

الإعاقة في المنطقة العربيّة

لمحة عامة



الاسكوا
الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



جامعة الدول العربيّة

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/SDD/2014/Technical Paper.1
30 April 2014
ORIGINAL: ENGLISH

الإعاقة في المنطقة العربيّة

لمحة عامة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
جامعة الدول العربيّة




2014

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

14-00125

"إن أحد مقاييس الحضارة هو كيفية تعاملنا مع أكثر اعضاء المجتمع ضعفاً."

د. ويليام هـ. فاجي، زميل أقدم، مؤسسة بيل ومليندا غيتس

تعتبر الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة البشرية، وغالباً ما يصاب معظم الناس بإعاقة ما خلال مرحلة معينة من حياتهم. ويُقَدَّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم بحوالى مليار شخص—أيّ ما يُعادِل 15 في المائة من سكّان العالم. وفي مقابل ذلك، تشير الدول العربيّة إلى أنّ نسبة انتشار الإعاقة متدنيّة فيها، وتتراوح بين 0.4 و4.9 في المائة من مجموع السكّان، ما يبرز مواضع الاختلاف والصعوبات على مستوى جمع البيانات، والأبحاث والتحليل.

وردّاً على هذا الوضع القائم، وبمناسبة اختتام العقد العربيّ للأشخاص ذوي الإعاقة (2004-2013)، الذي اقرته القمة العربية في العام 2004، قامت اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربيّ أسيا (الإسكوا)، وبالتعاون مع جامعة الدول العربيّة بجمع المعلومات الأساسيّة بشأن الإعاقة في المنطقة العربيّة. ويعرض هذا التقرير نتائج الدراسة الأساسيّة، فيشكّل أوّل تقرير يُنشر يغطّي البلدان العربيّة الـ22، ويجمع البيانات الإحصائيّة بشأن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، والمعلومات حول الأطر المؤسّسيّة والقانونيّة ذات الصلة بالإعاقة.

ويُقسَّم هذا التقرير إلى قسمَيْن، حيث يلخِّص القسم الأوّل عددًا من التوجّهات الإقليميّة المتعلّقة بالإعاقة، بما في ذلك انتشارها، والأطر المؤسّسيّة والقانونيّة ذات الصلة، والوصول إلى التعليم وفرص العمل. أمّا القسم الثانيّ فيشكّل أساس هذا التقرير، ويعرض سلسلة من الإحصاءات حول الأشخاص ذوي الإعاقة والمعلومات حول نوعيّة الأطر المؤسّسيّة والقانونيّة ذات الصلة في بلدان المنطقة العربيّة.

وقد أعدّت هذا التقرير ألكسندرا هيخو جاكسون، مسؤول مساعد شؤون اجتماعية، قسم التنمية الاجتماعيّة الشاملة، ولبنى اسماعيل، مساعِدَة باحث، قسم التنمية الاجتماعيّة الشاملة، وذلك تحت إشراف جيزيلا نووك، رئيسة قسم التنمية الاجتماعيّة الشاملة، شعبة التنمية الاجتماعية، وبتوجيه من فريدريكو نيتو، مدير، شعبة التنمية الاجتماعيّة في الإسكوا. وقد قام بمراجعة التقرير السيد طارق النابلسي مسؤول متابعة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بجامعة الدول العربية. وتشكر الإسكوا وجامعة الدول العربيّة المكاتب الوطنيّة للإحصاء ونقاط الاتّصال الحكوميّة في الدول العربية، التي جمعت معلومات معقدّة عابرة للحدود المؤسّسيّة. كما أنّ المشاركين في **مؤتمر العقد العربيّ للأشخاص ذوي الإعاقة وما بعده**، الذي عقد في القاهرة في 30 و31 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2013، قد قدّموا معلومات وأفكاراً قيّمة إلى هذا التقرير. كما استفادت هذه الدراسة من المساهمات القيّمة التي قدمتها كل من كاثرين بروكس وسارا سلان، إضافة إلى الملاحظات والدعم المقدم من أيكو أكِياما، وديان أليراس، وإيفا ماريا بيلا، ونادين شلق، ونواف كبّارة، ومروان خواجة، وسلوى محمّد، وشول أو هان، وماثيو بركنس، ويوراي ريتشان، وتانيا سيجيرسن، وزينة سنّو. ونشكر أخيرًا شعبة التنمية الاجتماعيّة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهاديء، لا سيّما على تقريرها **لمحة عن الإعاقة في العام 2012: تعزيز المعلومات الثبوتيّة في آسيا والمحيط الهادئ**، الذي أوحى تصميم هذا التقرير ومضمونه.

إنّ الأراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلّفين ولا تعكس، بالضرورة، وجهة نظر الأمم المتّحدة. ونحن نرحب بأيّ تعليق أو اقتراح ترسلونه على العنوان التالي: sps-escwa@un.org.

قائمة الأشكال والجداول

المختصرات

الإسكوا	اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعية لغربيّ آسيا
اليونيسيف	منظّمة الأمّم المتّحدة للطفولة
*	يجري تطويره حاليا
-	يشير إلى ان البند لا ينطبق
..	يشير إلى أنّ البيانات غير متوفّرة

> **[تشكّل] الإعاقة مفهومًا لا يزال قيد التطوّر ... وتحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين.**
>
> اتّفاقيّة الأمم المتّحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الديباجة، الفقرة (هـ))

الإعاقة هي مفهوم معقّد ولا يزال قيد التطوّر. وقد تم النظر إلى الإعاقة عبر التاريخ من مفهوم طبيّ بحت، فاعتُبِرت انحرافًا عن الطبيعة الإنسانيّة التي تمّ تصوّرها. وعلى أساس هذا النموذج الطبّي، تمّ تحديد الإعاقة بصورة حصريّة على أنّها عاهة يعاني منها الشخص، مع التركيز على الوقاية منها ومعالجتها وإدارتها. وخلال السنوات الأخيرة، انحسر هذا النموذج الطبّي تدريجيًّا وحلّت محلّه مفاهيم جديدة للإعاقة، وذلك بفضل تنظيم الأشخاص ذوي الإعاقة الذاتيّ. أمّا اليوم فقد أصبحت الإعاقة جزءًا من الطبيعة البشريّة بدلا من كونها انحرافًا عن المعايير والقواعد، وهي نتيجة التفاعل بين الأشخاص الذين يتميّزون بحالات خاصة عقليّة أو صحيّة أو غيرها مع محيطهم وليس نتيجة الإصابة بالعاهة وحدها. وبحسب المقاربة الأخيرة هذه، يجدر أن تتخطّى التدخلات التركيز على العاهات وحدها، وأن تسعى كذلك إلى تفكيك الحواجز في المواقف والبيئة المحيطة وغيرها من الحواجز التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة في مجتمعهم.

وقد أدّى هذا التطوّر في فهم الإعاقة إلى تغيير جذريّ في السياسات خلال السنوات الأخيرة. فعلى المستوى الإقليميّ، أعلنت البلدان العربيّة[1] عن العقد العربيّ للأشخاص ذوي الإعاقة (2004-2013) وذلك خلال القمّة العربيّة التي انعقدت في تونس في العام 2004. وقد شكّل هذا العقد خطوة أساسيّة في العالم العربيّ، بما أنّه حدّد، وللمرّة الأولى، سلسلة من المبادئ والأهداف المتّفق عليها إقليميًا، لتوجيه الجهود الوطنيّة المبذولة في مجال الإعاقة. وبعد مرور سنتين على ذلك، جعلت اتّفاقيّةُ الأمم المتّحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مفهومَ الإعاقة الجديد مفهوماَ رسميًا وقدّمت إلى الدول الأطراف إطار عمل شامل لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها والنهوض بها. وحتى نيسان/ابريل 2014، حصدت الاتفاقية على المستوى العالمي توقيع 158 دولة طرف في حين صادق عليها وانضمّ إليها 145 بلداً[2].

وقد انعكست هذه التطوّرات كلّها مجتمعةً على البلدان العربيّة. فأعدّت الحكومات قوانين واستراتيجيّات وسياسات جديدة تعكس التغيّرات التي طرأت على مفهوم الإعاقة، وتساهم في تنفيذ أحكام اتّفاقيّة الأمم المتّحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربيّ للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من التقدّم الملحوظ الذي شهدته البلدان العربيّة، من الواضح أنّ الحكومات قد واجهت عددًا من التحدّيات ذات الصلة بالتنفيذ. فالإجراءات التي تضمن الوصول إلى البيئة المبنيّة والوصول المتساويّ إلى الخدمات مثلاً، قد يتطلّبان خبرة واسعة وموارد ماليّة كبرى، وهي مسألة تزداد تعقيدًا في منطقة يعاني فيها عدد من البلدان قيودًا حادة على مستوى القدرات. كما أنّ تعريف الإعاقة من المهام التي تنطوي على عدد من التحدّيات بالنسبة إلى الحكومات، بما أنّه يجدر قولبة مفهوم لا يزال قيد التطوّر ضمن لغة قانونيّة، ينبغي ان تكون دقيقة وشاملة في آن واحد كي تصوغ مقاربات سياسيّة وتحدّد الأهليّة بالحصول على الدعم ذات الصلة. ومن جهة أخرى، لا تزال البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة الخاصة بالإعاقة— وهي من الشروط المسبقة لصياغة سياسات قائمة على الأدلّة، وتنفيذها، ومراقبتها وتقييمها— محدودة في المنطقة العربيّة.

وفي هذا السياق، أجرت الإسكوا وبالتعاون مع جامعة الدول العربيّة، هذه الدراسة الأساسيّة بشأن الإعاقة في المنطقة العربيّة. وقد تضمنت على عمليّتَيْن متوازيتين لجمع البيانات، أُجرِيَتا بين شهرَي أيّار/مايو وأيلول/سبتمبر 2013. فاعتمدت الأولى على جمع

[1] يشير مصطلح "البلدان العربيّة" في هذا التقرير إلى البلدان التالية: الأردن، والإمارات العربيّة المتّحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهوريّة العربيّة السوريّة، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربيّة السعوديّة، وموريتانيا، واليمن.

[2] UN, 2014.

معلومات كميّة حول الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عمليّات التعداد الوطنيّة والدراسات الاستقصائيّة الأسريّة، وغطّت سلسلة من المؤشّرات، بما في ذلك انتشار الإعاقة، وتوزع الأعمار، والوضع العائليّ، والموقع الجغرافيّ، ومستوى التحصيل العلميّ والنشاط الاقتصاديّ. ومن أجل تيسير المقارنة، تمّ جمع البيانات ذات الصلة بالمؤشّرات نفسها بالنسبة إلى مجموع السكّان ومن مصدر الإحصاءات نفسه حيثما كان ذلك ممكنًا. وبعد هذه المرحلة، تمّ إرسال البيانات إلى نقاط الاتّصال في المكاتب الوطنيّة للإحصاء من أجل التأكّد من صحّتها. وفي مرحلة لاحقة، تمّ تعيين نقاط اتّصال حكوميّة كي تعمل مع الفريق على جمع المعلومات بشأن البنى التحتيّة المؤسّسيّة والقانونيّة الخاصة بالإعاقة في البلدان العربيّة. وفي نهاية المطاف، حصلت الإسكوا وجامعة الدول العربيّة على ردود من 19 بلدًا من أصل 22 بلدًا عربيًا على مستوى عمليّة التأكّد من صحة البيانات، ومن 16 بلدًا على مستوى الدراسة الاستقصائيّة القانونيّة والمؤسّسيّة. أمّا القسم الثالث من هذا التقرير فينطوي على سلسلة من الدراسات القطريّة تبيّن نتائج عمليّتَي جمع البيانات المذكورتَين.

معدّلات انتشار الإعاقة: صعوبة تعريفها وقياسها

يطرح قياس انتشار الإعاقة تحدّيات كبرى، لا سيّما في البلدان النامية. حيث تعتمد النتائج إلى حدّ بعيد على طريقة جمع المعلومات، بالإضافة إلى تعريف الإعاقة المُعتَمَد. فغالبًا ما تؤمّن المسوح (لا سيّما المتخصّصة منها) بياناتٍ أكثر تفصيلاً بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة بما أنّها تنطوي على أسئلة أكثر وأعمق. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أنها تنطوي على أسئلة بالغة الدقّة وتعريفات واسعة للإعاقة تركّز على عدد من القيود والحواجز، تميل مثل هذه المسوح إلى إنتاج معدّلات أعلى وأكثر دقّة بشأن انتشار الإعاقة[3]. ومن جهة أخرى، تُستَخدَم عادة التعدادات السكّانيّة بهدف جمع البيانات الخاصة بالإعاقة. ومن مزايا ذلك أنّها تغطّي مجموع السكّان، وأنّها تجري بصورة منتظمة، وبالتالي تسمح بمراقبة التوجّهات مع مرور الوقت. إلاّ أنّها تُنتج معدّلات انتشار أدنى لا تطال سوى الأشخاص ذوي العاهات الحادة، بما أنّها لا تنطوي إلاّ على عدد محدود من الأسئلة بشأن الإعاقة وغالبًا ما تكون مبنيّة على أساس التفسيرات الضيّقة للإعاقة[4].

ونظرًا إلى انتشار استخدام التعدادات من أجل قياس الإعاقة في العالم العربيّ، يمكن لهذه التوجّهات—بالإضافة إلى عوامل أخرى على غرار الوصمة الاجتماعيّة التي قد تمنع الناس من ذكرها—أنْ تساهم في تفسير معدّلات انتشار الإعاقة المنخفضة جدًا التي تسجّلها البلدان العربيّة. فوفقًا للبيانات المتوفّرة، تتراوح معدّلات انتشار الإعاقة بين 0.4 في المائة في قطر، و4.9 في المائة في السودان (راجع **الشكل 1**). ومن بين البلدان الـ18 التي تتوفّر فيها البيانات ذات الصلة[5]، أشار 15 بلدًا إلى أنّ معدّل انتشار الإعاقة لا يتخطّى الـ3 في المائة، في حين أنّ نصف البلدان أشار إلى أن المعدّلات لا تتخطّى الـ2 في المائة. وتتعارض هذه الأرقام بشدّة مع المعدّلات المتوفّرة في المناطق الأخرى وعلى المستوى العالميّ على حدّ سواء. ففي منطقتي أمريكا اللاتينيّة والكاريبي، مثلاً، يُقَدَّر معدّل انتشار الإعاقة بـ12.4 في المائة و5.4 في المائة على التوالي[6]. أمّا منظّمة الصحّة العالميّة والبنك الدوليّ فيشيران إلى أنّ حوالى 15 في المائة من سكّان العالم هم من ذوي الإعاقة[7]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ معدّلات انتشار الإعاقة في البلدان العربيّة هي منخفضة جدًّا مقارنة مع عوامل الخطر وأسباب الإعاقة في المنطقة، بما في ذلك قرابة الدمّ، والأمراض المنقولة والمزمنة، وحوادث السير والنزاعات المسلحة[8].

[3] WHO and World Bank, 2011, pp. 22-23; .ESCAP, 2012, pp. 11-13.

[4] WHO and ESCAP, 2008, p. 35; ESCAP, 2012, p. 12.

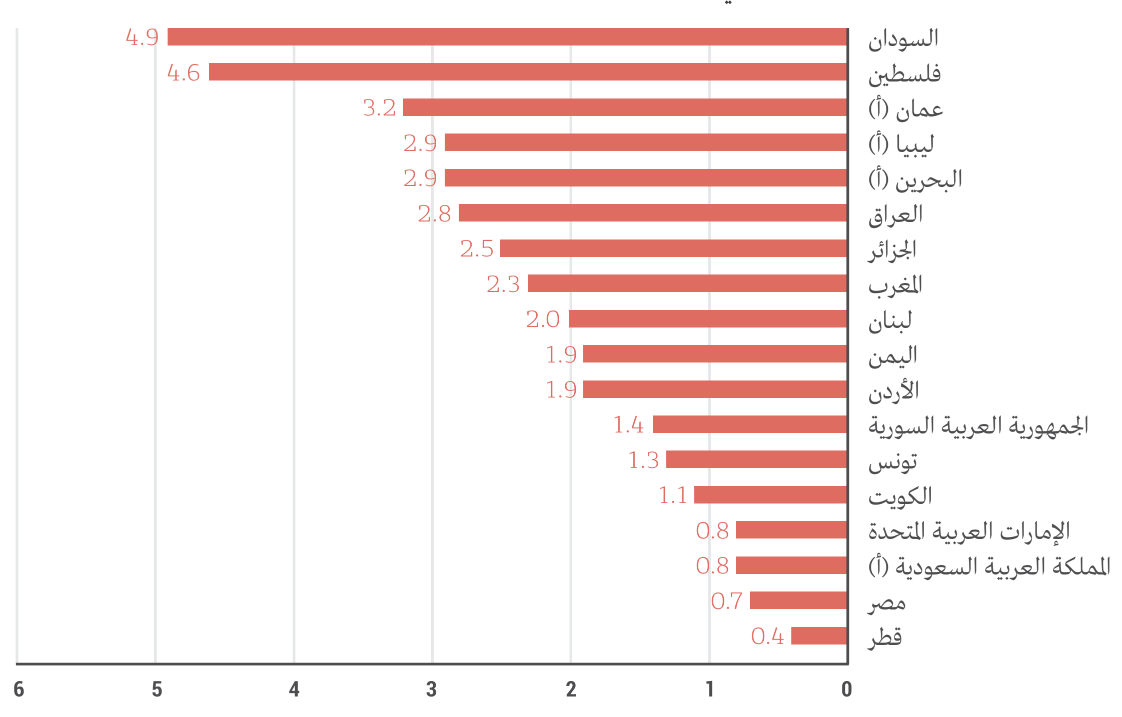
[5] تجدر الإشارة إلى أنّ 19 بلدًا ردّ على عمليّة التأكّد من صحّة البيانات، ومن هذه البلدان افاد بلد واحد فقط، الصومال، بأنّ البيانات بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة غير متوفّرة حاليّاً.

[6] ECLAC, 2012, p. 184.

[7] WHO and World Bank, 2011, p. 44.

[8] راجع مثلاً World Bank, 2005, p. 10

الشكل 1. معدّلات انتشار الإعاقة في المنطقة العربيّة (بالنسبة المئوية)



المصدر: الإسكوا استنادًا الى بيانات تم التحقق من صحّتها من خلال المكاتب الوطنيّة للإحصاء بحسب ما يلي: **الأردن**: دائرة الإحصاءات العامّة (2010)؛ **الإمارات العربيّة المتّحدة**: المركز الوطنيّ للإحصاء (2005)؛ **البحرين**: الجهاز المركزيّ للمعلومات (2010ب)؛ **تونس**: المعهد الوطني للإحصاء (2009)؛ **الجزائر**: الديوان الوطنيّ للإحصائيّات وآخرون (2006)؛ **الجمهوريّة العربيّة السوريّة**: المكتب المركزيّ للإحصاء (2007)؛ **السودان**: الجهاز المركزيّ للإحصاء (2008)؛ **العراق**: الجهاز المركزيّ للإحصاء وآخرون (2007)؛ **عُمان**: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2010)؛ **فلسطين**: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2007)؛ **قطر**: جهاز الإحصاء القطري (2010)؛ **الكويت**: الإدارة المركزية للإحصاء (2011)؛ **لبنان**: إدارة الإحصاء المركزيّ وآخرون (2004)؛ **ليبيا**: المسح الوطنيّ الليبيّ لصحّة الأسرة والمشروع العربي لصحة الأسرة (2007)؛ **مصر**: الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء (2006)؛ **المغرب**: المندوبية السامية للتخطيط (2004)؛ **المملكة العربيّة السعوديّة**: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2004)؛ **اليمن**: الجهاز المركزيّ للإحصاء (2004).

ملاحظة: (أ) تغطّي البيانات المواطنين فقط.

وبالتاليّ، يمكن القبول بمعدّلات انتشار الإعاقة في البلدان العربيّة ولكن مع توخّي الحذر من دقّتها. وتجدر الإشارة إلى أنّ موثوقيّة البيانات عبر البلدان وقابليّتها للمقارنة هما محدودتان، ليس بسبب استخدام وسائل مختلفة لجمع البيانات فحسب بل أيضًا ولا سيّما بسبب استخدام تعريفات مختلفة لمفهوم الإعاقة. وحتّى عند استخدام البلدان وسائل جمع البيانات العامة نفسها، تطرح عمليّة مقارنتها بين البلدان الكثير من التحدّيات بسبب غياب اتّساق أنواع الإعاقة وتصنيفها. بعبارة أخرى، تبقى قابليّة البيانات على المقارنة محدودة في المنطقة العربيّة بما أنّ البلدان تستخدم فئات ومصطلحات مختلفة من أجل وصف أنواع الإعاقة المختلفة. ومن أجل إبراز هذه المسألة، يعرض **الجدول 1** التصنيفات التي يعتمدها عدد من البلدان العربيّة من أجل وصف الإعاقة ذات الصلة بالتنقّل وبالبنية الجسدية المرتبطة بالحركة. وتبيّن القائمة أنّ عددًا ضئيلاً من البلدان يستخدم المصطلحات نفسها عند جمع البيانات ذات الصلة بأنواع الإعاقة، في حين أنّ بعض البلدان يركّز على عاهات الأشخاص (على غرار الشلل أو خسارة الرِّجل)، والبعض الآخر يبني تصنيفه على أساس المحدوديّة في تأدية الوظائف وصعوبتها (على غرار الصعوبة في الحركة أو الصعوبة في السير).

يشكّل التصنيف الدوليّ لتأدية الوظائف والعجز والصحّة إطار عمل مركزيّ لتعزيز مصطلحات وتصنيفات خاصة بالإعاقة تتّسم بالدقة والاتساق. ويقدّم نظام التصنيف، الذي اعدته منظمة الصحة العالمية، لغة موحّدة، معياريّة وشاملة لوصف الصحة والحالات الصحية[9]. وضمن إطار العمل هذا، يتمّ فهم الإعاقة وفقًا لعنصرَين أساسيَّين هما: (1) عجز على مستوى الوظائف الجسدية (على غرار النظر والسمع)، وفي بنيان الجسم (على غرار بنية العين والأذن)؛ بالإضافة إلى (2) محدوديّة النشاط والقيود التي تحدّ من المشاركة (على غرار ارتداء الملابس وتناول الطعام). كما أنّه يحدّد مجموعة من العوامل السياقية (على غرار الجغرافيا الطبيعيّة والمواقف المجتمعيّة)، التي تتفاعل مع العناصر المذكورة أعلاه وتؤثر—سلبًا أو إيجابًا— على تأدية الشخص وظائفه وعلى إعاقته/ إعاقاته[10]. ويعرض **الجدول 2** قائمة بالفئات وفقًا لمكونات التصنيف الدوليّ لتأدية الوظائف والعجز والصحّة.

[9] WHO, 2001, p. 3.

[10] Ibid., p. 8.

الجدول 1. تصنيفات الإعاقة ذات الصلة بالتنقّل وبالبنية الجسدية المرتبطة بالحركة في المنطقة العربيّة

البلد	التصنيف
الأردن	◄ حركية
الإمارات العربيّة المتّحدة	◄ صعوبات في حركة الجسم
	◄ صعوبات في الحركة والتنقّل
	◄ صعوبات في المسك والقبض
البحرين	◄ صعوبة جسديّة/حركيّة
تونس	◄ إعاقة عضوية
الجمهورية العربية السورية	◄ إعاقة جسدية
السودان	◄ استخدام محدود لليد
	◄ استخدام محدود للساق
	◄ فقدان اليد
	◄ فقدان الساق
العراق	◄ عرج/عجز في السير/عجز حركي
عُمان	◄ حركة الجزء الاعلى من الجسم
	◄ المشي أو صعود السلّم
فلسطين	◄ الحركة
قطر	◄ الحركة
الكويت	◄ صعوبة في حركة الجسم
	◄ صعوبة في التنقّل
	◄ صعوبة في الإمسال بالاشياء وتحريكها
لبنان	◄ إعاقة حركيّة
ليبيا	◄ الحركة
مصر	◄ شلل الأطفال
	◄ خسارة إحدى/كلتا الرجلين
	◄ خسارة إحدى/كلتا اليدين
	◄ شلل كلّي/جزئي
المغرب	◄ حركيّة
المملكة العربيّة السعوديّة	◄ الشلل
اليمن	◄ صعوبة الإمساك بالأشياء
	◄ صعوبة في السير
	◄ صعوبة حركة الجسم

المصدر: **الأردن:** دائرة الإحصاءات العامّة (2010)؛ **الإمارات العربيّة المتّحدة:** المركز الوطنيّ للإحصاء (2005)؛ **البحرين:** الجهاز المركزيّ للمعلومات (2010ب)؛ **تونس:** المعهد الوطنيّ للإحصاء (2009)؛ **الجمهوريّة العربيّة السوريّة:** المكتب المركزيّ للإحصاء (2007)؛ **السودان:** الجهاز المركزي للإحصاء (2008)؛ **العراق:** الجهاز المركزيّ للإحصاء وآخرون (2007)؛ **عمان:** المركز الوطنيّ للإحصاء والمعلومات (2010)؛ **فلسطين:** الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2007)؛ **قطر:** جهاز الإحصاء القطريّ (2010)؛ **الكويت:** الإدارة المركزيّة للإحصاء (2011)؛ **لبنان:** إدارة الإحصاء المركزيّ وآخرون (2004)؛ **ليبيا:** المسح الوطنيّ الليبيّ لصحّة الأسرة والمشروع العربي لصحة الأسرة (2007)؛ **مصر:** الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء (2006)؛ **المغرب:** المندوبية السامية للتخطيط (2004)؛ **المملكة العربيّة السعوديّة:** مصلحة الإحصاءات العامّة والمعلومات (2004)؛ **اليمن:** الجهاز المركزيّ للإحصاء (2004).

ملاحظة: تمّ استقاء هذه التصنيفات من مصادر رسميّة وبالتالي قد لا تعكس المصطلحات التي تعتمدها منظّمة الأمم المتّحدة.

الجدول 2. قائمة بفئات التصنيف الدوليّ لتأدية الوظائف والعجز والصحّة (تصنيف المستوى الأوّل)

المصدر: WHO (2001).

وظائف الجسم	◄ الوظائف العقليّة
	◄ الوظائف الحسيّة والألم
	◄ وظائف الصوت والكلام
	◄ وظائف الجهاز القلبي الوعائي، والدم، و جهاز المناعة والجهاز التنفّسي
	◄ وظائف الجهاز الهضميّ والجهاز الأيضي ونظام الغدد الصمّاء
	◄ وظائف الجهاز البولي التناسليّ
	◄ وظائف الجهاز العصبي العضلي الهيكلي والوظائف المتعلقة بالحركة
	◄ وظائف الجلد والبنية ذات الصلة
البنيان الجسماني	◄ بنيان الجهاز العصبيّ
	◄ العين والأذن والبنية ذات الصلة
	◄ البنية المعنية بالصوت والكلام
	◄ البنية المرتبطة بالجهاز القلبي الوعائي والدم وجهاز المناعة والجهاز التنفّسي
	◄ البنية المرتبطة بالجهاز الهضميّ والجهاز الأيضي ونظام الغدد الصمّاء
	◄ البنية المرتبطة بالجهاز التناسلي
	◄ البنية المرتبطة بالحركة
	◄ الجلد والبنية ذات الصلة
النشاط والمشاركة	◄ التعلّم وتطبيق المعرفة
	◄ المهام والمتطلبات العامة
	◄ التواصل
	◄ الحركة
	◄ العناية بالذات
	◄ الحياة المنزليّة
	◄ التفاعلات والعلاقات مع الآخرين
	◄ المجالات الحياتيّة الأساسيّة
	◄ الحياة المجتمعيّة والاجتماعيّة والمدنيّة
العوامل البيئيّة	◄ المنتجات والتكنولوجيا
	◄ البيئة الطبيعيّة وما صنعه الإنسان من تغيّرات على البيئة
	◄ الدعم والعلاقات
	◄ المواقف
	◄ الخدمات والأنظمة والسياسات

مسح الأطر المؤسّسيّة والقانونيّة في المنطقة العربيّة

[...] ينبغي أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة فرصة المشاركة بفعاليّة في عمليّات اتخاذ القرارات بشأن السياسات والبرامج، بما في ذلك تلك التي تهمّهم مباشرة.

اتّفاقيّة الأمم المتّحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الديباجة، الفقرة (س))

لقد شهدت الأطر المؤسّسيّة والقانونيّة ذات الصلة بالإعاقة الكثير من التطوّرات الجذريّة في البلدان العربيّة خلال السنوات الأخيرة. فعدد البلدان التي وقّعت على اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وصادقت عليها مرتفع في المنطقة؛ حيث وقّع عليها 15 بلدًا وصادق عليها أو انضمّ إليها 18 بلداً منذ فتح باب التوقيع في العام 2007[11]. كما أنّ سبعة بلدان عربيّة وقّعت على البروتوكول الاختياريّ[12] وثمانية بلدان صادقت عليه أو انضمّت إليه، مما يسمح للأفراد أو المجموعات بأن يرفعوا الشكاوى ذات الصلة بانتهاك أحكام الاتّفاقيّة المذكورة من قبل الدول الأطراف. وفي حين أنّه يجدر بذل جهود مشتركة من أجل المحافظة على هذا الزخم، تعكس هذه التوجّهات التزامًا سياسيًا قويًّا ومتنامٍ للحكومات العربيّة من أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها.

أمّا في ما يتعلّق بتنفيذ اتّفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياريّ، فتجدر الإشارة إلى أنّ معظم البلدان في المنطقة العربيّة أنشأت آليّات تنسيق وطنيّة تُعنى بالإعاقة، وقد أخذت شكل مجالس وطنية تُعنى بالإعاقة بصورة أساسيّة. وفي العديد من الحالات، يشارك عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة مباشرة في الآليّات المذكورة، ما يبرز توجّهاً مهمّاً نظرًا إلى أهميّة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة مباشرة في عمليات وضع السياسات وصنع القرارات. ومن جهة أخرى، عيّن معظم البلدان العربيّة نقطة اتّصال معنيّة بقضايا الإعاقة على مستوى الوزارات المختصّة ومؤسّسات حكوميّة أخرى. أمّا على مستوى الأطر القانونيّة الوطنيّة فقد اعتمدت معظم البلدان العربيّة موادَ خاصة بالإعاقة ضمن دساتيرها. كما أعتمد عدد من البلدان قوانين شاملة خاصة بالإعاقة، مع العلم أنّ العراق هو آخر بلد اعتمد قانونًا جديدًا بشأن الإعاقة في أيلول/ سبتمبر 2013. وقد أشار نصف البلدان العربيّة إلى أنّهم في صدد إعداد استراتيجيّة أو خطّة وطنيّة بشأن الإعاقة (راجع **الجدول 3**).

باختصار، توسّعت الأطر المؤسّسيّة والتشريعيّة الشاملة المتعلّقة بالإعاقة توسّعًا ملحوظًا في المنطقة العربيّة خلال السنوات الأخيرة. وفي حين أنّه لا بدّ من إجراء أبحاث أكثر تعمّقًا حول مضمون هذه المؤسّسات والقوانين وحول تنفيذها وفعاليّتها، يشكّل اعتمادها من دون أدنى شكّ تطوّرًا لا يستهان به على مستوى الجهود الوطنيّة التي تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

[11] البلدان العربيّة التي وقّعت على اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حتّى نيسان/ابريل 2014، هي: الأردن، والإمارات العربيّة المتّحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهوريّة العربيّة السوريّة، والسودان، وعُمان، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن. أمّا البلدان العربية التي صادقت على اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو انضمّت إليها حتّى نيسان/ابريل 2014، فهي: الأردن، والإمارات العربيّة المتّحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهوريّة العربيّة السوريّة، وجيبوتي، والسودان، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربيّة السعوديّة، وموريتانيا، واليمن.

[12] البلدان العربيّة التي وقّعت على البروتوكول الاختياريّ حتّى نيسان/ابريل 2014 هي: الأردن، والإمارات العربيّة المتّحدة، وتونس، الجزائر، وقطر، ولبنان، واليمن. أمّا البلدان العربيّة التي صادقت عليه أو انضمّت إليه حتّى نيسان/ابريل 2014 فهي: تونس، الجمهوريّة العربيّة السوريّة، وجيبوتي، والسودان، والمغرب، والمملكة العربيّة السعوديّة، وموريتانيا، واليمن.

الجدول 3. الأطر المؤسّسيّة والقانونيّة الشاملة الخاصة بالإعاقة في المنطقة العربيّة

	آليّة التنسيق الوطنيّة الخاصة بالإعاقة على مستوى الحكومة	مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مباشرة في الآليّة	نقاط الاتّصال المعنيّة بالإعاقة في الوزارات التنفيذيّة أو المؤسّسات الحكوميّة الأخرى	مواد عن الإعاقة ينصّ عليها الدستور	قانون عام أو شامل عن الإعاقة	استراتيجيّة أو خطّة وطنيّة عن الإعاقة
الأردن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات العربيّة المتّحدة	كلا	-	نعم	كلا	نعم	كلا
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
تونس	نعم	نعم	نعم	*	نعم	نعم
الجزائر	نعم	نعم	..	نعم	نعم	..
جزر القمر	..	..	..	..	..	..
الجمهوريّة العربيّة السوريّة	..	..	..	..	..	..
جيبوتي	..	..	..	..	..	..
السودان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الصومال	..	..	..	..	..	..
العراق	كلا	-	نعم	نعم	نعم	كلا
عُمان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	*
فلسطين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
قطر	كلا	-	نعم	كلا	نعم	نعم
الكويت	نعم	كلا	نعم	نعم	نعم	..
لبنان	نعم	نعم	كلا	كلا	نعم	*
ليبيا	..	..	..	..	..	..
مصر	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	كلا
المغرب	نعم	نعم	*	نعم	نعم	نعم
المملكة العربيّة السعوديّة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
موريتانيا	..	..	..	..	..	..
اليمن	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	*

المصدر: الإسكوا، استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من نقاط الاتّصال في الحكومات عبر الاستمارة بشأن تنفيذ اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربيّ للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

المختصرات: * يجري تطويره حاليا؛ - يشير إلى ان البند لا ينطبق.

كسر دائرة الاستبعاد: الوصول إلى فرص العمل والتعليم

" تعترف الدول الأطراف بحقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، على قدم المساواة مع الآخرين؛ ويشمل هذا الحقّ إتاحة الفرصة لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحريّة في سوق عمل وبيئة عمل منفتحتين أمام الأشخاص ذوي الإعاقة وشاملتين لهم ويسهل انخراطهم فيهما. "

اتّفاقيّة الأمم المتّحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 27، الفقرة 1)

غالبًا ما يرتبط الفقر والإعاقة ببعضهما ارتباطًا لا يمكن كسره فيشكّلان دورة من الضعف تغذّي نفسها بنفسها. فمَن يعيش في الفقر أكثر عرضة من غيره للإصابة بإعاقة بما أنّه لا يمكنه الوصول إلى العناية الصحيّة النوعيّة إلاّ بصورة محدودة، وبما أنّه أكثر عرضة لعوامل الخطر على غرار سوء التغذية وتردّي خدمات الصرف الصحيّ. وفي الوقت نفسه، غالبًا ما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز كبرى تعيق إيجاد العمل والوصول إلى التعليم، ما يزيد من ضعفهم[13].

وفي حين أنّ البيانات ذات الصلة بمستوى دخل الأشخاص ذوي الإعاقة نادرة في المنطقة، يمكن للبيانات المتوفّرة بشأن النشاط الاقتصاديّ والتحصيل العلميّ أن تعطي فكرة واضحة عن حجم الحرمان الذي يعيشه الأشخاص ذوو الإعاقة في البلدان العربيّة. كما أنّه من الضروريّ جدًّا أن يتمّ البحث في هذه التوجّهات بما أنّ الوصول إلى فرص العمل والتعليم من حقوق الإنسان الأساسيّة، وهي ضروريّة من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة المتساوية في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

من الواضح أنّ الحكومات اعتمدت خطوات ملحوظة من أجل تطوير الأطر التشريعيّة ذات الصلة بالوصول إلى أسواق العمل والتعليم، حيث تنتشر في المنطقة العربيّة القوانين الوطنيّة الخاصة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك فَرَض عدد من البلدان العربيّة نظام الحصص (كوتا) في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، على مستوى القطاع العام بشكل أساسي، ولكن أيضاً على نحو متزايد على مستوى القطاع الخاص (راجع **الجدول 4**)[14].

إلاّ أنّه عند البحث في انعكاسات هذه الإصلاحات المؤسسية والقانونية على النشاط الاقتصاديّ ومعدلات العمالة، تبدو الصورة اكثر تبايناً.

وتتجلّى تفاوتات كبيرة في معدلات النشاط الاقتصادي والعمالة عند مقارنة البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتلك المتعلقة بمجموع السكان (راجع **الشكل 2**). ففي معظم البلدان التي تتوفّر فيها البيانات، يسجّل الأشخاص ذوو الإعاقة معدّلات عمالة منخفضة جدًا مقارنة مع أقرانهم غير المصابين بإعاقة. وفي بعض الحالات، لا تتعدّى معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة نصف تلك الخاصة بمجموع السكّان لا بل لا تتعدّى ثلثها. تشير التجارب في بلدان أخرى ان هذه المعدلات بعيدة عما يمكن تحقيقه، حيث تسجل معدلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة في ألمانيا، آيسلندا، واللوكسمبورغ، والمكسيك والسويد معدّلات تبلغ ثلثّي مجموع السكّان على الاقل[15].

وتتوافق هذه التوجّهات المبيّنة في المنطقة العربية مع النتائج التي توصّلت إليها أبحاث علمية أجريَت في مناطق أخرى. فقد بيّنت دراسة أجرتها مؤخّرًا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أنّ معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة منخفضة انخفاضًا ملحوظًا بالنسبة إلى مجموع السكّان في عدد من بلدان منظّمة التعاون الإقتصادي والتنمية، على غرار إرلندا، وبولندا، والولايات المتّحدة الأميركيّة، وأنّ هذه الفوارق في العمالة غالباً ما تكون أكبر بالنسبة إلى الأشخاص ذوي أنواع محدّدة من الإعاقة، على غرار حالات الصحّة النفسيّة[16]. وتجدر الإشارة إلى أنّ دراسة أخرى بشأن

[13] للحصول على معلومات إضافيّة حول العلاقة بين الفقر والإعاقة، راجع Braithwaite and Mont, 2008; Elwan, 1999; ESCWA, 2013; ESCWA, 2010a; Groce et al., 2011; Mitra et al., 2011; WHO and World Bank, 2011.

[14] راجع أيضًا ESCWA, 2010b.

[15] OECD, 2010, p. 51.

[16] المرجع نفسه، ص. 50-51.

الجدول 4. الكوتا الوطنيّة لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربيّة

الأردن	**استخدام شخص واحد من ذوي الإعاقة في الهيئات العامة والخاصة لكلّ 25 – 50 شخصًا؛ أربعة في المائة في الهيئات العامة والخاصة التي تستخدم أكثر من 50 شخصًا** **المرجع**: القانون رقم 31 قانون حقوق الأشخاص المعوقين (2007)، المادة 4/3
الإمارات العربيّة المتّحدة	**ما من كوتا محددة، ولكن القانون ينصّ على حجز عدد من وظائف الخدمة المدنية للمعوقين، وهو ما يحدده مجلس الخدمة المدنية**[أ] **المرجع**: القانون رقم 21 بشأن الخدمة المدنية (2001)
البحرين	**اثنان في المائة لأصحاب العمل الذي يستخدمون 50 عاملاً فأكثر**[ب] **المرجع**: القانون رقم 74 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين (2006)، المادة 11
تونس	**واحد في المائة في الوظائف العموميّة؛ واحد في المائة في المؤسّسات العموميّة والخاصة التي تستخدم 100 شخص فأكثر** **المرجع**: القانون التوجيهيّ عدد 83 المتعلّق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم (2005)، الفصلان 29-30
الجزائر	**واحد في المائة لكلّ صاحب عمل** **المرجع**: القانون رقم 02-09 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم (2002)، الفصل الثالث، المادة 27
جزر القمر	..
الجمهوريّة العربيّة السوريّة	**اثنان في المائة في القطاع العام** **المرجع**: قانون العمل رقم 17 (2010)، المادة رقم 136
جيبوتي	..
السودان	**اثنان في المائة في القطاع العام** **المرجع**: قانون الخدمة المدنيّة القوميّة (2007)، الفصل الرابع، المادة 24/7
الصومال	..
العراق	**خمسة في المائة في القطاع العام؛ استخدام شخص واحد من ذوي الاحتياجات الخاصة في شركات القطاع المختلط التي تستخدم بين 30 و60 عاملاً؛ ما لا يقل عن ثلاثة في المائة لشركات القطاع المختلط التي تستخدم اكثر من 60 عاملاً** **المرجع**: القانون رقم 38 حول رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة (2013)، المادة 16

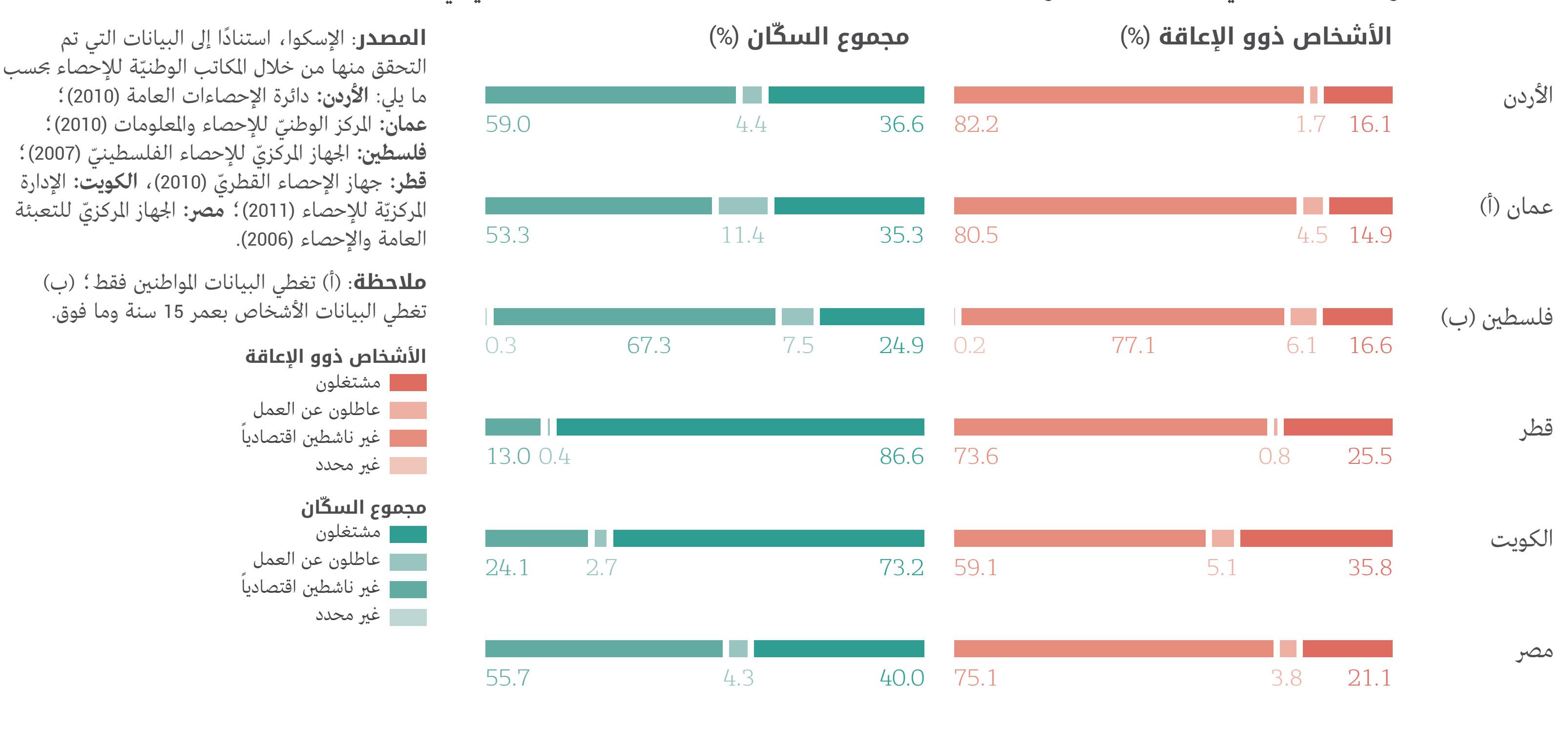
الجدول 4 (كمالة). الكوتا الوطنيّة لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربيّة

عُمان	**ما مِن كوتا محدّدة، ولكنّ القانون ينصّ على تعيين الجهات الحكوميّة وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون 50 عاملاً فأكثر لمعاقين مؤهّلين، وذلك بنسبة من الوظائف أو المهن المطلوب شغلها** **المرجع**: مرسوم سلطانيّ رقم 63 بإصدار قانون رعاية وتأهيل المعاقين لسلطنة عُمان (2008)، الفصل الثانيّ، المادة 9؛ مرسوم سلطاني رقم 35 حول قانون العمل، (2003)، المادة 17
فلسطين	**خمسة في المائة في المؤسّسات الحكوميّة وغير الحكوميّة** **المرجع**: القانون رقم 4 بشأن حقوق المعوقين (1999)، الفصل الثانيّ، المادة 10، البند 4[ج]
قطر	**نسبة لا تقلّ عن اثنين في المائة من وظائف القطاع العام؛ يلتزم كلّ صاحب عمل في القطاع الخاص يستخدم 25 عاملًا فأكثر، بتخصيص نسبة لا تقلّ عن اثنين في المائة لذوي الإعاقة لتعيينهم فيها وبحدّ أدنى عامل واحد**[أ] **المرجع**: القانون رقم 2 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة (2004)، المادة 5
الكويت	**أربعة في المائة من كافة الكويتيين العاملين في الجهات الحكوميّة والأهليّة والقطاع النفطيّ التي تستخدم 50 عاملًا كويتيًّا على الأقل** **المرجع**: القانون رقم 8 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2010)، الفصل الرابع، المادة 14
لبنان	**ثلاثة في المائة في القطاع العام؛ شخص واحد من ذوي الإعاقة في المؤسّسات التي تستخدم بين 30 و60 شخصًا؛ ثلاثة في المائة في المؤسّسات الخاصة التي تستخدم 60 شخصًا وأكثر** **المرجع**: القانون رقم 220 المتعلّق بحقوق المعوقين (2000)، القسم الثامن، المادتان 73 و74
ليبيا	..
مصر	**خمسة في المائة لأصحاب العمل الذين يستخدمون 50 عاملاً فأكثر** **المرجع**: القانون رقم 39 بشأن تأهيل المعاقين لسنة (1975)، عَدِّل بالقانون رقم 49 لسنة (1982)، الفصل الأوّل، المادة 9
المغرب	**سبعة في المائة في القطاع العام** **المرجع**: قرار الوزير الأوّل رقم 3.130.00 المتعلّق بتحديد قائمة المناصب الممكن إسنادها إلى الأشخاص المعاقين بالأولويّة وكذا النسبة المئويّة لهذه المناصب بإدارات الدولة والهيئات التابعة لها (2000)، المادة 2
المملكة العربيّة السعوديّة	**أربعة في المائة في الشركات التي تستخدم 25 شخصًا فأكثر** **المرجع**: نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكيّ رقم م/51 (2005)، الباب الثانيّ، الفصل الثانيّ، المادة 28
موريتانيا	..
اليمن	**خمسة في المائة من كافة الوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص** **المرجع**: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 284 (2002) بشأن اللائحة التنفيذيّة للقانون رقم 61 بشأن رعاية وتأهيل المعاقين (1999)

المصدر: الإسكوا، استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من نقاط الاتّصال في الحكومات عبر الاستمارة بشأن تنفيذ اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربيّ للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

ملاحظة: (أ) وفقًا لجواب نقطة الاتّصال الحكوميّة، اعتمدت إمارة أبو ظبي كوتا تبلغ اثنين في المائة على مستوى المؤسّسات العامة المحليّة؛ (ب) وفقًا لجواب نقطة الاتّصال الحكوميّة على الاستمارة، ستُستَبدَل هذه الكوتا بإجراءات أخرى؛ (ج) وفقًا لجواب نقطة الاتّصال الحكوميّة، يتمّ حاليًا إعداد كوتا جديدة.

الشكل 2. توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكّان (15 سنة وما فوق) حسب النشاط الاقتصاديّ في بلدان عربيّة مختارة



معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة في 15 بلدًا نامياً توصّلت إلى نتائج مماثلة[17]. وعلى وجه التحديد بيّنت الدراسة أنّ معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة منخفضة جدّاً في تسعة بلدان، لا سيّما بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقات المتعدّدة.

كذلك، وفي حين تتوافر القوانين واللوائح حول تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية، تشير البيانات الى أثر فعليّ محدود لهذه الأطر. ففي البلدان العربيّة حيث تتوافر بيانات قابلة للمقارنة حول التحصيل العلمي، يتبين أنّ نسبة الأشخاص الذين يُعتبرون من الأُميّين مرتفعة جدًا لدى الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة مع مجموع السكّان (راجع **الشكل 3**).

كما أنّ معدّلات التحصيل العلميّ، خاصة في مرحلتي التعليم الثانويّ والتعليم العاليّ، تميل إلى الانخفاض جدًّا لدى الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة مع مجموع السكّان.

وتتوافق هذه التوجّهات في بيانات التحصيل العلميّ أيضاً مع النتائج التي توصّل إليها سابقًا عددٌ من الباحثين والمنظّمات الدوليّة. ففي البحث الذي أجراه مثلاً البنك الدوليّ بشأن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اعتبر أنّ النظم التربويّة "لا تزال تستبعد أغلبيّة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم في سنّ التعلّم، وذلك على مستوى التعليم الأساسيّ، وكافة الأشخاص ذوي الإعاقة تقريبًا على مستوى التعليم الجامعيّ"[18]. وفي موازاة ذلك، استنتجت منظّمة الأمم المتّحدة للطفولة (اليونيسيف) أنّه على الرغم من ان كافة الأطفال يتمتّعون من حيث المبدأ بنفس الحقّ في التعليم، إلاّ أنّه عمليًا غالبًا ما يُحرَم الأطفال ذوو الإعاقة من هذا الحقّ.[19]

وتتجلى فجوة كبيرة بين الجنسين في البيانات المتوفّرة حول النشاط الاقتصاديّ والتحصيل العلميّ. ويعرض **الجدول 5** معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة

[17] Mizunoya and Mitra, 2013.

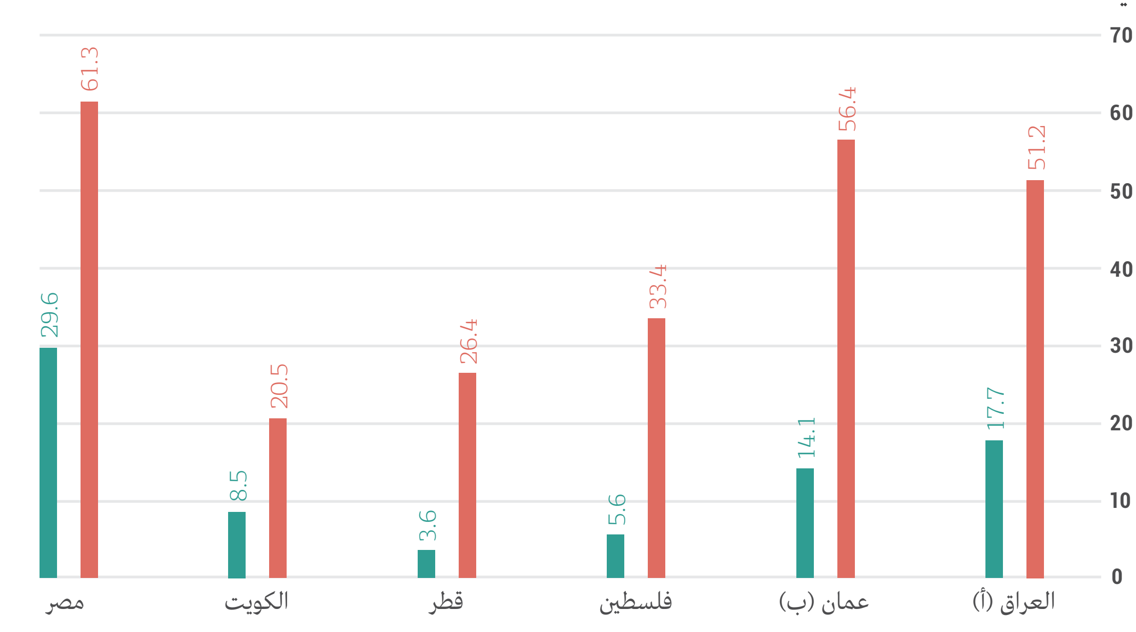
[18] World Bank, 2005, p. ii.

[19] UNICEF, 2013, p. 27.

"تحرص الدول الأطراف... [على] عدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الابتدائيّ أو الثانويّ المجانيّ والإلزاميّ على أساس الإعاقة."

اتّفاقيّة الأمم المتّحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 24، الفقرة 2)

الشكل 3. التفاوت في معدّلات الأميّة بين الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكّان (10 سنوات وما فوق) حسب البيانات الخاصة بالتحصيل العلميّ في بلدان عربيّة مختارة



المصدر: الإسكوا، استنادًا إلى البيانات التي تم التحقق منها من خلال المكاتب الوطنيّة للإحصاء بحسب ما يلي: **العراق**: الجهاز المركزيّ للإحصاء (2007)؛ **عمان**: المركز الوطنيّ للإحصاء والمعلومات (2010)؛ **فلسطين**: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2007)؛ **قطر**: جهاز الإحصاء القطريّ (2010)؛ **الكويت**: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2011)؛ **مصر**: الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء (2006).

ملاحظة: (أ) تم احتساب النسب المئوية للعراق كالتالي: للأشخاص ذوي الإعاقة - العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الإعاقة المصنفين أميّين (6 سنوات وما فوق) مقسوماً على مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة (جميع الأعمار)؛ لمجموع السكان - العدد الإجمالي للأشخاص المصنفين أميّين (6 سنوات وما فوق) مقسوماً على مجموع عدد الأشخاص (جميع الأعمار)؛ (ب) تغطي البيانات المواطنين فقط بعمر 15 سنة وما فوق.

الأشخاص ذوو الإعاقة
مجموع السكّان

ومجموع السكّان مصنّفةً بحسب الجنس في البلدان العربيّة حيث تتوفّر البيانات القابلة للمقارنة. ووفقًا لهذا الجدول، تتجلّى فجوة بين الجنسين على مستوى معدّلات العمالة بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان على حدّ سواء. ويتفاوت اتّساع هذه الفجوة وفقًا للبلدان، حيث يسجّل البعض معدّلات عمالة للرجل تبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف معدّلات عمالة المرأة.

وبما أن معدلات عمالة النساء هي أيضاً منخفضة نوعاً ما بين مجموع السكان، فإنه يمكن تَصوُّرُ الحرمان الذي تتعرض له المراة كنتيجة لإعاقتها من خلال احتساب نسبة عمالة المراة إلى معدل عمالة الرجل. يعرض **الشكل 4** نسب العمالة في البلدان الخمسة نفسها. وتعتبر نسب العمالة أداةً مفيدةً للبحث في مدى اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل مقارنة بمجموع السكّان[20]. وقد تمّ احتساب نسب العمالة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الشكل أدناه من خلال قسمة معدّل عمالة النساء ذوات الإعاقة على معدّل عمالة الرجال ذوي الإعاقة. كذلك، تمّ احتساب نسب العمالة الخاصة بمجموع السكان من خلال قسمة المعدّل الإجمالي لعمالة النساء على المعدّل الإجمالي لعمالة الرجال. وتشير النسبة التي تقارب الواحد إلى مساواة نسبيّة بين الرجل والمرأة في الوصول إلى فرص العمل، في حين أنّ النسبة التي تقارب الصفر تشير إلى أنّ لدى المرأة وصول محدود جداً إلى فرص العمل مقارنة مع الرجل.

وقد سجّلت أربعة من أصل البلدان الخمسة المعروضة أدناه، نسب عمالة للأشخاص ذوي الإعاقة أكثر انخفاضًا من نسبة العمالة لمجموع السكّان. وبعبارة أخرى، تشير البيانات من عُمان وفلسطين وقطر والكويت إلى أنّ الفجوة بين الجنسين على مستوى معدّلات العمالة هي أكبر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بمجموع السكّان. في حين أنّ البيانات في مصر تبيّن عكس ذلك، حيث أن الفجوة هي أصغر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بمجموع السكّان.

[20] راجع Mizunoya and Mitra, 2013; WHO and World Bank, 2011, p. 236.

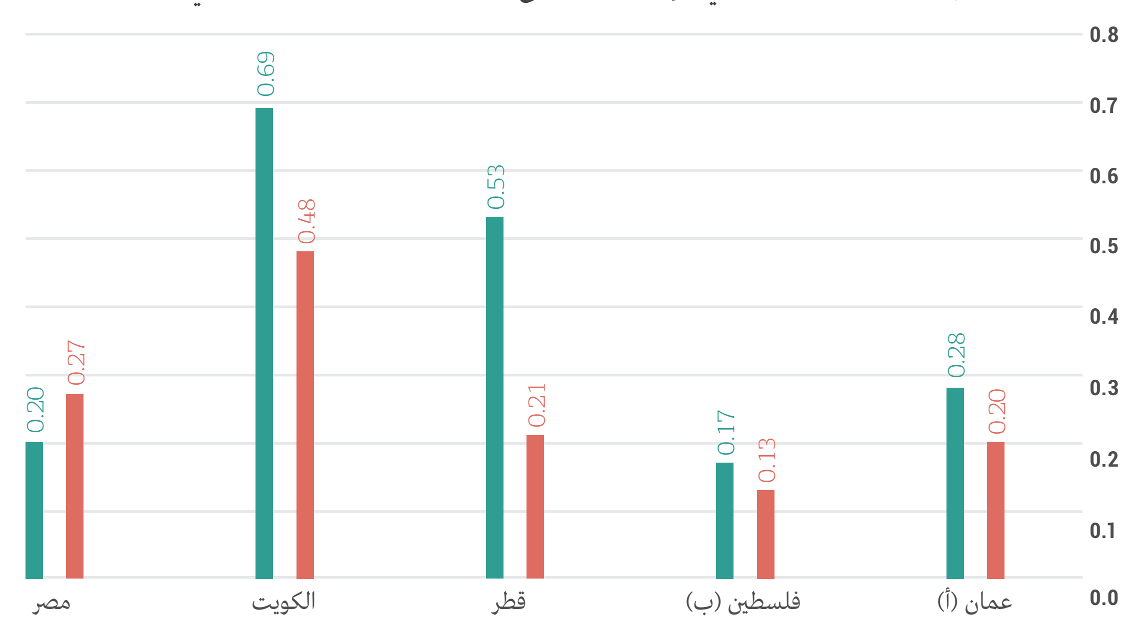
الجدول 5. معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكّان (15 سنة وما فوق) حسب الجنس في بلدان عربيّة مختارة

	الأشخاص ذوو الإعاقة (%)		مجموع السكّان (%)	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
عمان[أ]	4.8	23.7	15.5	54.7
فلسطين[ب]	3.6	28.7	7.1	42.4
قطر	8.1	38.9	50.8	95.8
الكويت	21.6	45.4	58.1	84.0
مصر	7.5	28.4	12.9	66.1

المصدر: **عمان**: المركز الوطنيّ للإحصاء والمعلومات (2010)؛ **فلسطين**: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2007)؛ **قطر**: جهاز الإحصاء القطريّ (2010)؛ **الكويت**: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2011)؛ **مصر**: الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء (2006).

ملاحظة: (أ) تغطي البيانات المواطنين فقط؛ (ب) تغطي البيانات الأشخاص بعمر 15 سنة وما فوق.

الشكل 4. نسب عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكّان (15 سنة وما فوق) في بلدان عربيّة مختارة



المصدر: الإسكوا، استنادًا إلى البيانات التي تمّ التحقق من صحّتها من خلال المكاتب الوطنيّة للإحصاء بحسب ما يلي: **عُمان**: المركز الوطنيّ للإحصاء والمعلومات (2010)؛ **فلسطين**: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2007)؛ **قطر**: جهاز الإحصاء القطريّ (2010)؛ **الكويت**: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2011)؛ **مصر**: الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء (2006).

ملاحظة: (أ) تغطي البيانات المواطنين فقط؛ (ب) تغطي البيانات الأشخاص بعمر 15 سنة وما فوق.

الأشخاص ذوو الإعاقة
مجموع السكّان

باختصار، تشير البيانات المبيّنة أعلاه إلى أنّه، على الرغم من التشريعات التمكينية، يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة في المنطقة العربيّة من وصول اكثر محدودية إلى فرص العمل والتعليم النوعيّ مقارنة مع أقرانهم غير المصابين بإعاقة. وتجدر الإشارة إلى أنّه في حين تنتشر الكوتا الخاصة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربيّة، إلاّ أن معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة لا تزال منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة مع مجموع السكّان. كما أنّه يبدو أن بعض الفئات، على غرار النساء ذوات الإعاقة، تواجه حواجز إضافيّة، خاصة في الوصول إلى فرص العمل. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث والبيانات المفصلة، خاصة البيانات المصنفة حسب العمر (بالنظر إلى أثره على معدلات النشاط الاقتصادي)، وعوامل أخرى مثل الموقع الجغرافيّ، وذلك من أجل اسنخلاص توصيات أكثر تفصيلاً.

الملاحظات الختاميّة

ساهم هذا التقرير الموجز في إبراز عدد من التوجّهات الأساسيّة ذات الصلة بالإعاقة في المنطقة العربيّة. وتجدر الإشارة أوّلاً إلى أنّ معدّلات انتشار الإعاقة تختلف اختلافًا شديدًا بين بلد عربيّ وآخر، ولكّنها تبقى عموماً منخفضة بشكل ملحوظ، لا سيّما مقارنةً مع المعدّلات العالميّة والمعدّلات الإقليميّة الأخرى. ولا بدّ من تحليل هذا التفاوت الإقليمي الملحوظ على مستوى معدلات انتشار الإعاقة، لا سيّما وأنّ عددًا من البلدان التي تستخدم مجموعة الأسئلة الموجزة التي أعدّها فريق واشنطن المعنيّ بإحصاءات الإعاقة[21] تسجّل معدّلات منخفضة لانتشار الإعاقة. ولا بدّ من الإشارة ثانيًا إلى الخطوات الجبّارة التي تمّ اعتمادها من أجل تعزيز المؤسّسات والقوانين الوطنيّة الخاصة بالإعاقة، والتي أصبحت منتشرة حاليًا في المنطقة على نطاق واسع. إلاّ أنّه، وعلى الرغم من هذه التطوّرات، تشير البيانات المتوفّرة إلى أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيّما النساء ذوات الإعاقة، لا يزالون يعانون التهميش ولا يتمتّعون إلاّ بفرص محدودة للوصول إلى فرص العمل اللائق والتعليم النوعيّ مقارنة مع أقرانهم غير المصابين بإعاقة.

فما هي الانعكاسات السياسيّة لهذه النتائج؟ أوّلاً، لا بدّ من بذل جهود إضافيّة من أجل تعزيز موثوقيّة هذه البيانات المتعلّقة بالإعاقة في المنطقة العربيّة وقابليّتها للمقارنة. وبصورة خاصة، يتوجب على البلدان أيضًا أن توحّد منهجيّات جمع البيانات وتعزّزها، لا سيّما التعدادات، وذلك بهدف إنتاج معطيات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، أكثر دقةً وتفصيلاً، وقابلة للمقارنة. ويجب أن ينطوي ذلك على اعتماد أسئلة معياريّة، على غرار مجموعة الأسئلة الموجزة التي أعدّها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، وضمان أن تُكَمَّلَ عمليّاتُ التعدادات والمسوح باستراتيجيّاتِ تواصلٍ فعّالة، تزيد من الوعي وتكافح الوصمة الاجتماعيّة التي تثني الأشخاص عن الإبلاغ عن إعاقتهم. وينبغي على البلدان أن تعمل أيضاً على مواءمة تعريفها للإعاقة— بما في ذلك تصنيف أنواع الإعاقة— مع التوجيهات والمعايير المتفق عليها دولياً على غرار اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتصنيف الدوليّ لتأدية الوظائف والعجز والصحّة.

ثانيًا، يتوجب على الحكومات أن تستكمل بذل الجهود التي ترمي إلى مواءمة التشريعات الوطنيّة مع اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تضمن تنفيذ هذه القوانين بفعاليّة. وأخيرًا، لا بدّ من بذل جهود إضافيّة من أجل ضمان إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة في أسواق العمل وأنظمة التعليم، مع التركيز على المجموعات المعرّضة للتمييز والحواجز التي تعيق الوصول، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، ينبغي على الحكومات أن تضمن، من بين خطوات أخرى، التنفيذ الفعّال لكوتا التوظيف والقوانين المناهضة للتمييز، التي يجب ان تقترن بآليّات تنفيذ ملائمة، بما في ذلك فرض العقوبات وخطط التحفيز.

وفي حين أنّ هذه الدراسة ركّزت على أبعاد معيّنة للإدماج، على غرار العمالة والتعليم، فإنه من الضروريّ جدًا أن يتمّ أيضاً إدراج هذه الجهود ضمن إطار نهج شامل على نطاق المنظومة يهدف إلى حماية وتعزيز مجموعة حقوق الإنسان الكاملة التي تنصّ عليها اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان. بعبارة أخرى، لا بدّ من اعتماد إجراءات خاصة لتعزيز الإدماج وإمكانية الوصول في المدارس وأماكن العمل مثلاً، كجزء من إطار عمل متكامل ومبني على الحقوق، خاص بالإعاقة، يُطبَّق على مستوى المؤسّسات الحكوميّة، بما في ذلك قضايا مثل الوصول إلى النظام القضائي وجوانب أوسع لشبكات الأمان الاجتماعي، على غرار خدمات حماية الأطفال.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من التركيز أكثر على تنفيذ القوانين والسياسات وانعكاساتها. حيث تبيّن نتائج هذه الدراسة أنّ المؤسّسات والقوانين بشأن الإعاقة توسّعت توسّعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة. ولكّن لا بدّ من الذهاب أبعد من النوايا السياسيّة والأحكام التي تنصّ عليها الأطر القانونيّة والمؤسّسيّة، ومراقبة انعكاسات ذلك على الأرض. وفي حين أنّ البيانات المتوفّرة بشأن

[21] المتوفّرة على الموقع الإلكترونيّ التاليّ: http://www.cdc.gov/nchs/data/washington_group/WG_Short_Measure_on_Disability.pdf (accessed 12 December 2013).

الإعاقة تساعدنا على تبيّن بعض التوجّهات العامة، إلاّ أنّها تبقى مؤشّرات غير كافية للانعكاسات السياسيّة والتغيّرات الاجتماعيّة من منظور مُنطَلِق من القاعدة. وبالتاليّ، لا بدّ من أن يكون تطوير مؤشّرات ملائمة للانعكاسات السياسيّة، وتعزيز آليّات المراقبة والتقييم من المهام التي تستحق الأولوية على مستوى الجهود التي تبذلها المنطقة في مجال الإعاقة.

أصبح اليوم من المعترف به على نطاق واسع أنّ إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة يشكّل عنصرًا أساسيًّا يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائيّة، بما في ذلك الأهداف الإنمائيّة للألفيّة وخطّة التنمية لما بعد العام 2015. والفشل في تحقيق ذلك يعني أنّ شرائح واسعة من السكّان، تتمتّع بإمكانيات كبرى، ستُستَبعَد عن المساهمة في التنمية الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمجتمعاتها. وعلى الحكومات والجهات المعنيّة الأخرى أن تتطلّع إلى المستقبل عبر التأسيس على الزخم القائم وتعزيز جهودها من أجل ضمان أن يتمتّع الأشخاص ذوو الإعاقة بما يحتاجون إليه من فرص ودعم من أجل تحصيل حقوقهم في المشاركة والمساهمة في مجتمعاتهم على قدم المساواة مع الآخرين.

مذكّـرة توضيحيّـة

تمّ إعداد الملامح القطريّة التاليّة على أساس البيانات التي جمعتها الإسكوا وجامعة الدول العربية بين شهرَيْ أيّار/ مايو وأيلول/سبتمبر 2013. وقد تمّ جمع البيانات بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة عبر سلسلة من المؤشّرات الكميّة المحدّدة الواردة في التعدادات والمسوح الوطنيّة. كما تمّ جمع بيانات قابلة للمقارنة عن مجموع السكّان حول مؤشّرات تتعلّق بالموقع الجغرافيّ، والحالة الزواجية، ومستوى التحصيل العلمي والنشاط الاقتصاديّ حيثما كان ذلك ممكنًا. وفي مرحلة لاحقة، تمّ إرسال البيانات إلى نقاط اتصال محدّدة في المكاتب الوطنيّة للإحصاء في البلدان العربيّة الـ22 من أجل التحقق من صحّتها. كما تم جمع بيانات إضافية من نفس سنة مصدر البيانات حول الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك للمؤشرات الأقتصادية والاجتماعية التالية: مؤشر التنمية البشرية، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والدخل القومي الإجمالي[22]. وتجدر الإشارة إلى أنّ المعلومات النوعيّة بشأن المؤسّسات والقوانين (الواردة في الصفحة الثانية من كلّ دراسة قطريّة) جُمِعَت من خلال استمارة أسئلة[23]، وزّعتها كلّ من الإسكوا وجامعة الدول العربيّة على نقاط الاتّصال الحكوميّة ذات الصلة.

وتهدف الملامح القطريّة بصورة أساسيّة إلى رسم صورة عن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن سياق المجتمعات حيث يعيشون لا بمعزل عنها. وبالتاليّ شكّلت مقارنة البيانات بين الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكّان أولويّة أساسية خلال الدراسة. ومن أجل تسهيل هكذا مقارنة، وجب احترام بعض المبادئ الإحصائيّة خلال عمليّة جمع البيانات.

أوّلاً، في الحالات التي تضاربت فيها مصادر البيانات الكميّة والمعلومات، اختارت الإسكوا المصدر الذي: (1) يؤمّن البيانات الأكثر شموليّة حول مجموعة المؤشرات الكميّة التي تمّ اختيارها، و(2) الذي يتضمّن أحدث البيانات بشأن كل من الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكّان. **في بعض البلدان، قد يكون مصدر المعلومات الوحيد، الذي يوفّر بيانات قابلة للمقارنة حول كل من الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان، قديماً ويعود إلى سنوات بعيدة. وبينما يمكن ان تتوافر بيانات أكثر حداثة حول الإعاقة في بعض البلدان، أختارت الاسكوا البيانات المستخدمة كي تعكس على نحو افضل حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم.**

ثانيًا، في بعض الحالات المحددة حيث لم تتوافر في المصدر نفسه بيانات حول كلّ من الاشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان، جرى الإبقاء على الجداول الخاصة بمجموع السكان فارغة. بمعنى آخر، يمكن ان تتوافر البيانات الخاصة بمجموع السكان في مصادر أخرى ولكن هذه الدراسة لم تلحظها بما أنّها ستكون محدودة الاستخدام لأغراض المقارنة. غير أنه في حالة الجمهوريّة العربيّة السوريّة فقط، جرى تقديم البيانات المتوفّرة بشأن كل من الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكّان على الرغم من أنّها لم تنبثق عن المصدر نفسه، وعلى القارئ أن يدرك محدوديّة قابليّتها للمقارنة. بالإضافة إلى ذلك، لم تتوافر البيانات حول أربعة بلدان (جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، وموريتانيا)، وبالتالي بقيت الدراسات القطريّة ذات الصلة فارغة.

وأخيرًا، من المهمّ الإشارة إلى أنّ المصطلحات والفئات التي تعرضها الدراسات القطريّة تنبثق مباشرة عن مصادر البيانات الرسميّة للبلدان، وبالتاليّ لا تعكس بالضرورة المصطلحات التي توصي بها الأمم المتّحدة، على النحو المنصوص عليه مثلاً في التصنيف الدوليّ لتأدية الوظائف والعجز والصحّة (راجع **الجدول 2**).

[22] جرى احتساب الدخل القومي الإجمالي بحسب نصيب الفرد، وبأسعار الدولار الدولي في عام 2005، وفقاً لتعادل القوة الشرائية.

[23] تمّ تكييف استمارة الأسئلة على أساس الاستمارة التي أعدّتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي (راجع Ebbeson et al., 2011, pp. 62-74).

الأردن 2010

فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

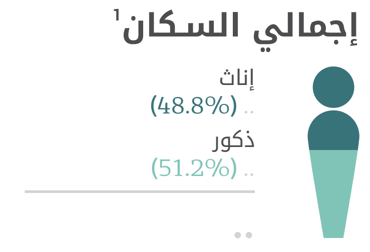
المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.699	73.3	5,235

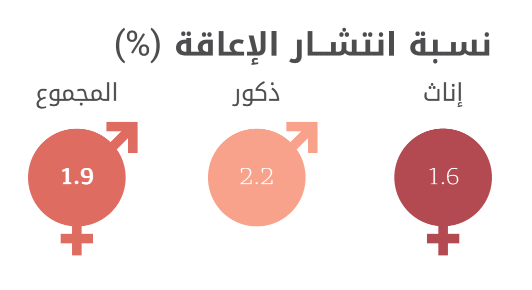
الأشخاص ذوو الإعاقة[1]



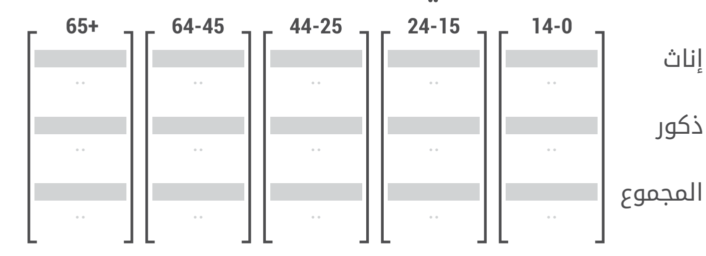
إجمالي السكان[1]



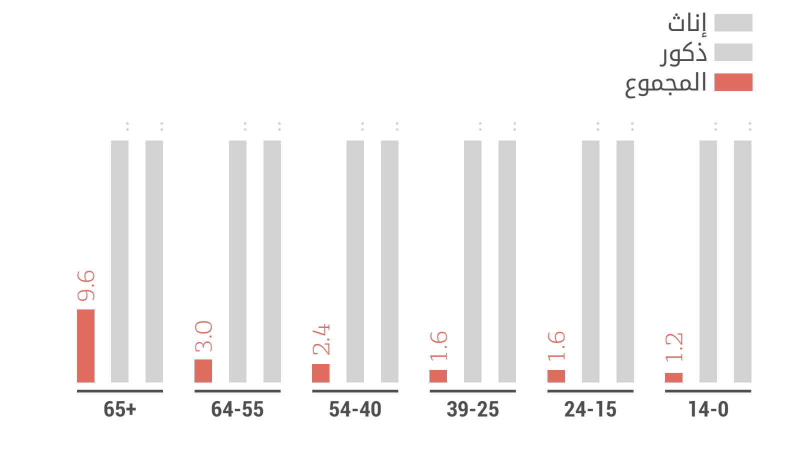
نسبة انتشار الإعاقة (%)



توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئة العمرية (%)

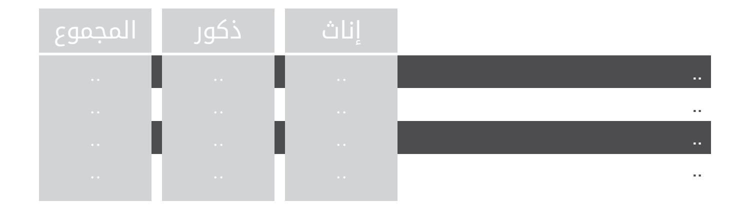


نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

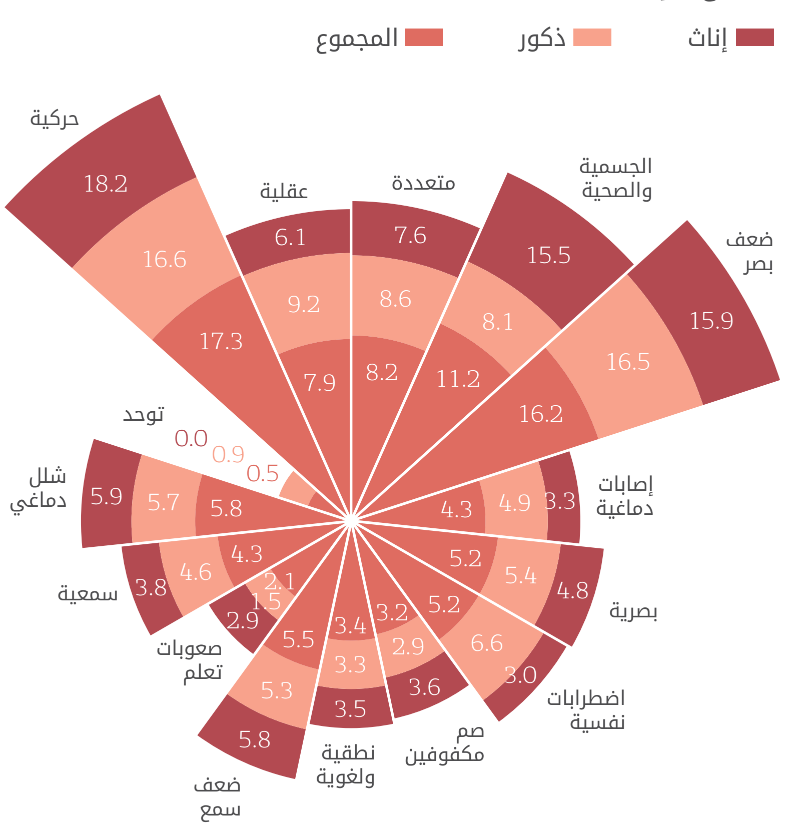


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

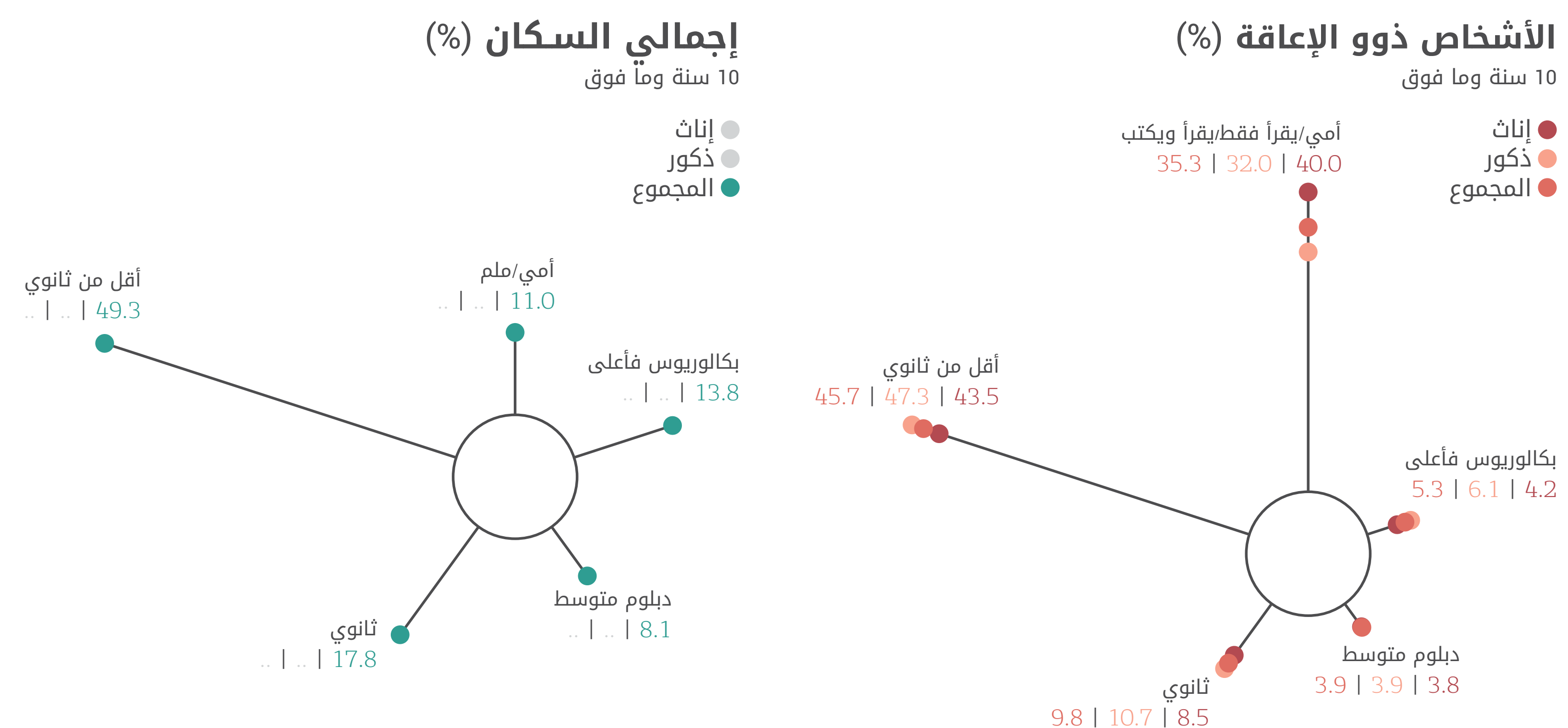




أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)



حسب التحصيل العلمي



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق

إناث

مشتغلة 4.8، متعطلة 0.9، طالبة 5.3، مدبرة منزل 66.0، غيره 0.0، عاجزة 22.6، تتقاضى دخل 0.5

ذكور

مشتغل 23.8، متعطل 2.2، طالب 7.3، مدبر منزل 0.2، غيره 3.5، عاجز 50.7، يتقاضى دخل 12.3

المجموع

مشتغل(ة) 16.1، متعطل(ة) 1.7، طالب(ة) 6.5، مدبر(ة) منزل 26.7، غيره 2.1، عاجز(ة) 39.4، يتقاضى/تتقاضى دخل 7.5

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

إناث

..

ذكور

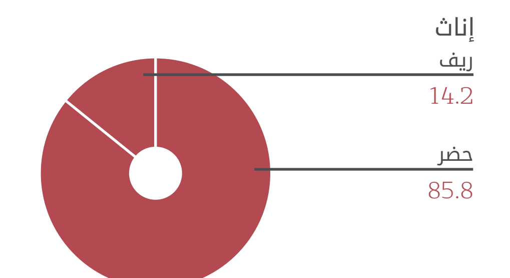
..

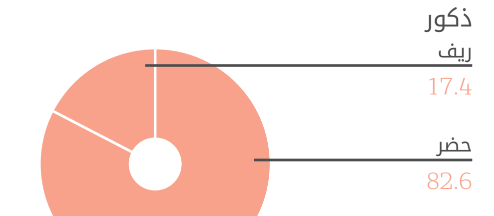
المجموع

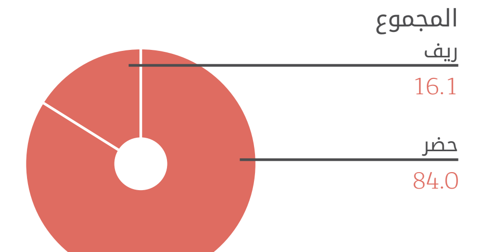
مشتغل(ة) 36.6، متعطل(ة) 4.4، غير ناشطين اقتصادياً 59.0



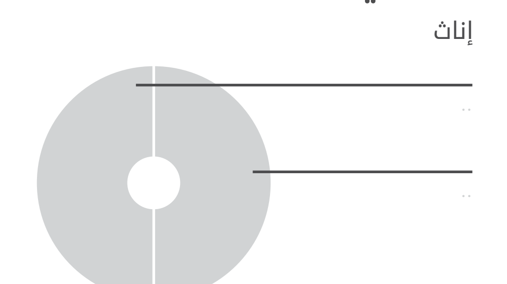
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

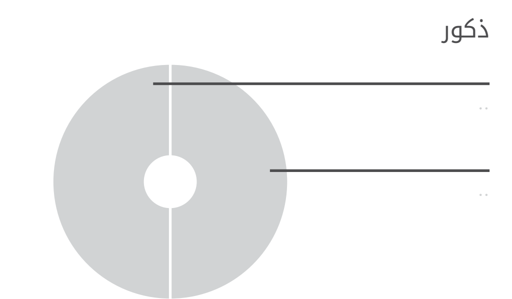


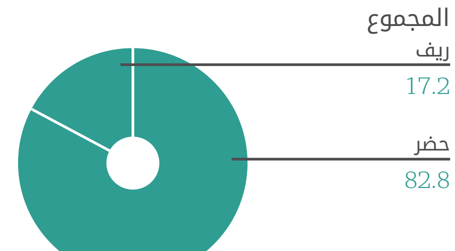




إجمالي السكان (%)





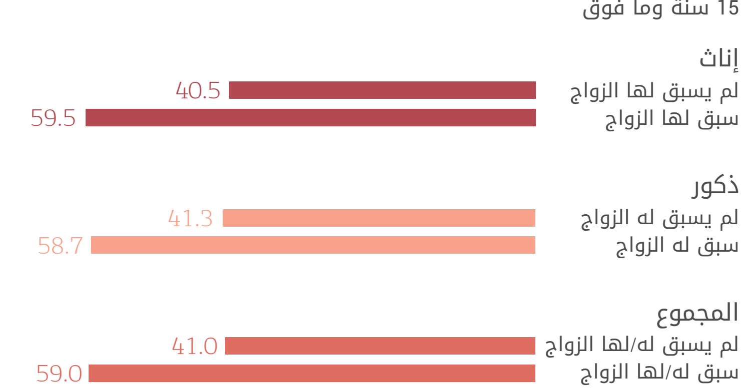






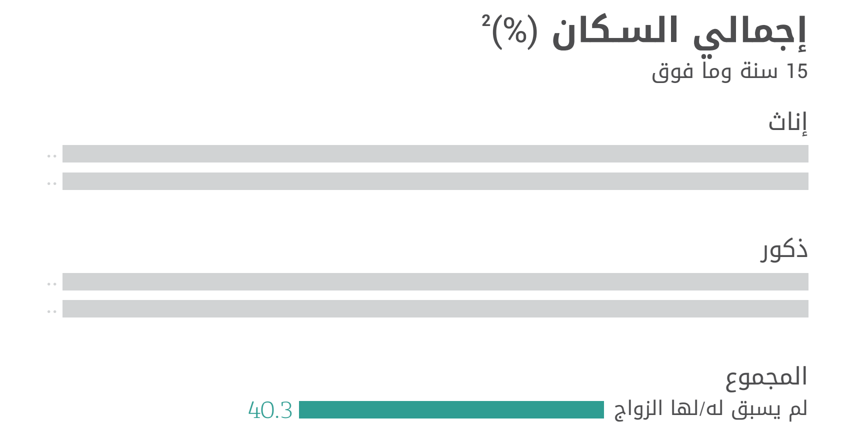
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)[2]

15 سنة وما فوق



إجمالي السكان (%)[2]

15 سنة وما فوق



تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل الأردن.

الحواشي

1 بيانات عن مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وإجمالي عدد السكان غير متوفرة في المصدر. بيانات عن حجم العينة متوفرة من المصدر.

2 فئة "سبق لهم الزواج" تشمل الاشخاص المطلّقين، المنفصلين، المتزوجين، والأرامل.

المصدر

دائرة الإحصاءات العامّة (2010).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

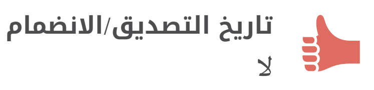
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة


تاريخ التوقيع
2007.3.30


تاريخ التصديق/الانضمام
2008.3.31

البروتوكول الاختياري


تاريخ التوقيع
2007.3.30


تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية


الاسم
المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين


سنة التأسيس
2007


الرئيس
الأمير رعد بن زيد المعظم


هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
نعم

آليات تنسيق إضافية

- نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى
- المركز الوطني لحقوق الأنسان
- الائتلاف الأردني لذوي الإعاقات



التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"المعوق هو كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من أمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين."

(قانون رقم 31 حول حقوق الأشخاص المعوقين، 2007)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	قانون رقم 31 حول حقوق الأشخاص المعوقين (2007)[1]	الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

الحواشي:
1 يجري تعديل القانون حالياً.

الإمارات العربية المتحدة 2005[1]

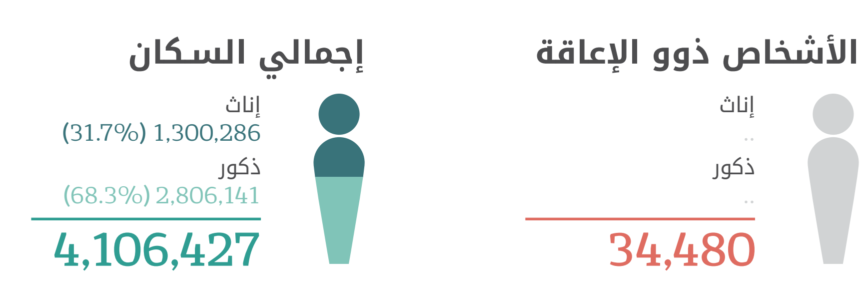
فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.831	75.5	67,920

الأشخاص ذوو الإعاقة

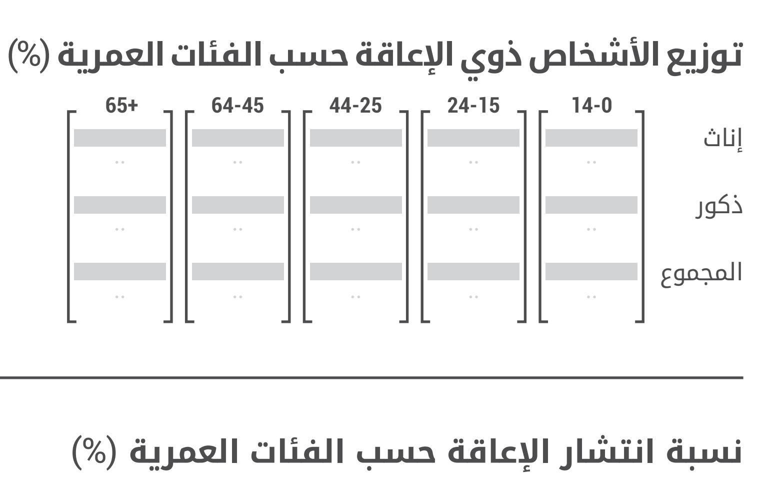


إجمالي السكان

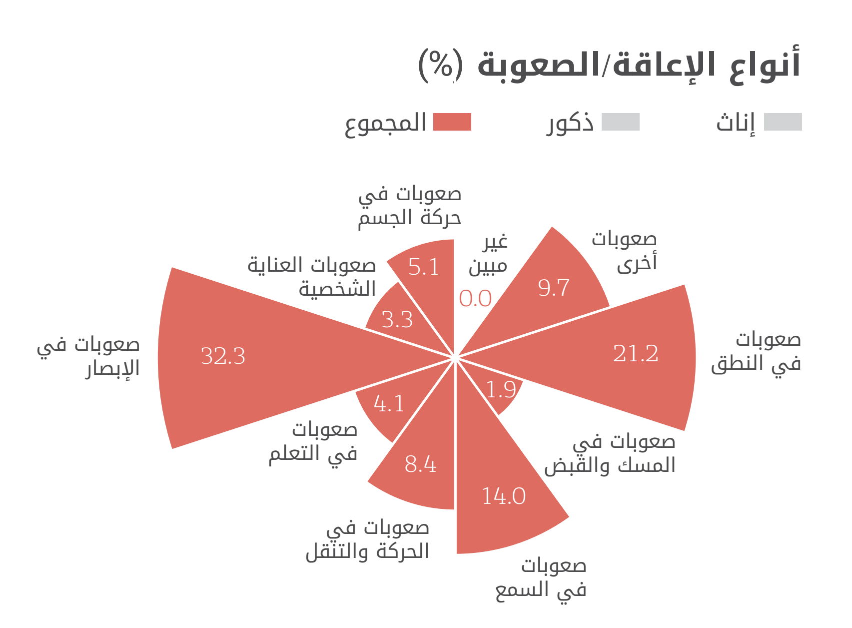
نسبة انتشار الإعاقة (%)



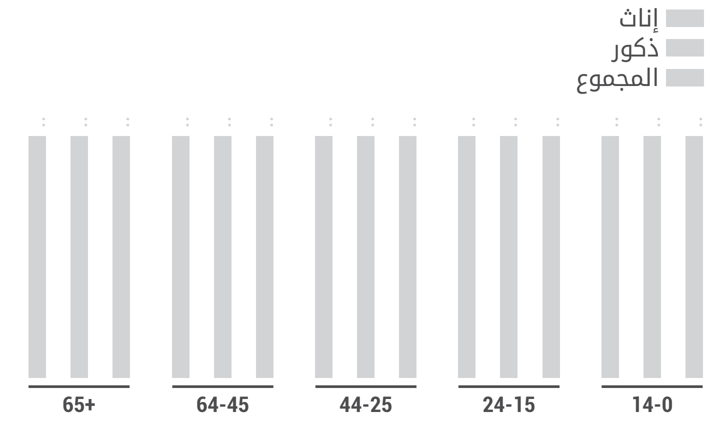
توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



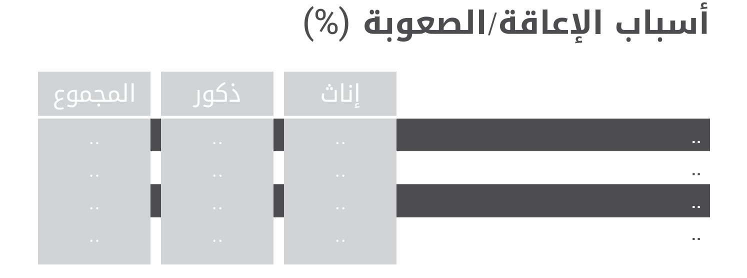
أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

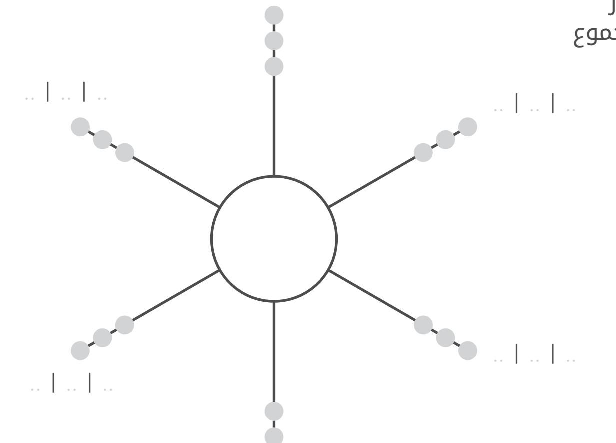




حسب التحصيل العلمي

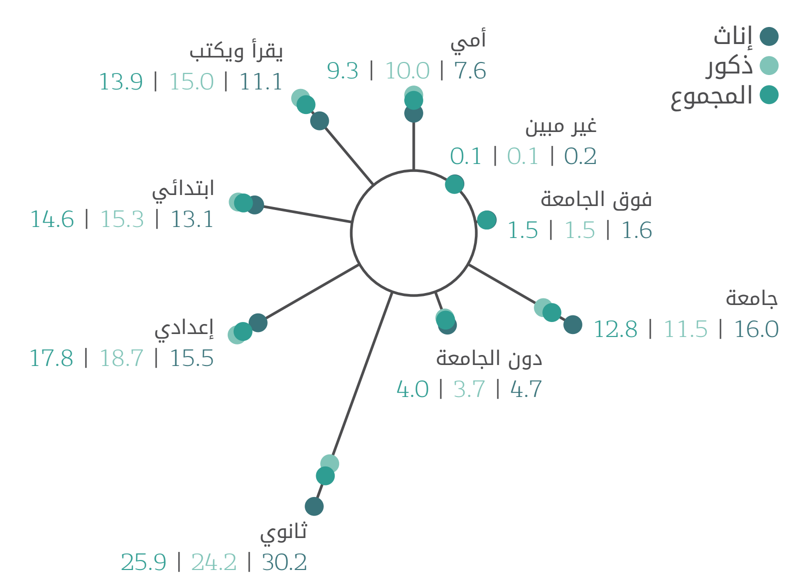
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)





إجمالي السكان (%)

10 سنة وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

..

ذكور

..

المجموع

..

إجمالي السكان (%)

إناث

..

ذكور

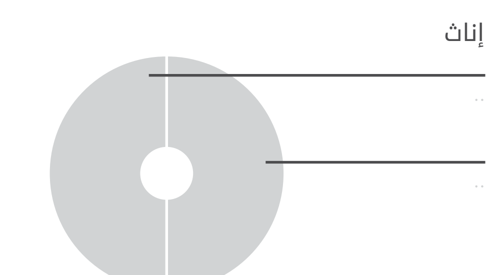
..

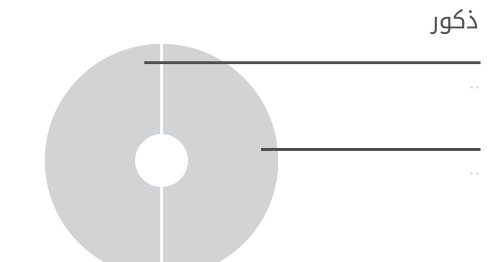
المجموع

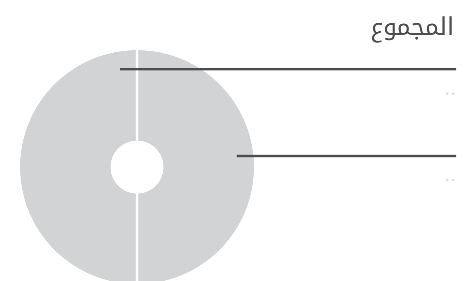
..

حسب التوزيع الجغرافي

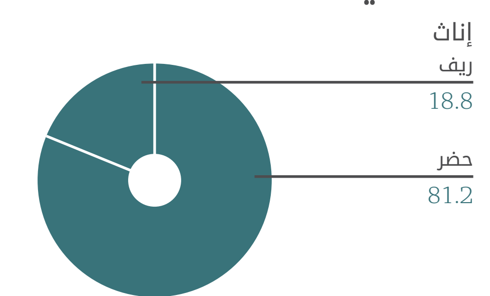
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

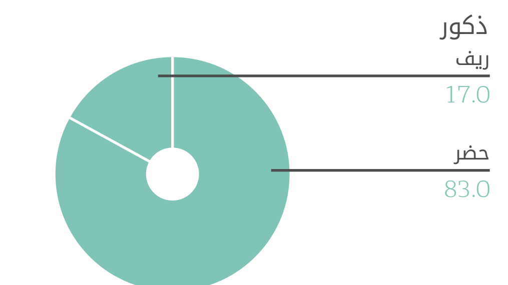


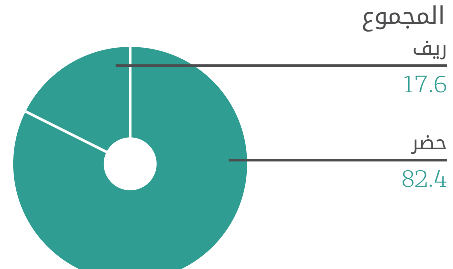




إجمالي السكان (%)







حسب الحالة الزواجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث
..
..
..
..

ذكور
..
..
..
..

المجموع
..
..
..
..

إجمالي السكان (%)

إناث
..
..
..
..

ذكور
..
..
..
..

المجموع
..
..
..
..

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل الإمارات العربية المتحدة.

الحواشي

1 جميع البيانات تتعلق بإجمالي السكان (مواطنون وغير مواطنين).

المصدر

المركز الوطنيّ للإحصاء (2005).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة


تاريخ التوقيع
2008.2.8


تاريخ التصديق/الانضمام
2010.3.19

البروتوكول الاختياري


تاريخ التوقيع
2008.2.12

تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/للأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية


الاسم
-


سنة التأسيس
-

الرئيس
-

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
-

آليات تنسيق إضافية

- نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/للأشخاص ذوي الإعاقة

"كل شخص مصاب بقصور أو اختلال كلّي أوجزئي بشكل مستقر أو مؤقت في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلّل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غير المعاقين."

(قانون اتحادي رقم 29 في شأن حقوق المعاقين المعدّل بقانون اتحادي رقم 14، 2009)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/للأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
لا	قانون اتحادي رقم 29 في شأن حقوق المعاقين (2006) المعدّل بقانون اتحادي رقم 14 (2009)	لا

المصدر:
المصدر: الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

البحرين 2010[1]

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.794	74.9	19,137

الأشخاص ذوو الإعاقة[2]

إناث	.. (48.0%)
ذكور	.. (52.0%)
المجموع	..

إجمالي السكان

إناث	281,160 (49.5%)
ذكور	287,239 (50.5%)
المجموع	568,399



نسبة انتشار الإعاقة (%)

إناث	ذكور	المجموع
2.8	3.0	2.9

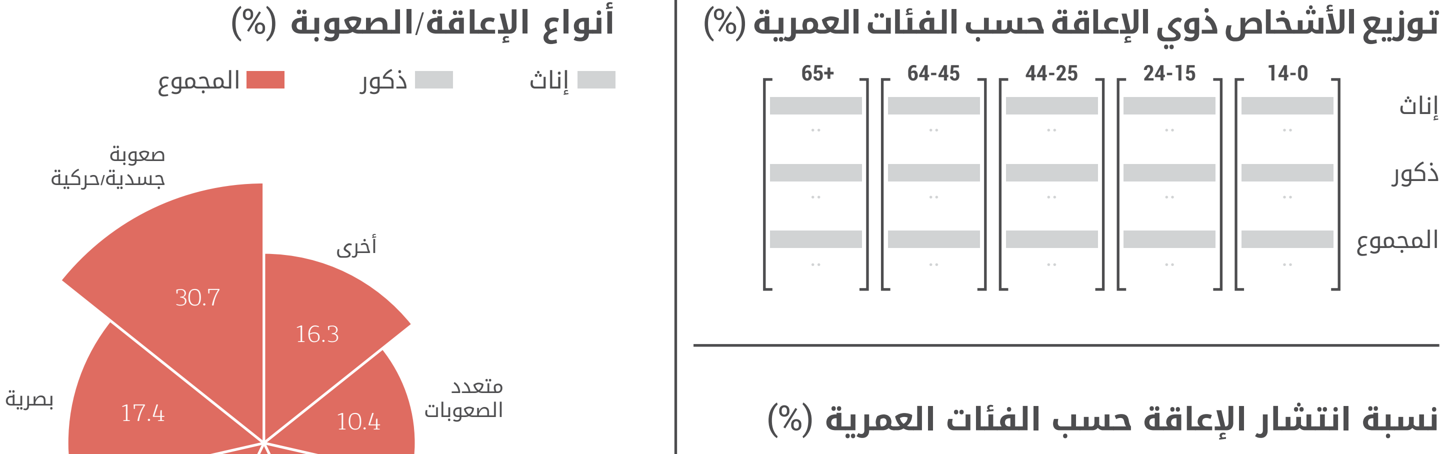


توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئة العمرية (%)

	14-0	24-15	44-25	64-45	65+
إناث	..	..	..	..	..
ذكور	..	..	..	..	..
المجموع	..	..	..	..	..

أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)

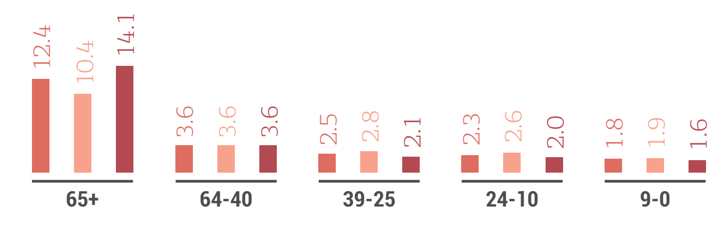
إناث ذكور المجموع

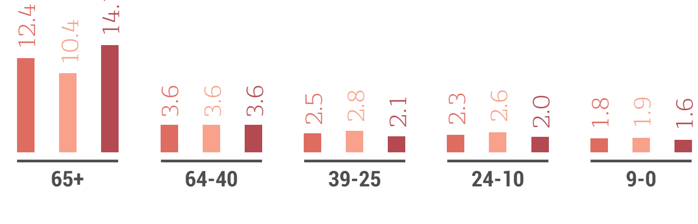


نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئة العمرية (%)

إناث ذكور المجموع

	المجموع	ذكور	إناث
9-0	1.8	1.9	1.6
24-10	2.3	2.6	2.0
39-25	2.5	2.8	2.1
64-40	3.6	3.6	3.6
65+	12.4	10.4	14.1



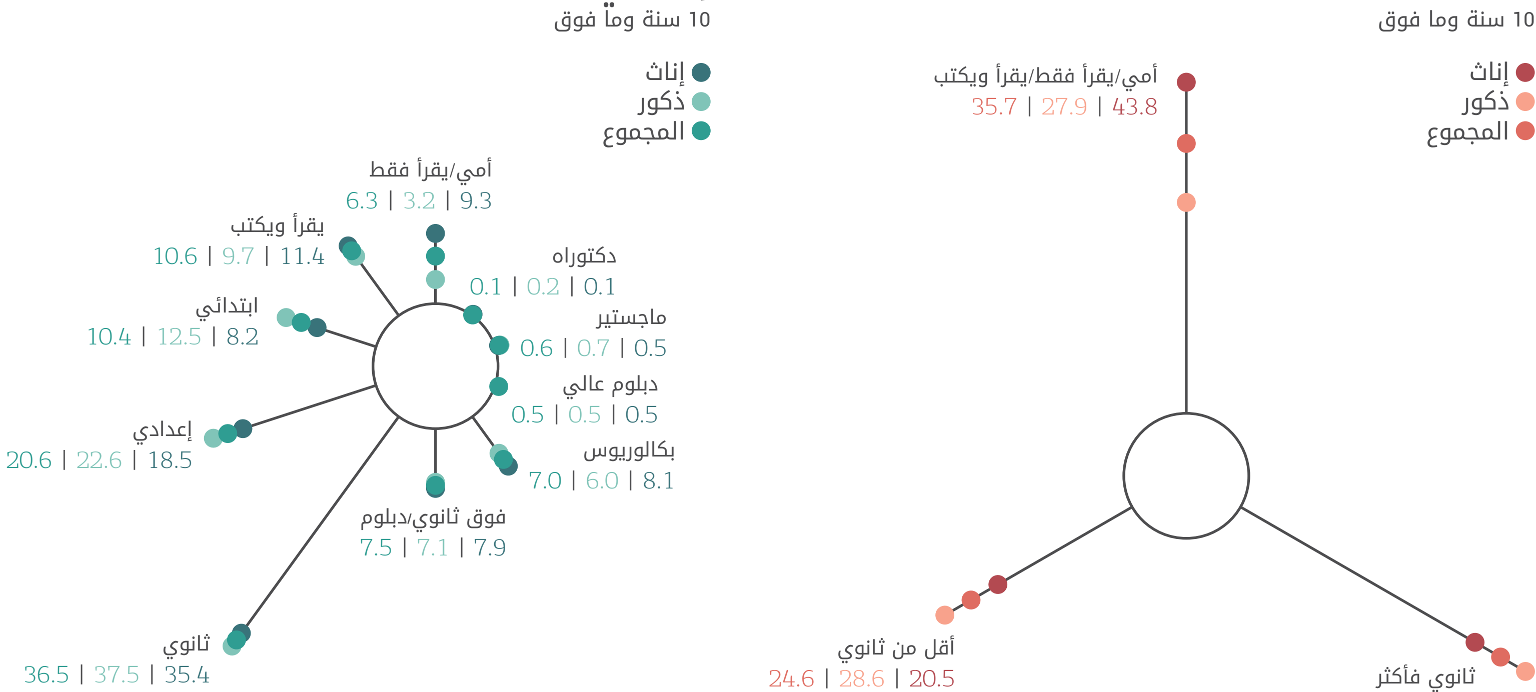


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

	إناث	ذكور	المجموع
حادث	5.4	12.1	8.9
مرض	41.0	31.7	36.1
منذ الولادة	26.4	32.1	29.3
وراثة	10.7	8.3	9.5
أخرى	16.6	15.8	16.2



حسب التحصيل العلمي



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق

إناث

..

ذكور

..

المجموع

داخل قوة العمل 35.1

خارج قوة العمل 64.9

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

إناث

تعمل 29.3

متعطلة 2.9

طالبة 24.3

لا تعمل بسبب العجز 0.2

ربة بيت 40.4

متقاعدة 1.2

65 سنة فأكثر ولا تعمل 0.3

أخرى 1.4

ذكور

يعمل 61.9

متعطل 1.3

طالب 20.5

لا يعمل بسبب العجز 0.3

ربة بيت 0.0

متقاعد 5.6

65 سنة فأكثر ولا يعمل 1.3

أخرى 9.1

المجموع

يعمل/تعمل 45.7

متعطل(ة) 2.1

طالب(ة) 22.4

لا يعمل/تعمل بسبب العجز 0.3

ربة بيت 20.1

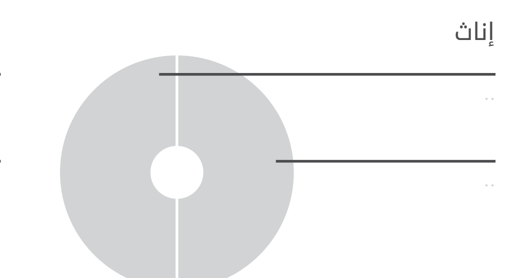
متقاعد(ة) 3.5

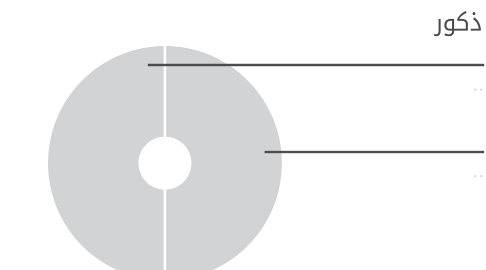
65 سنة فأكثر ولا يعمل/تعمل 0.8

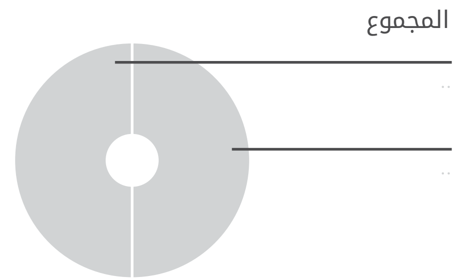
أخرى 5.3

حسب التوزيع الجغرافي

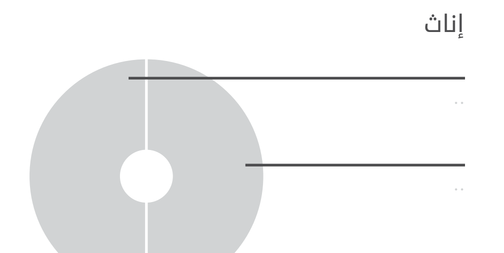
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

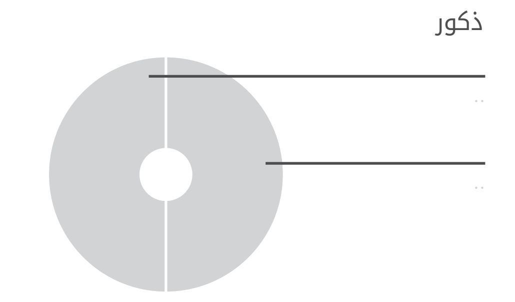


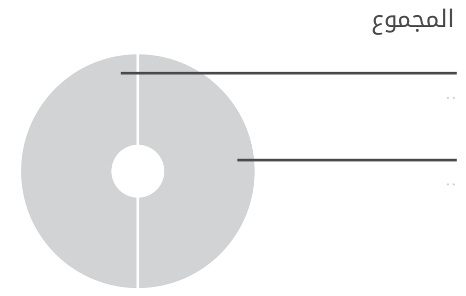




إجمالي السكان (%)





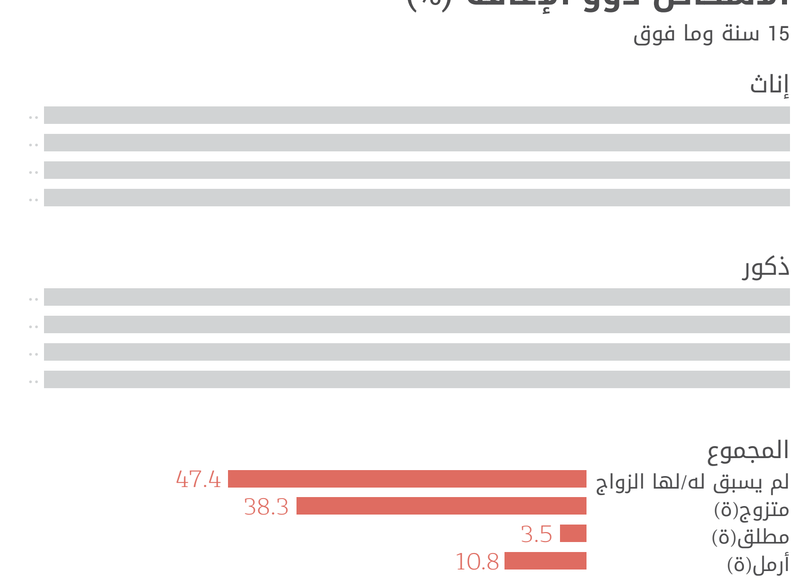




حسب الحالة الزواجية

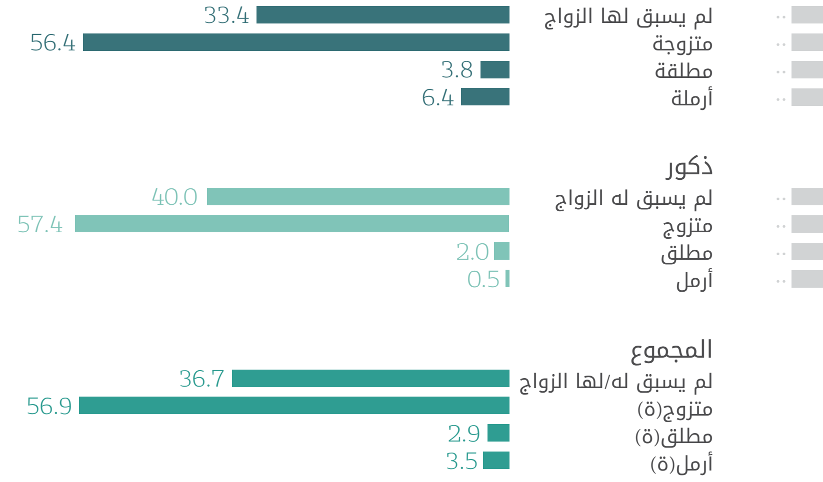
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق



تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل البحرين.

الحواشي

1 جميع البيانات تتعلق بالمواطنين فقط.

2 بيانات عن مجموع الأشخاص ذوي الإعاقة غير متوفرة في المصدر. بيانات عن حجم العينة متوفرة في المصدر.

المصدر

بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة هي من الجهاز المركزيّ للمعلومات (2010ب)؛ بيانات السكان هي من الجهاز المركزيّ للمعلومات (2010أ).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة		البروتوكول الاختياري	
تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام
2007.6.25	2011.9.22	لا	لا






المصدر:
UN (2014).

البحرين

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية



الاسم
اللجنة العليا لرعاية شؤون ذوي الإعاقة

سنة التأسيس
2007

الرئيس
وزيرة التنمية الاجتماعية

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

" المعاق هو الشخص الذي يعاني من نقص في بعض قدراته الجسدية أو الحسية أو الذهنية نتيجة مرض أو حادث أو سبب خلقي أو عامل وراثي أدى لعجزه كلياً أو جزئياً عن العمل، أو الاستمرار به أو الترقي فيه، وأضعف قدرته على القيام بإحدى الوظائف الأساسية الأخرى في الحياة، ويحتاج إلى الرعاية والتأهيل من أجل دمجه أو إعادة دمجه في المجتمع. "

(قانون رقم 74 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين، 2006)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	قانون رقم 74 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين (2006)[1]	الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة والخطة التنفيذية لها (2012-2016)

المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

الحواشي:
1 يجري تعديل القانون حالياً.



تونس 2009

فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.705	74.2	7,920

الأشخاص ذوو الإعاقة

إناث
(36.3%) 50,870

ذكور
(63.7%) 89,156

140,026

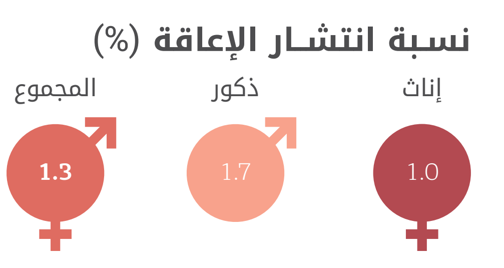
إجمالي السكان

إناث
(50.0%) 5,206,006

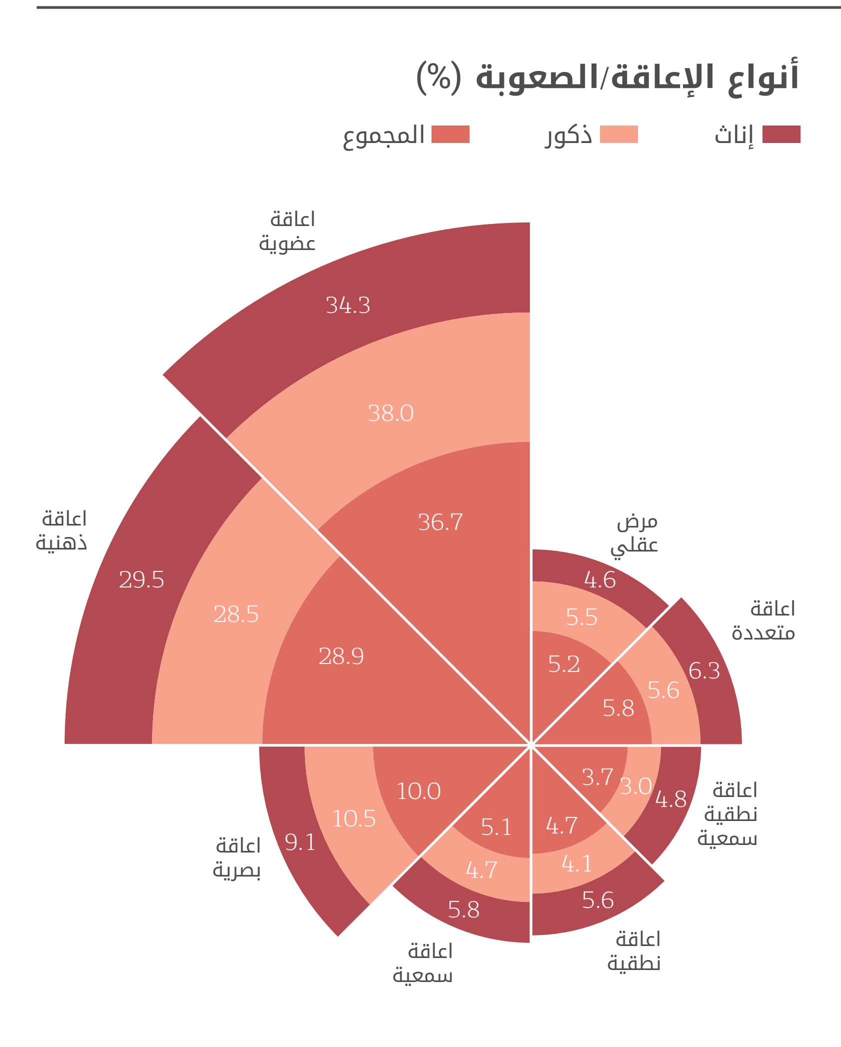
ذكور
(50.0%) 5,214,445

10,420,451

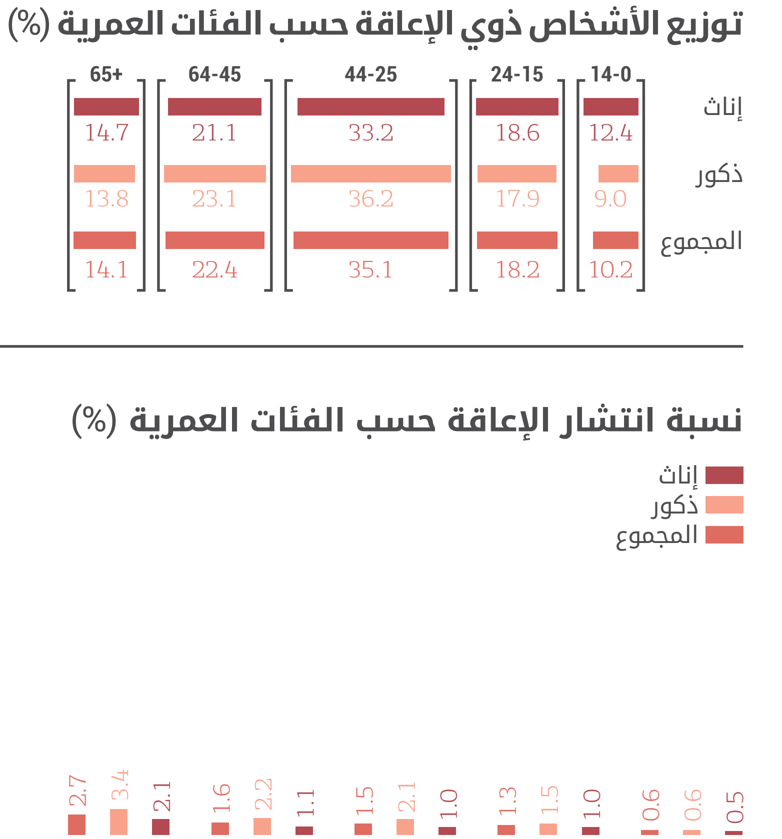
نسبة انتشار الإعاقة (%)



أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)



توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

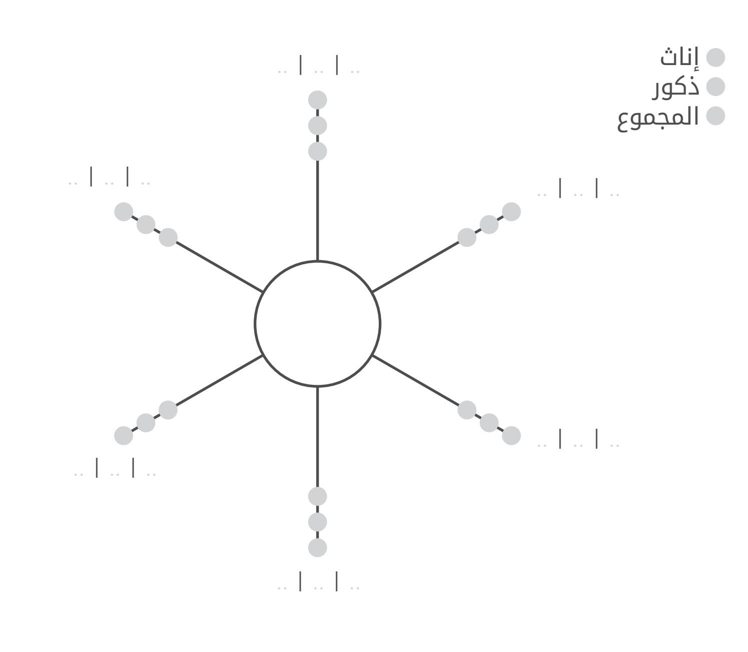


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

	إناث	ذكور	المجموع
منذ الولادة	57.3	48.3	51.6
مرض مزمن	24.2	24.8	24.6
مرض مهني	0.4	1.7	1.2
حادث شغل	1.1	6.1	4.3
حادث مرور	1.8	4.7	3.7
حادث منزلي	4.1	3.1	3.5
حادث آخر	2.8	4.3	3.8
كبير السن	4.7	2.7	3.5
سبب آخر	3.4	4.1	3.8
غير مصرح به	0.2	0.2	0.2

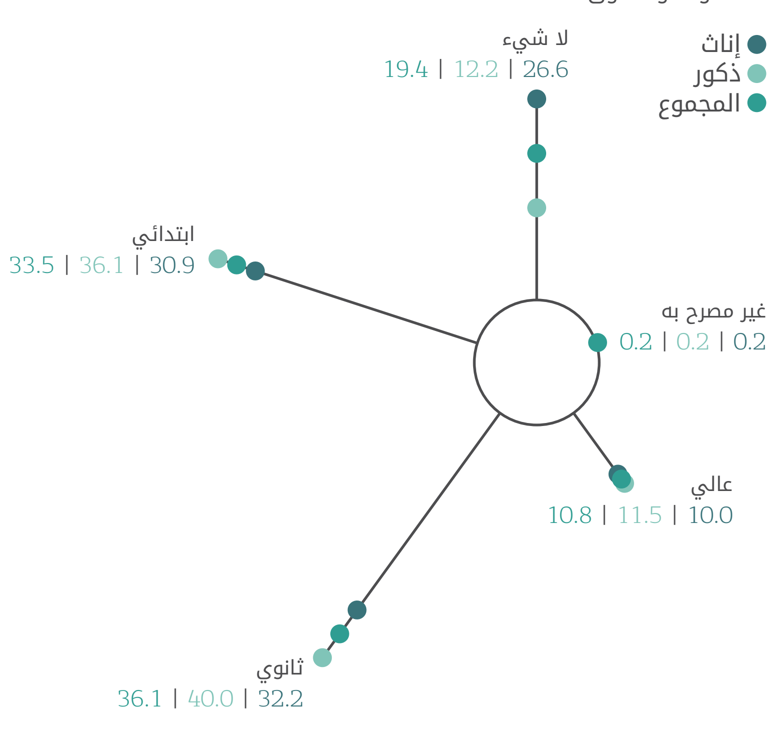


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)


10 سنوات وما فوق



تونس

حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

..

ذكور

..

المجموع

..

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

إناث

مشتغلة 20.1

متعطلة 4.7

75.2 غير ناشطات اقتصادياً

ذكور

مشتغل 61.0

متعطل 7.7

31.3 غير ناشطين اقتصادياً

المجموع

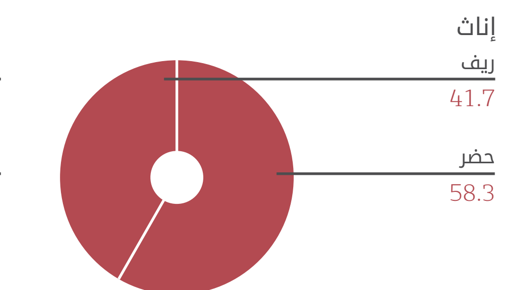
مشتغل(ة) 40.3

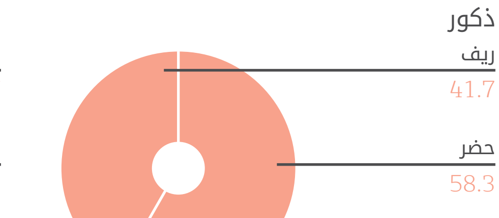
متعطل(ة) 6.2

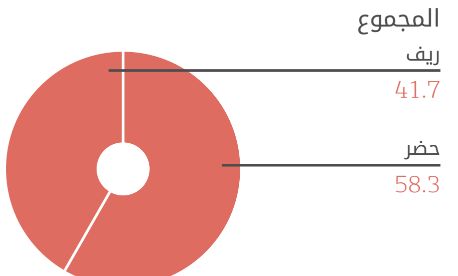
53.5 غير ناشطين اقتصادياً

حسب التوزيع الجغرافي

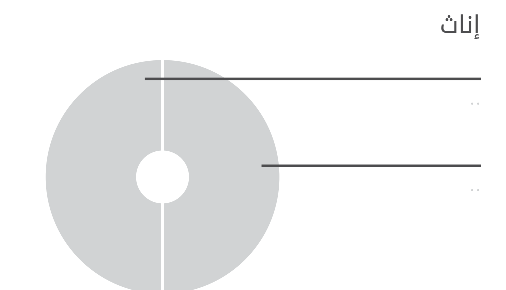
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

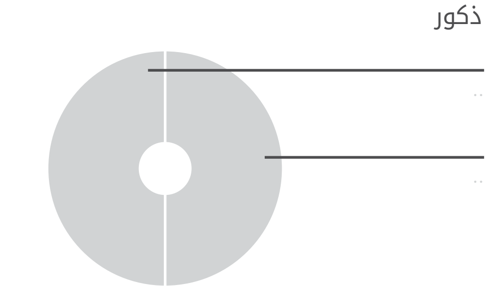


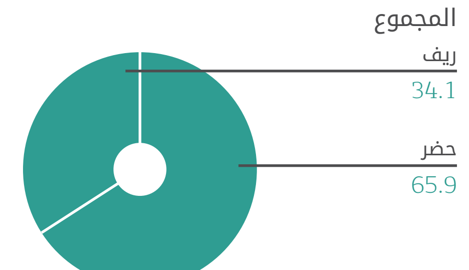




إجمالي السكان (%)

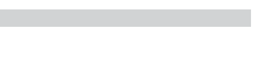






حسب الحالة الزواجية

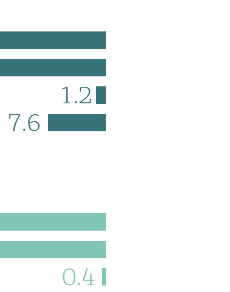
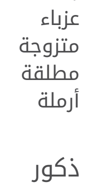
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إناث	
عزباء	..
متزوجة	..
مطلقة	..
أرملة	..
ذكور	
أعزب	..
متزوج	..
مطلق	..
أرمل	..
المجموع	
أعزب/عزباء	..
متزوج(ة)	..
مطلق(ة)	..
أرمل(ة)	..

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق



إناث	
عزباء	37.3
متزوجة	53.9
مطلقة	1.2
أرملة	7.6
ذكور	
أعزب	46.4
متزوج	51.8
مطلق	0.4
أرمل	1.3
المجموع	
أعزب/عزباء	41.8
متزوج(ة)	52.9
مطلق(ة)	0.8
أرمل(ة)	4.5

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل تونس.

المصدر

المعهد الوطني للإحصاء (2009).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة


تاريخ التوقيع
2007.3.30


تاريخ التصديق/الانضمام
2008.4.2

البروتوكول الاختياري


تاريخ التوقيع
2007.3.30


تاريخ التصديق/الانضمام
2008.4.2

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية


الاسم

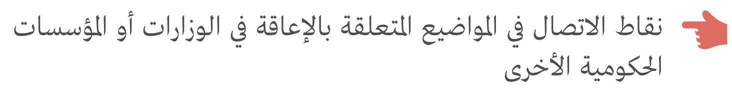

المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية ورعاية الاشخاص المعوقين


سنة التأسيس
2010


الرئيس
رئيس الحكومة

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
نعم

آليات تنسيق إضافية


نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى


الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الاساسية

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"يقصد بالشخص المعوق كل شخص له نقص دائم في القدرات والمؤهلات البدنية أو العقلية أو الحسية، ولد به أو لحق به بعد الولادة، يحدّ من قدرته على أداء نشاط أو أكثر من الأنشطة الأساسية اليومية الشخصية أو الاجتماعية ويقلّص من فرص إدماجه في المجتمع."

(قانون توجيهي عدد 83 يتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم، 2005)

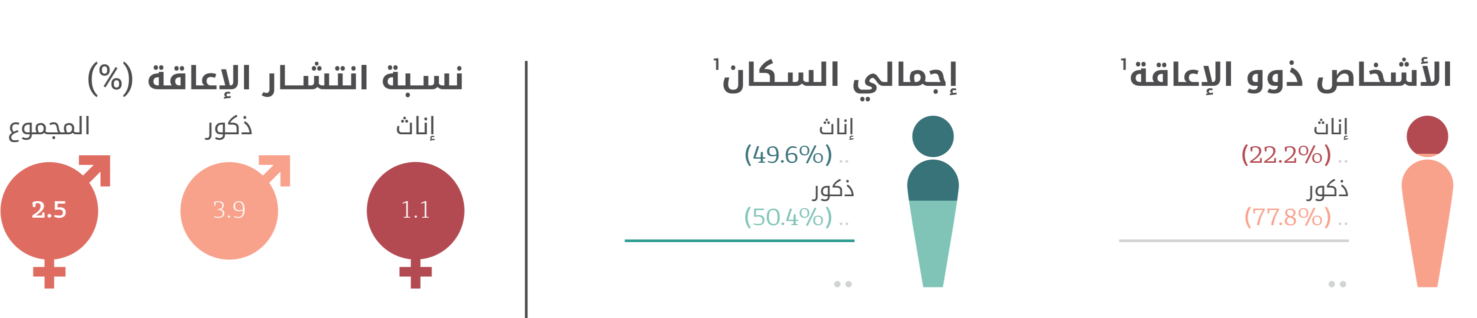
الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
يجري تطويرها حالياً	قانون توجيهي عدد 83 يتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم (2005)	الاستراتيجيات القطاعية[1]

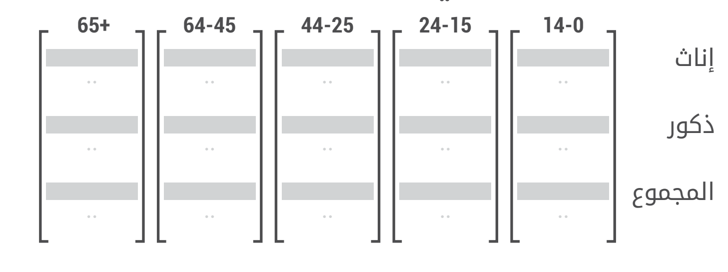
المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

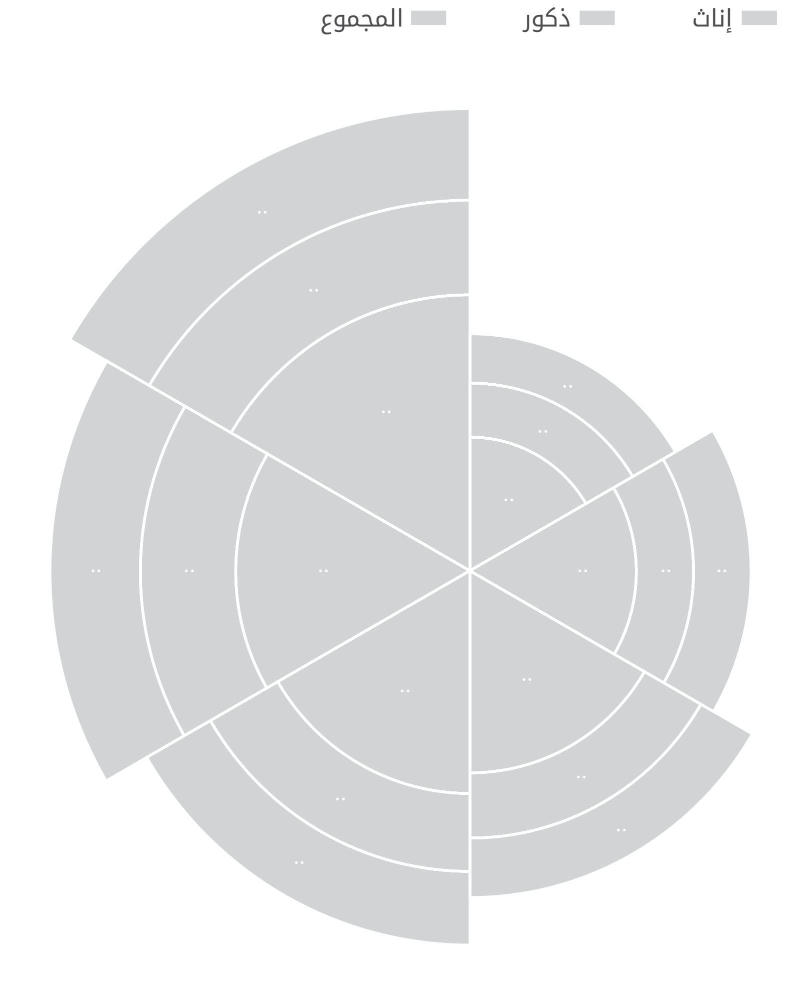
الحواشي:
1 الخطة الوطنية للوقاية من الاعاقة، الاستراتيجية الوطنية للإدماج المدرسي للاشخاص المعوقين، الخطة الوطنية لتشغيل المعوقين، الخطة الوطنية لتهيئة المحيط.



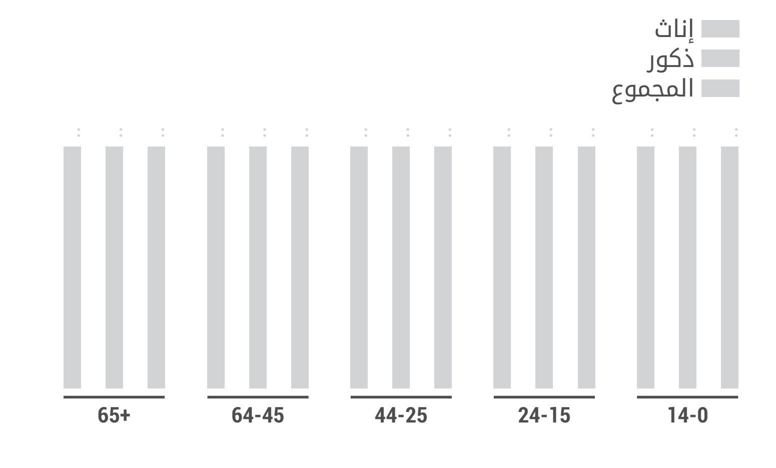








نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



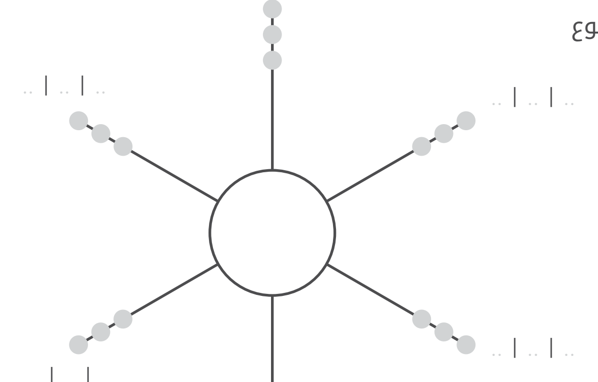
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

	إناث	ذكور	المجموع
خلقي/وراثي	..	..	28.5
بسبب الولادة	..	..	2.0
مرض فيروسي/معدي	..	..	14.2
عنف نفسي/جسدي	..	..	7.9
كبر السن	..	..	12.5
حادث	..	..	16.7
أخرى	..	..	12.7
غير مبين	..	..	5.6



حسب التحصيل العلمي

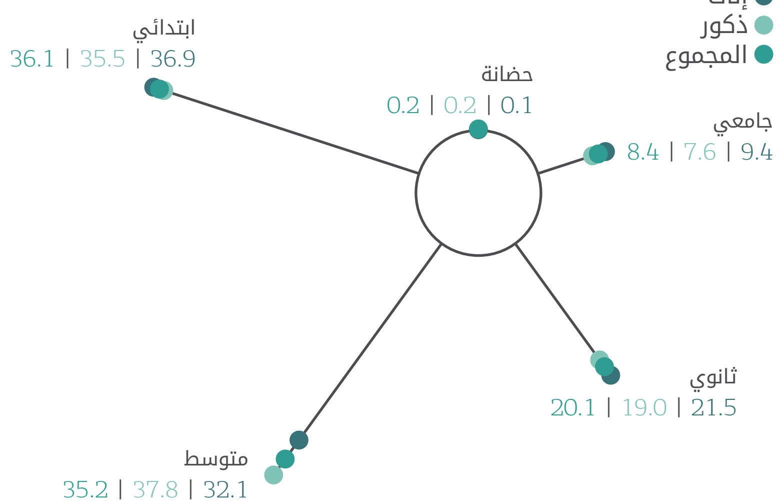
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)



6 سنوات وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

..

ذكور

..

المجموع

..

إجمالي السكان (%)

إناث

..

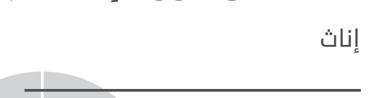
ذكور

..

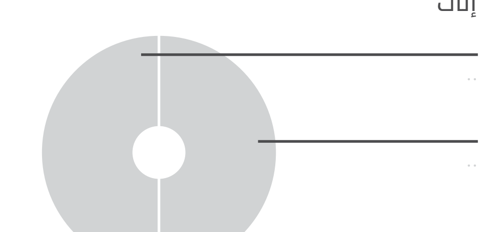
المجموع

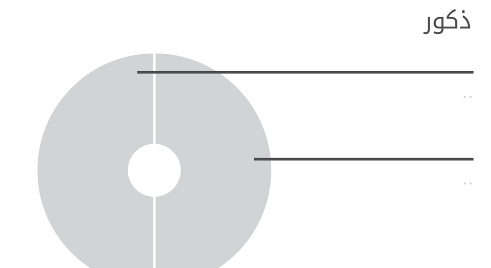
..

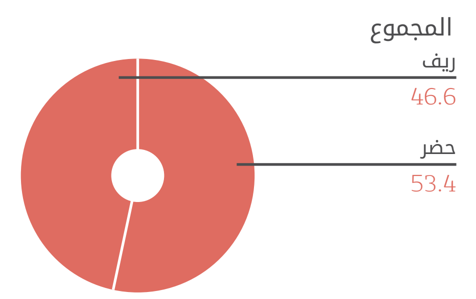
حسب التوزيع الجغرافي



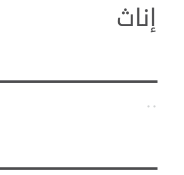
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

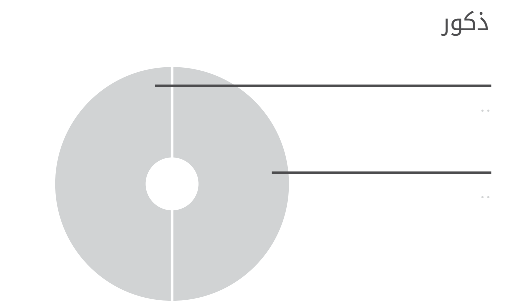


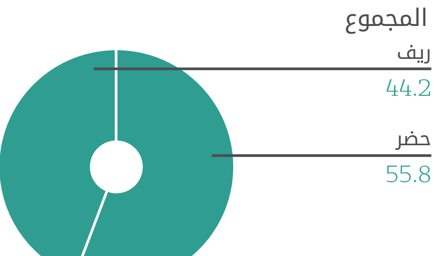




إجمالي السكان (%)







حسب الحالة الزواجية

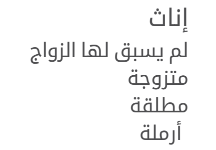
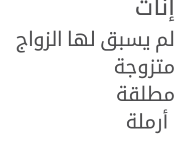
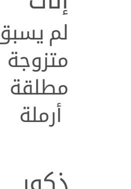
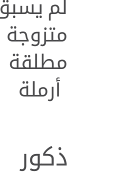
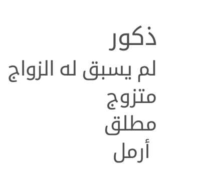


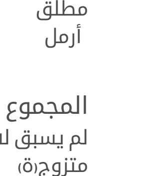
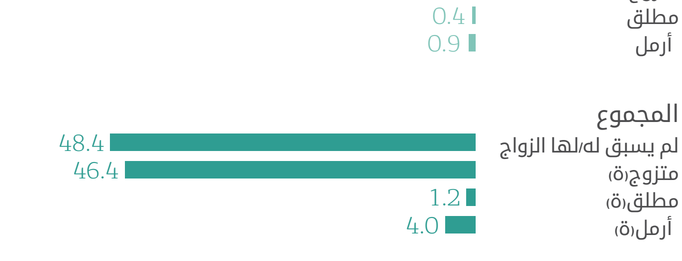
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث	
لم يسبق لها الزواج	..
متزوجة	..
مطلقة	..
أرملة	..
ذكور	
لم يسبق له الزواج	..
متزوج	..
مطلق	..
أرمل	..
المجموع	
لم يسبق له/لها الزواج	..
متزوج(ة)	..
مطلق(ة)	..
أرمل(ة)	..

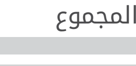
إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

إناث	
لم يسبق لها الزواج	43.8
متزوجة	47.0
مطلقة	2.0
أرملة	7.1
ذكور	
لم يسبق له الزواج	52.9
متزوج	45.8
مطلق	0.4
أرمل	0.9
المجموع	
لم يسبق له/لها الزواج	48.4
متزوج(ة)	46.4
مطلق(ة)	1.2
أرمل(ة)	4.0

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّم من قبل الجزائر.

الحواشي

1 بيانات عن مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وإجمالي عدد السكان غير متوفرة في المصدر. بيانات عن حجم العينة متوفرة من المصدر.

المصدر

الديوان الوطنيّ للإحصائيّات وآخرون (2006).



التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

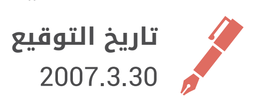



تاريخ التوقيع
2007.3.30

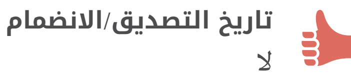


تاريخ التصديق/الانضمام
2009.12.4

البروتوكول الاختياري



تاريخ التوقيع
2007.3.30

تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
.UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية




الاسم
المجلس الوطني للأشخاص المعوقين




سنة التأسيس
2006

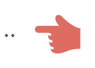



الرئيس
وزير التضامن الوطني أو ممثله



هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
نعم

آليات تنسيق إضافية



..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"كل شخص مهما كان سنّه وجنسه يعاني من إعاقة أو أكثر، وراثية أو خلقية أو مكتسبة، تَحُدّ من قدرته على ممارسة نشاط أو عدة نشاطات أولية في حياته اليومية الشخصية والاجتماعية، نتيجة لإصابة وظائفه الذهنية و/أو الحركية و/أو العضوية-الحسية."

(قانون رقم 02-09 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، 2002)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	قانون رقم 02-09 يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم (2002)	..

المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

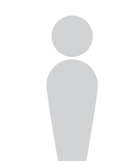
جزر القمر

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية[1]

المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.429	61.5	986

الأشخاص ذوو الإعاقة



إجمالي السكان

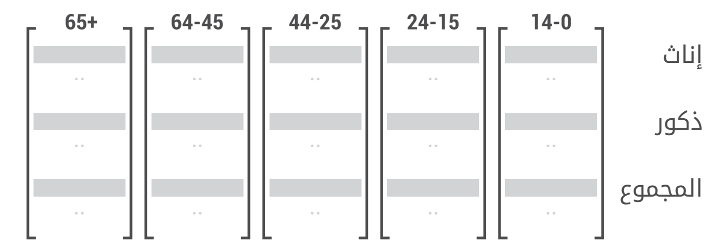


نسبة انتشار الإعاقة (%)

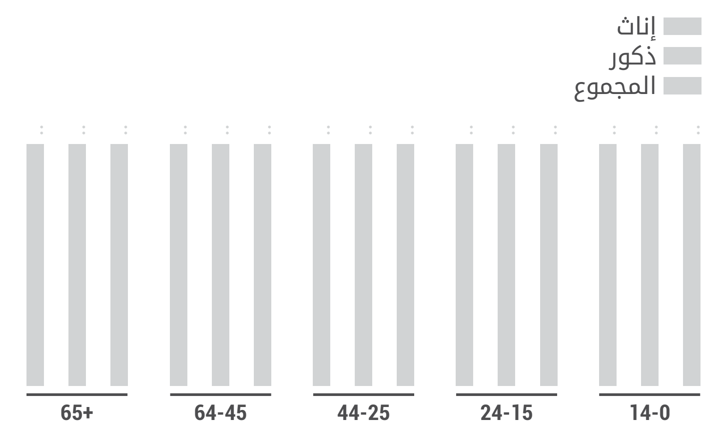
إناث ذكور المجموع

.. .. ..

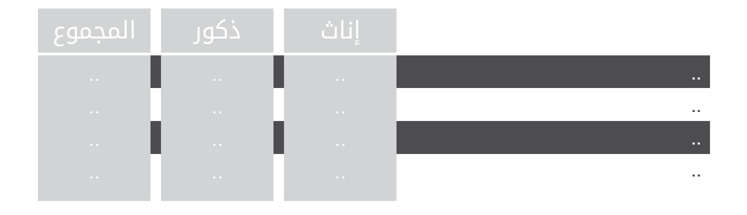
توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



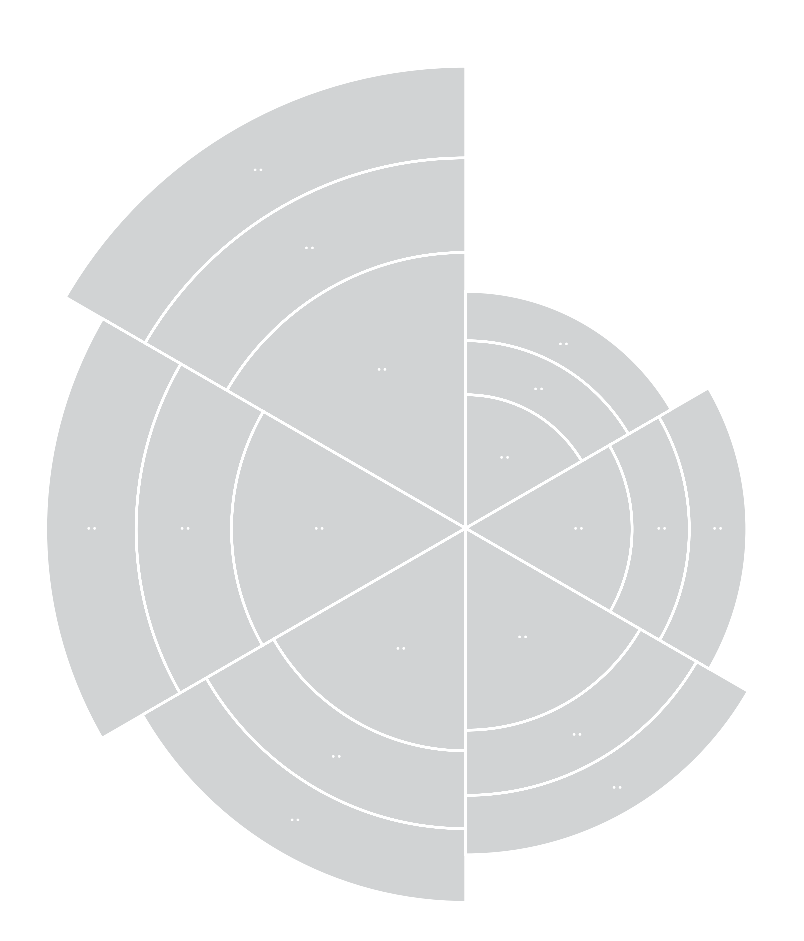
نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

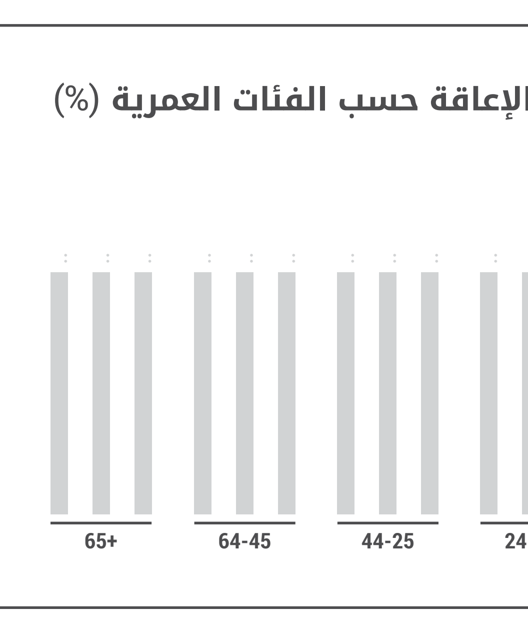


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)



أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)

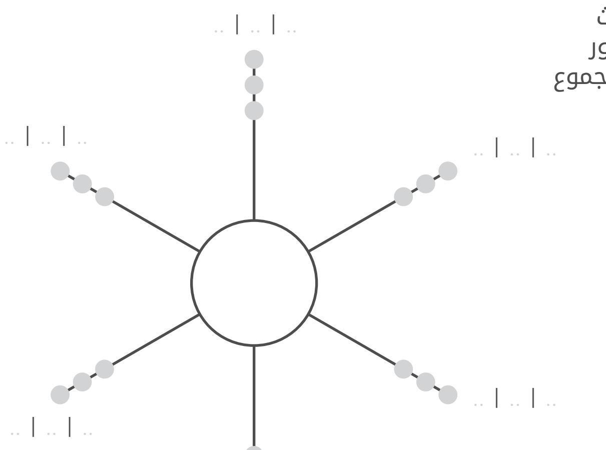




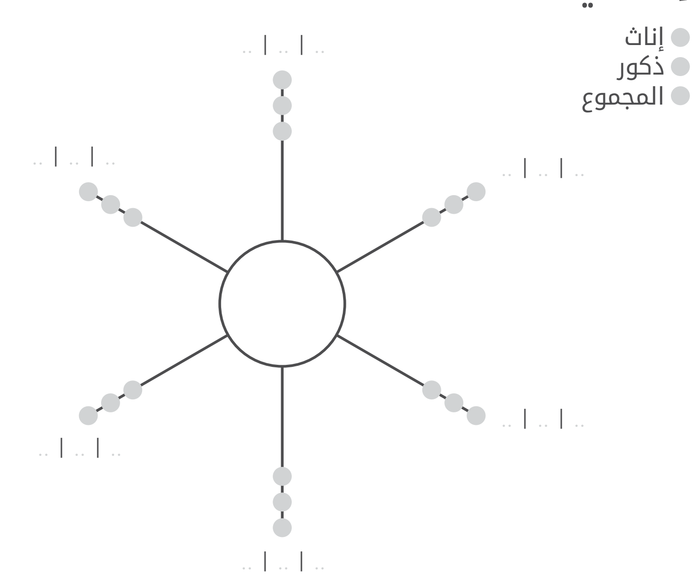


حسب التحصيل العلمي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

ذكور

المجموع

إجمالي السكان (%)

إناث

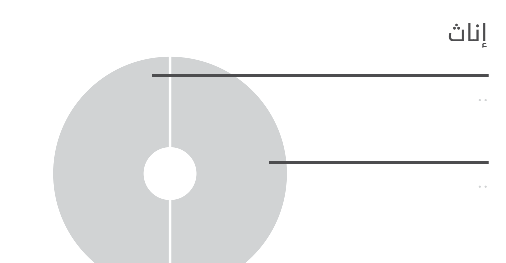
ذكور

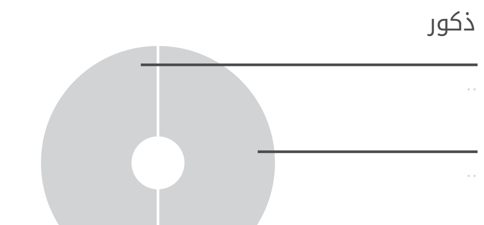
المجموع

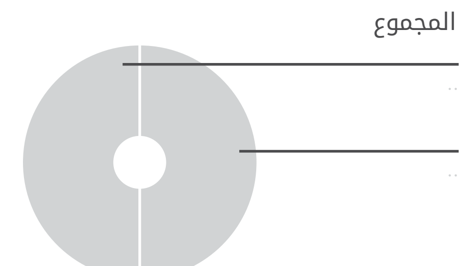
جزر القمر

حسب التوزيع الجغرافي

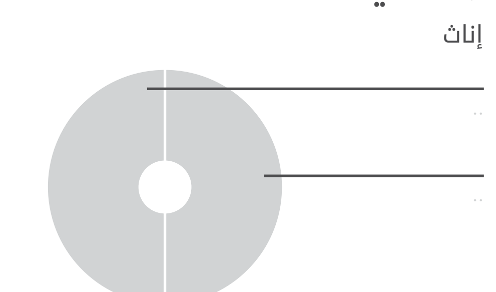
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

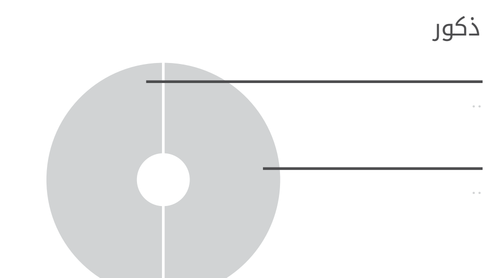


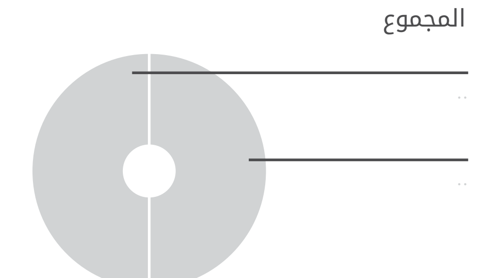




إجمالي السكان (%)







حسب الحالة الزواجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

ذكور

المجموع

إجمالي السكان (%)

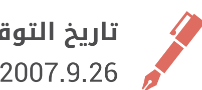


الحواشي

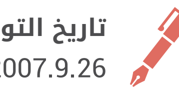
1 البيانات تعود إلى العام 2012.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة




تاريخ التوقيع
2007.9.26



تاريخ التصديق/الانضمام
لا

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
لا

تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية



الاسم
..



سنة التأسيس
..

الرئيس
..



هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
..

آليات تنسيق إضافية

..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"..."

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
..	..	..

المصدر:
..

الجمهورية العربية السورية 2007

فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

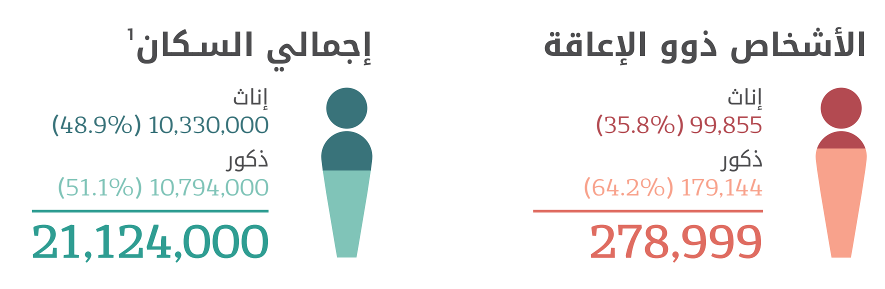
المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المصدر: UNDP

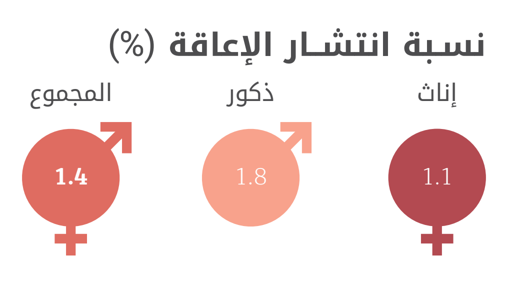
مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.623	75.3	4,331

الأشخاص ذوو الإعاقة

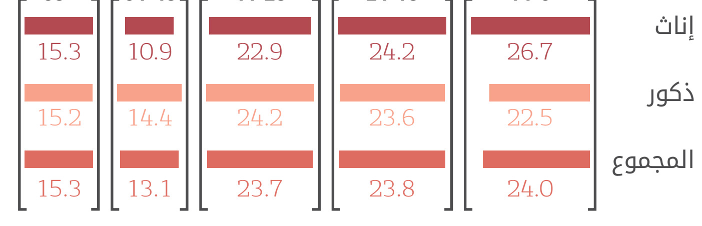
إجمالي السكان[1]



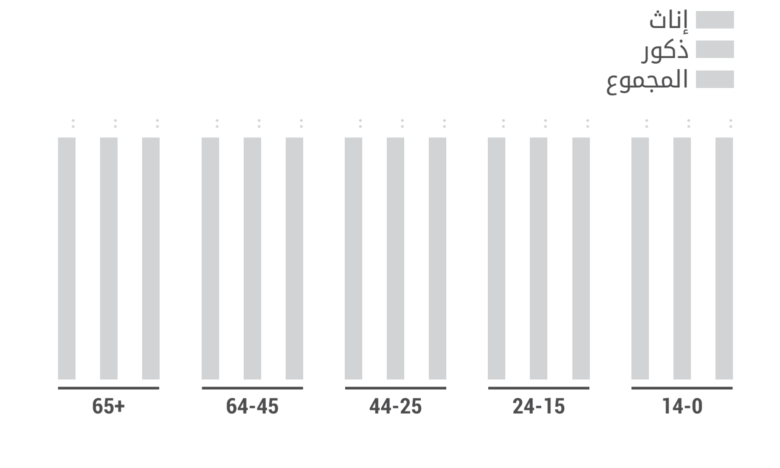
نسبة انتشار الإعاقة (%)



توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

	إناث	ذكور	المجموع
خلقي	54.1	46.4	49.1
مرضي	26.1	27.6	27.0
حادث	6.6	14.4	11.6
كبر السن	10.2	9.3	9.7
أسباب أخرى	3.0	2.3	2.6

أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)

إناث
ذكور
المجموع

اعاقة جسدية
39.0
46.2
43.6

اعاقة متعددة
12.6
9.7
10.7

غير مبين
0.3
0.0
0.1

اعاقة بصرية
10.0
11.3
10.8

اعاقة نفسية
2.3
2.8
2.6

اعاقة سمعية
5.4
4.7
4.9

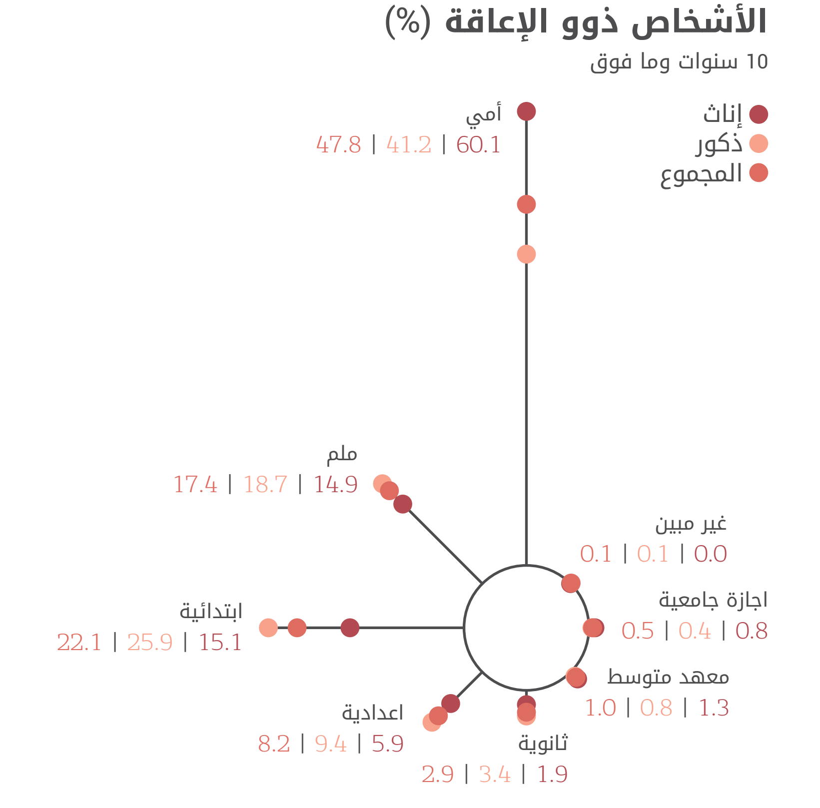
اعاقة نطقية
6.9
5.9
6.2

اعاقة عقلية
23.7
19.4
20.9

حسب التحصيل العلمي

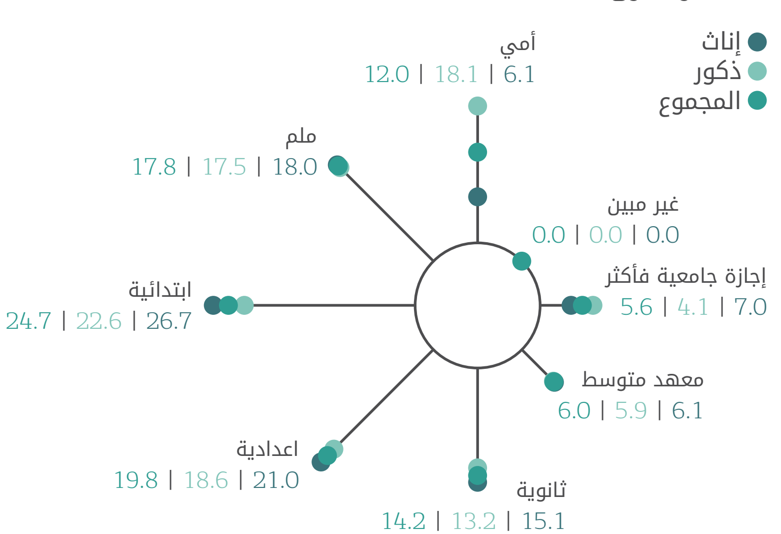
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

10 سنوات وما فوق



إجمالي السكان (%)[1]

15 سنة وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق

إناث

تعمل 3.9
متعطلة 6.2
غير ناشطات اقتصادياً 90.0

ذكور

يعمل 24.4
متعطل 1.3
غير ناشيطن اقتصادياً 74.3

المجموع

يعمل/تعمل 17.0
متعطل(ة) 3.1
غير ناشيطن اقتصادياً 79.9

إجمالي السكان (%)[1]

15 سنة وما فوق

إناث

مشتغلة 9.1
متعطلة 5.3
غير ناشطات اقتصادياً 85.6

ذكور

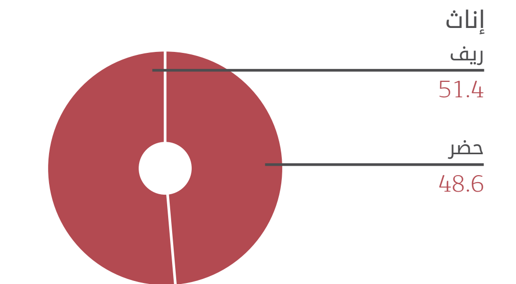
مشتغل 65.5
متعطل 7.6
غير ناشيطن اقتصادياً 26.9

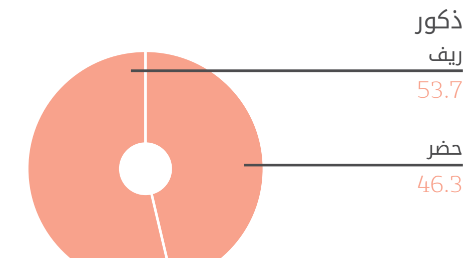
المجموع

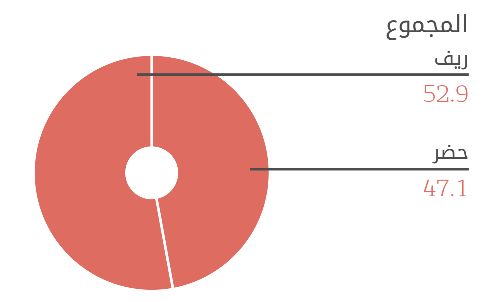
مشتغل(ة) 36.9
متعطل(ة) 6.5
غير ناشيطن اقتصادياً 56.6

حسب التوزيع الجغرافي

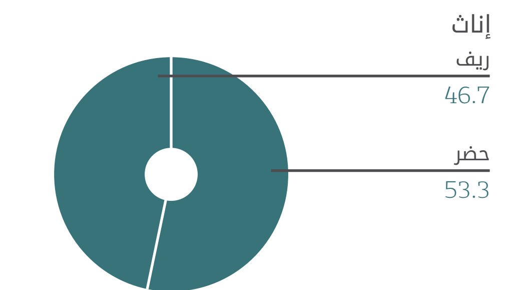
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

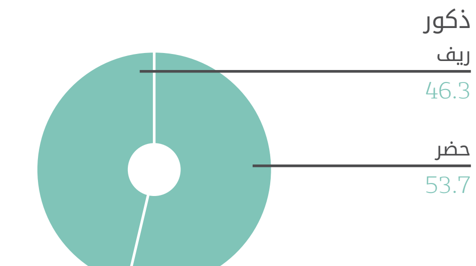


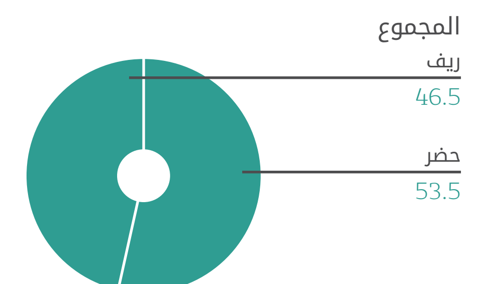




إجمالي السكان (%)[1]



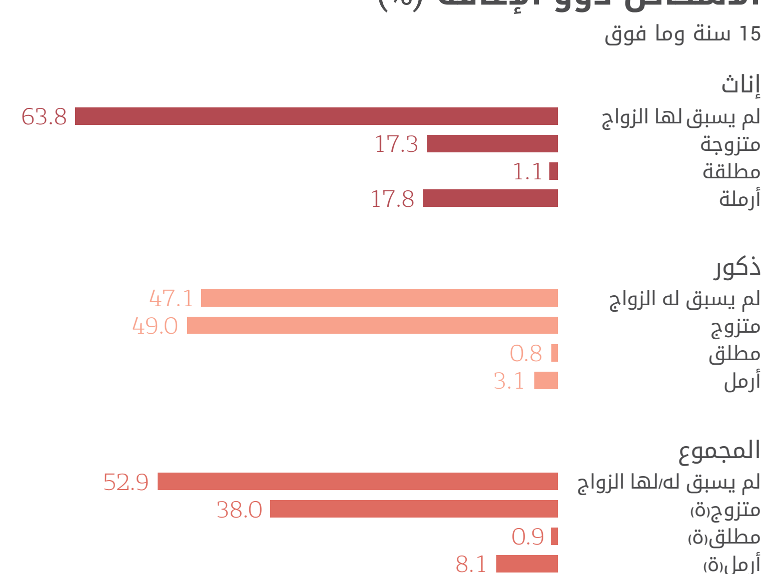




حسب الحالة الزواجية

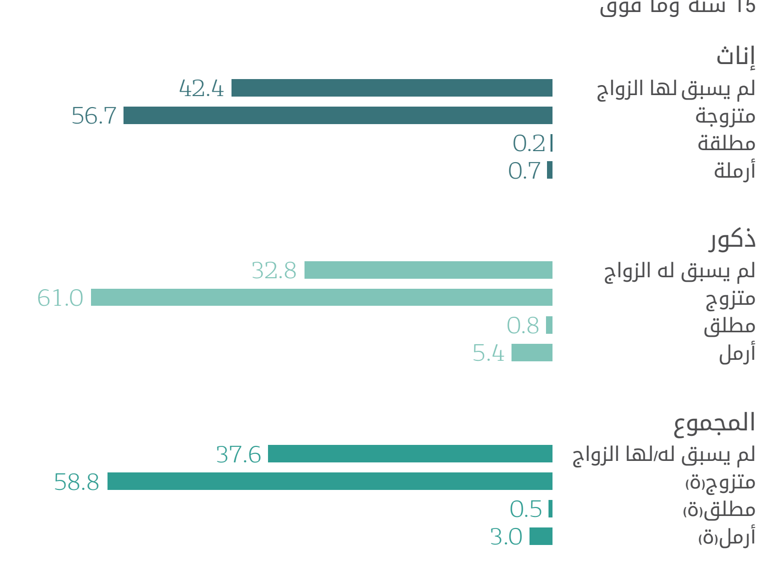
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



إجمالي السكان (%)[1]

15 سنة وما فوق



تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قدّمت من قبل الجمهورية العربية السورية.

الحواشي

1 بيانات السكان تختلف من حيث المصدر عن بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يحد من إمكانية المقارنة بينهما. البيانات الخاصة بالمؤشرات "إجمالي السكان حسب الجنس" و"إجمالي السكان حسب التوزيع الجغرافي" تعود إلى كتاب الإحصاء السنوي (المكتب المركزي للإحصاء (2011أ))؛ البيانات الخاصة بالمؤشرات "إجمالي السكان حسب الحالة الزواجية"، "إجمالي السكان حسب التحصيل التعليمي" و"إجمالي السكان حسب النشاط الاقتصادي" تعود إلى الدراسة الاستقصائيّة للقوى العاملة (المكتب المركزي للإحصاء (2011ب)).

المصدر

بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة تعود إلى المكتب المركزي للإحصاء (2007)؛ بيانات السكان تعود إلى المكتب المركزي للإحصاء (2011أ) والمكتب المركزي للإحصاء (2011ب).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة


تاريخ التوقيع
2007.3.30



تاريخ التصديق/الانضمام
2009.7.10

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
لا

تاريخ التصديق/الانضمام
2009.7.10

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية


الاسم
..

سنة التأسيس
..


الرئيس
..


هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟

..

آليات تنسيق إضافية

..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

" .. "

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
..	..	..

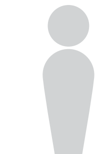
المصدر:
..

الجمهوريّة العربيّة السوريّة

جيبوتي

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية[1]	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.445	58.3	2,350

الأشخاص ذوو الإعاقة



إناث
..
ذكور
..
..

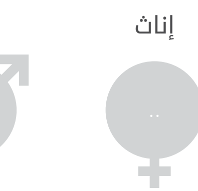
إجمالي السكان

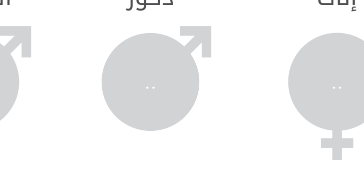


إناث
..
ذكور
..
..

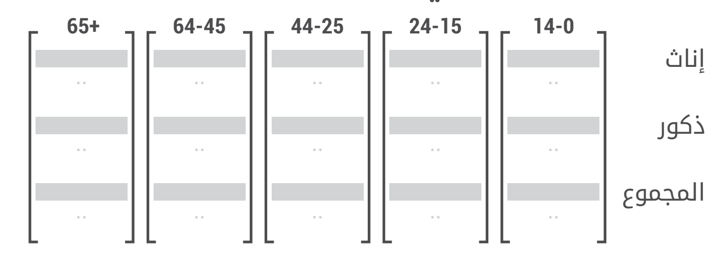
نسبة انتشـار الإعاقة (%)

إناث ذكور المجموع



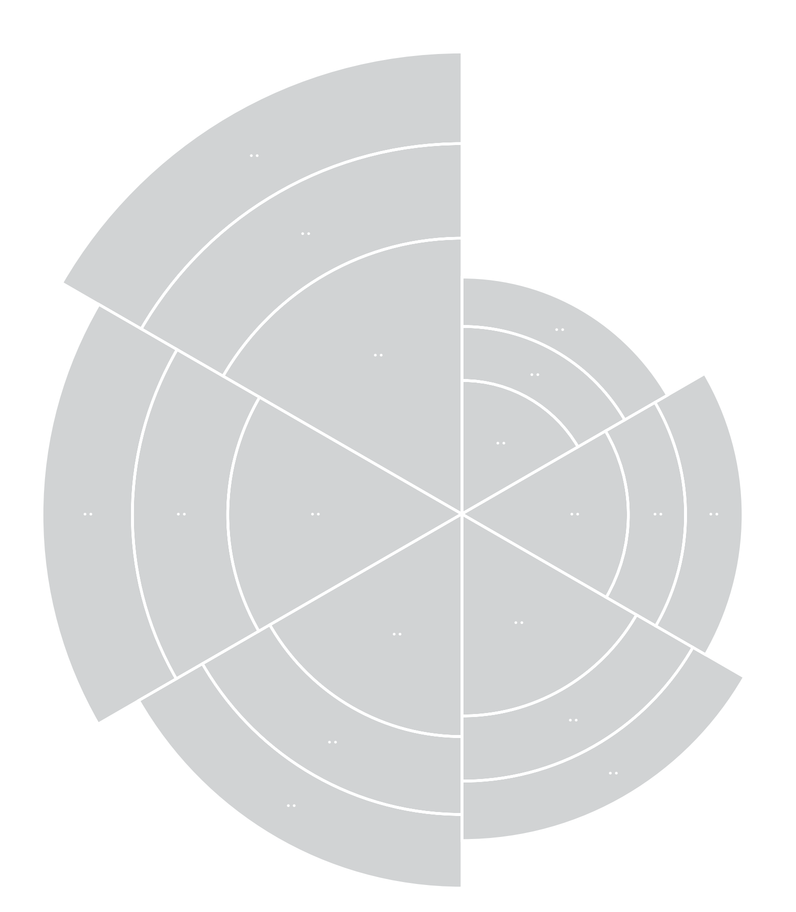


توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

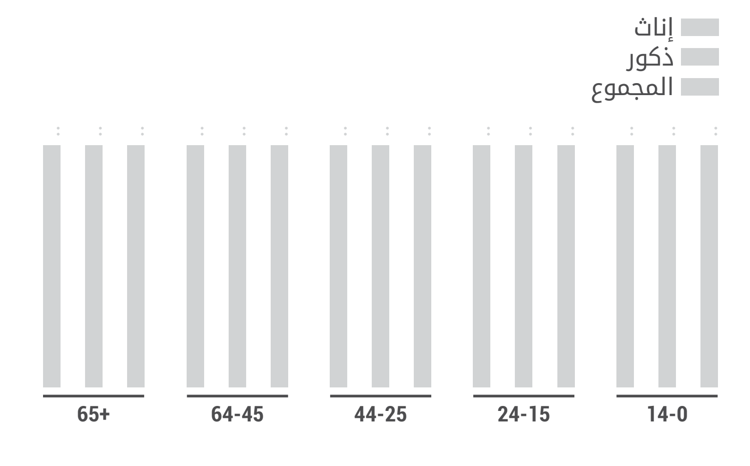


أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)

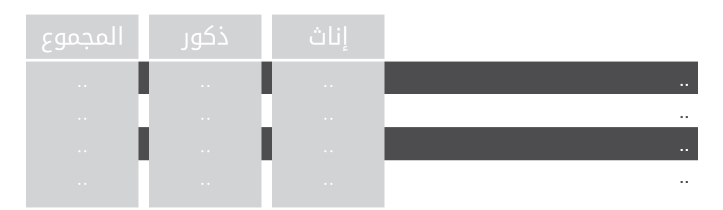




نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

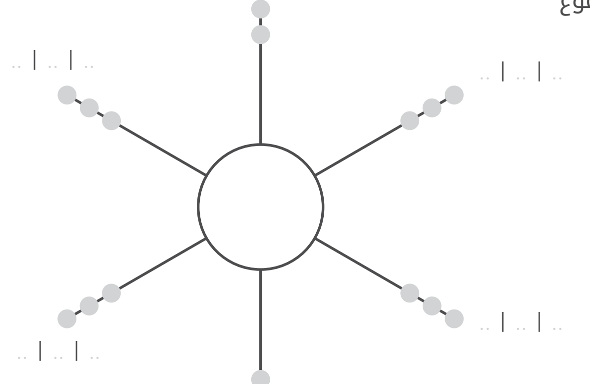


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

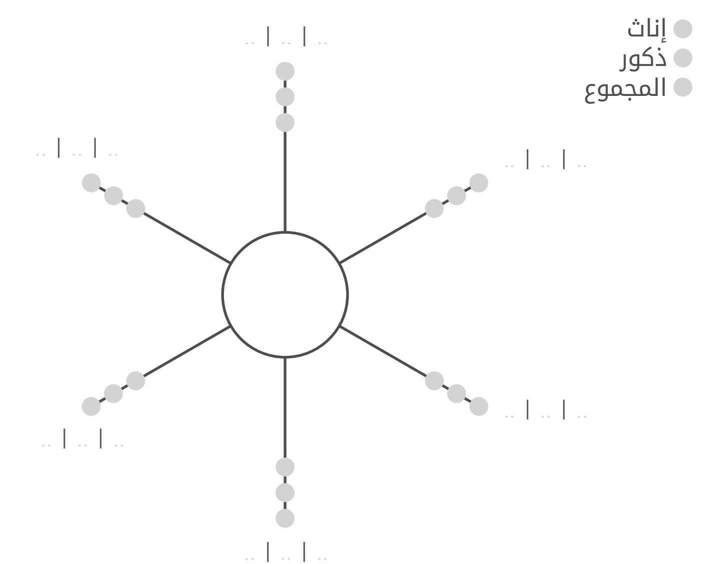


حسب التحصيل العلمي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)



جيبوتي

حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

ذكور

المجموع

إجمالي السكان (%)

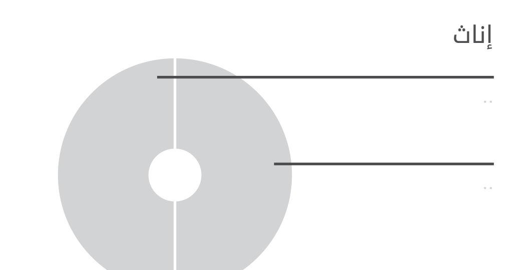
إناث

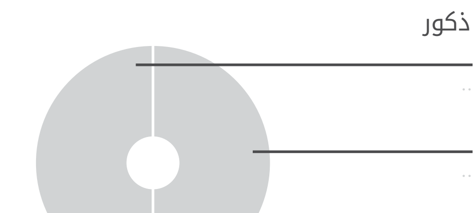
ذكور

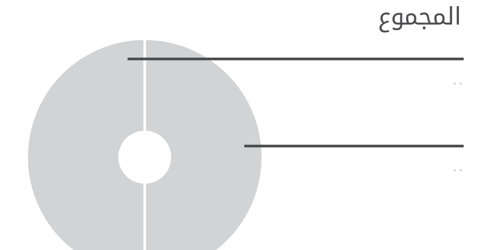
المجموع

حسب التوزيع الجغرافي

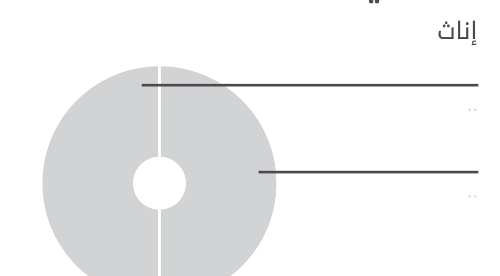
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

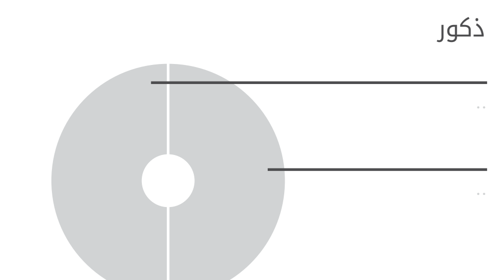


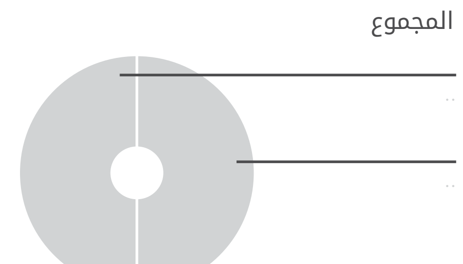




إجمالي السكان (%)







جيبوتي

حسب الحالة الزواجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

..
..
..
..

ذكور

..
..
..
..

المجموع

..
..
..
..

إجمالي السكان (%)

إناث

..
..
..
..

ذكور

..
..
..
..

المجموع

..
..
..
..

الحواشي

1 البيانات تعود إلى العام 2012.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة




تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
2012.6.18

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
لا

تاريخ التصديق/الانضمام
2012.6.18

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية


الاسم
..


سنة التأسيس
..


الرئيس
..



هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
..

آليات تنسيق إضافية

..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

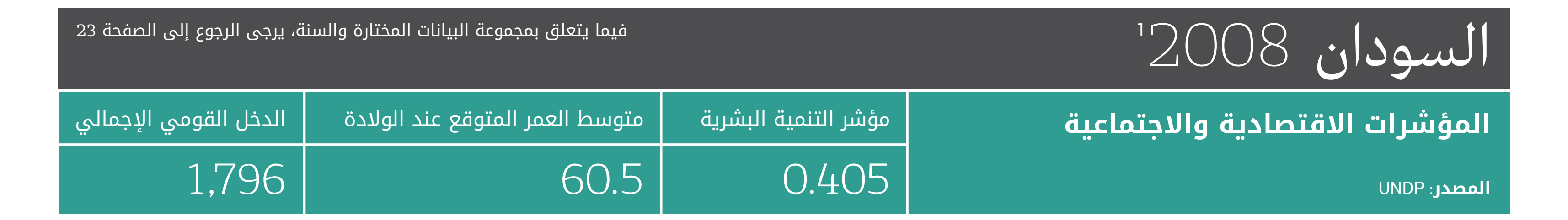
" .. "

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

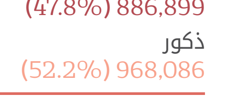
مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
..	..	..

المصدر:
..

جيبوتي

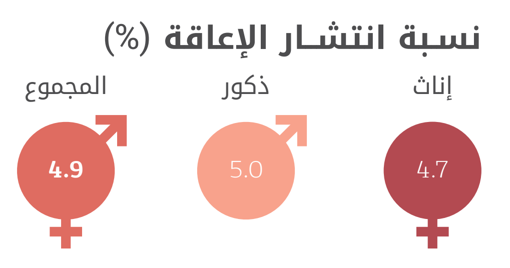


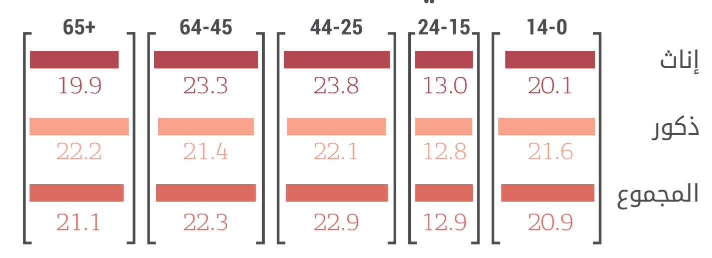
الأشخاص ذوو الإعاقة

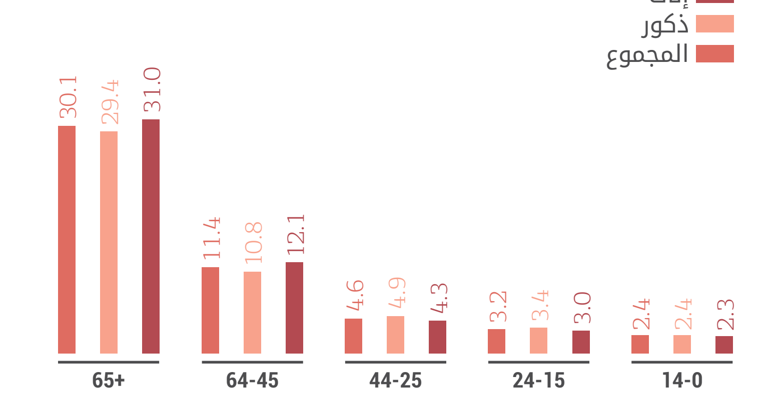


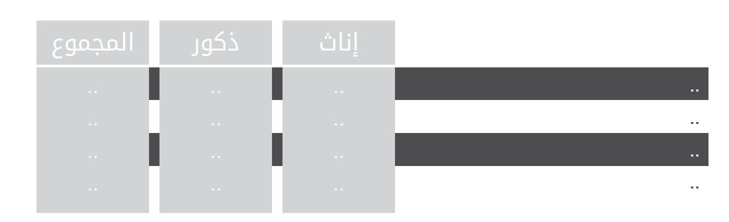
إجمالي السكان

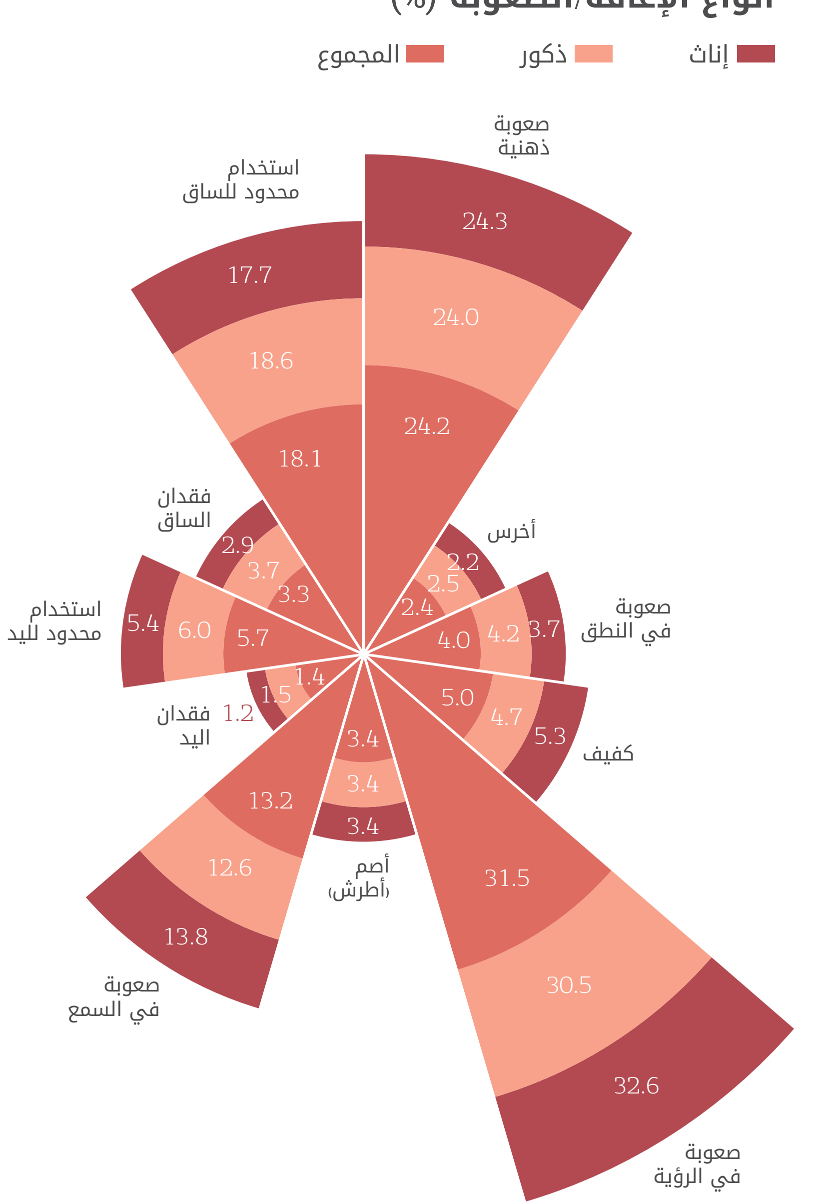
إناث
(49.4%) 18,882,989
ذكور
(50.6%) 19,321,971
38,204,960



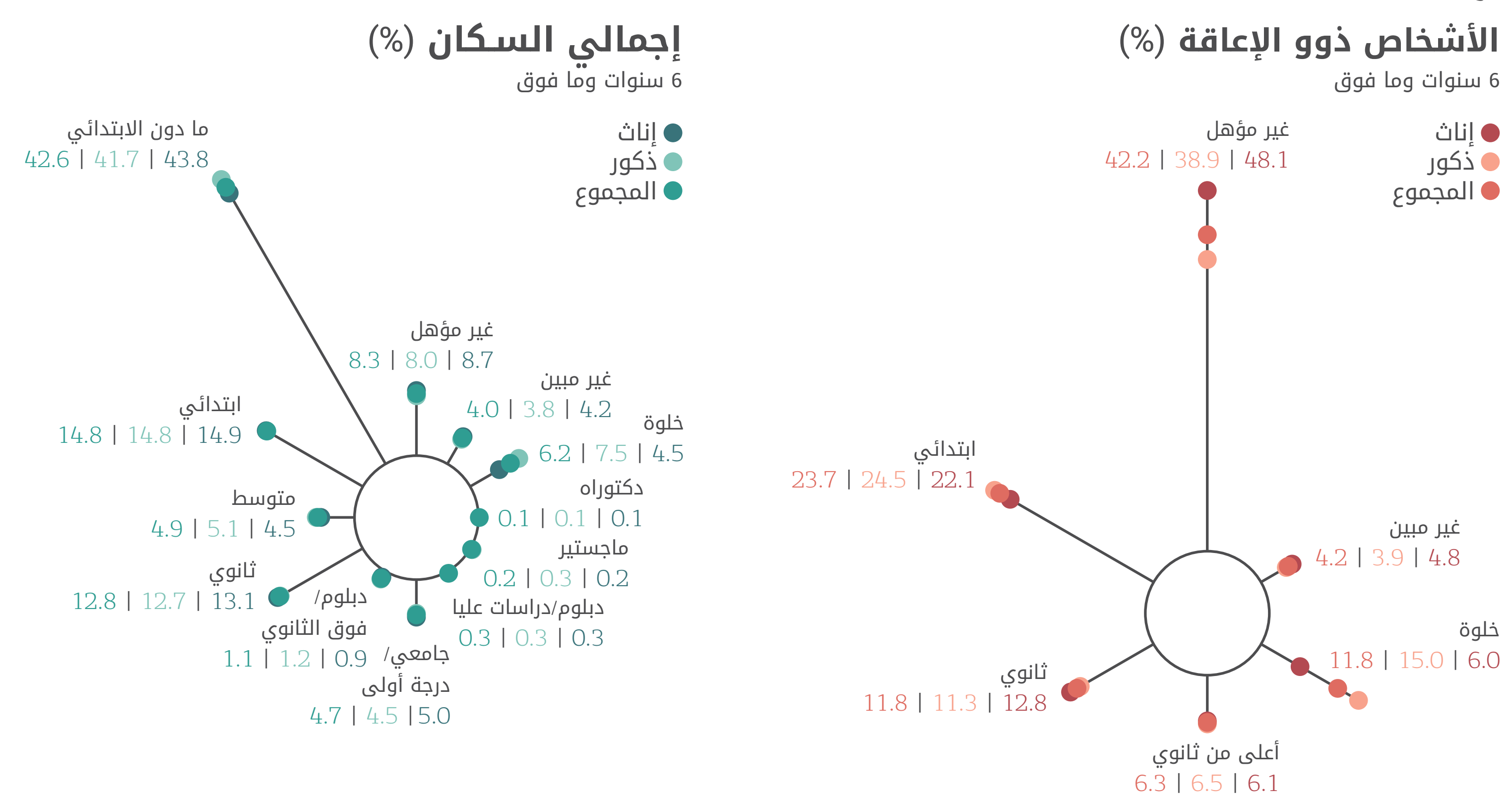








حسب التحصيل العلمي



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)[2]
10 سنوات وما فوق

إناث
تعمل 25.4
متعطلة 5.0
غير ناشطات اقتصادياً 75.6
غير مبين 7.1

ذكور
يعمل 48.6
متعطل 7.3
غير ناشطين اقتصادياً 51.1
غير مبين 5.3

المجموع
يعمل/تعمل 37.4
متعطل(ة) 6.2
غير ناشطين اقتصادياً 62.9
غير مبين 6.1

إجمالي السكان (%)
10 سنوات وما فوق

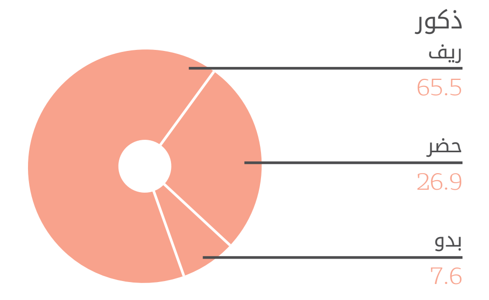
إناث
تعمل 4.7
متعطلة 24.7
غير ناشطات اقتصادياً 70.6

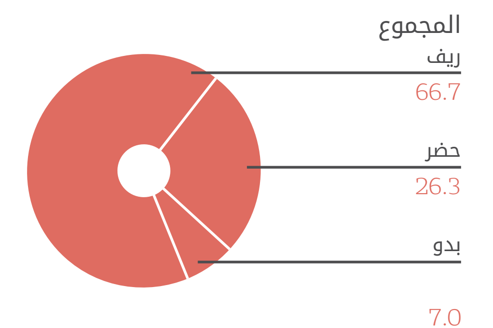
ذكور
يعمل 44.0
متعطل 13.9
غير ناشطين اقتصادياً 42.1

المجموع
يعمل/تعمل 26.9
متعطل(ة) 16.8
غير ناشطين اقتصادياً 56.3

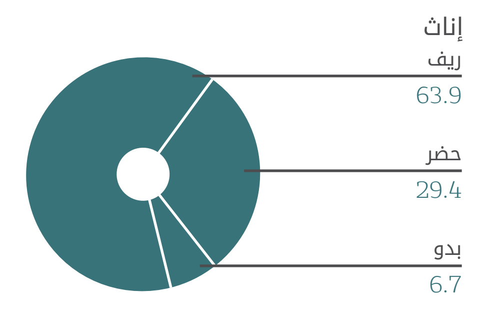
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

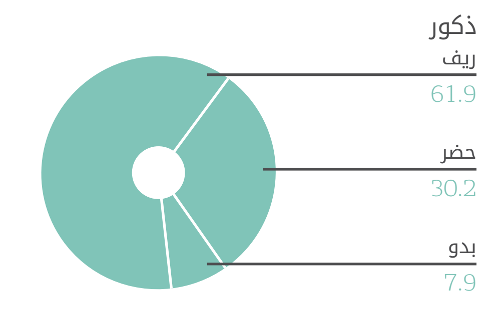
إناث
ريف 68.0
حضر 25.7
بدو 6.3

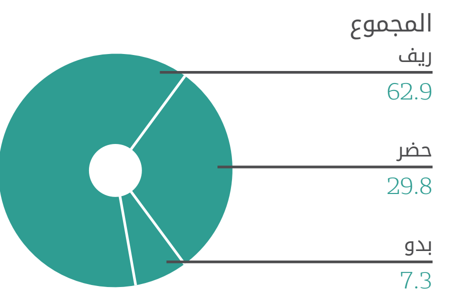




إجمالي السكان (%)

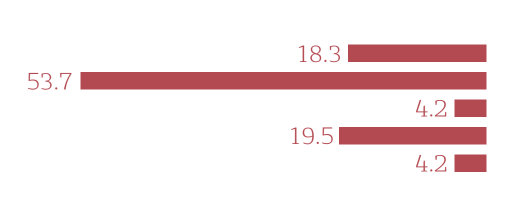


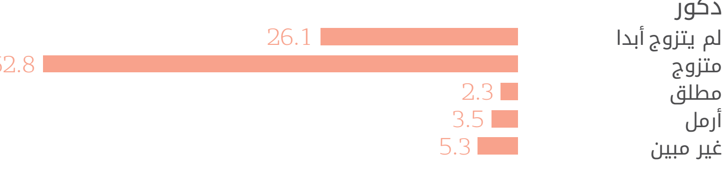


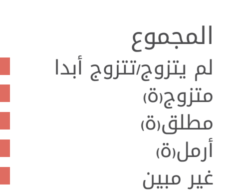


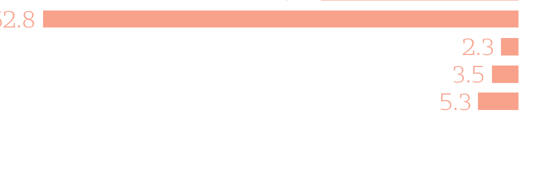
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

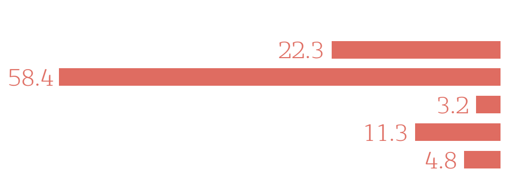
12 سنة وما فوق









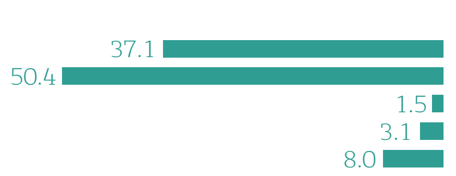


إجمالي السكان (%)

12 سنة وما فوق

إناث





تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدِّمت من قبل السودان.

الحواشي

1 البيانات تتضمن بيانات عن جنوب السودان، إذ أنه تم أخذ البيانات من التعداد الذي جرى قبل التقسيم.

2 قد يصرّح الأشخاص عن وجود أكثر من نوع من الإعاقة. بالنسبة لهذا المؤشر، تمّ احتساب الأشخاص في كل فئة من الفئات. مثلاً، جرى احتساب الاشخاص الذين صرّحوا عن نوعين من الإعاقة مرتين. كنتيجة لذلك، فإن مجموع النسب يتخطى المئة. تم احتساب النسب على النحو التالي: عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في كل فئة/مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة.

المصدر

الجهاز المركزيّ للإحصاء (2008).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



تاريخ التوقيع
2007.3.30



تاريخ التصديق/الانضمام
2009.4.24

البروتوكول الاختياري



تاريخ التوقيع
لا





تاريخ التصديق/الانضمام
2009.4.24

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية



الاسم
المجلس القومي للمعاقين



سنة التأسيس
2010



الرئيس
وزير الرعاية والضمان الاجتماعي



هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
نعم

آليات تنسيق إضافية

- نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى



- الهيئة القومية للأطراف الصناعية

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"..."

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

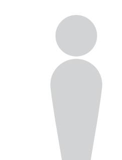
مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	القانون القومي للمعاقين (2009)	المجلس القومي للمعاقين، الخطة الخمسية (2016-2012)

المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

الصومال

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية[1]	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	..	51.5	..

الأشخاص ذوو الإعاقة



إناث
..
ذكور
..
..

إجمالي السكان



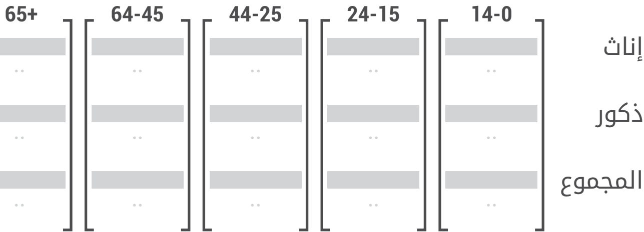
إناث
..
ذكور
..
..

نسبة انتشار الإعاقة (%)

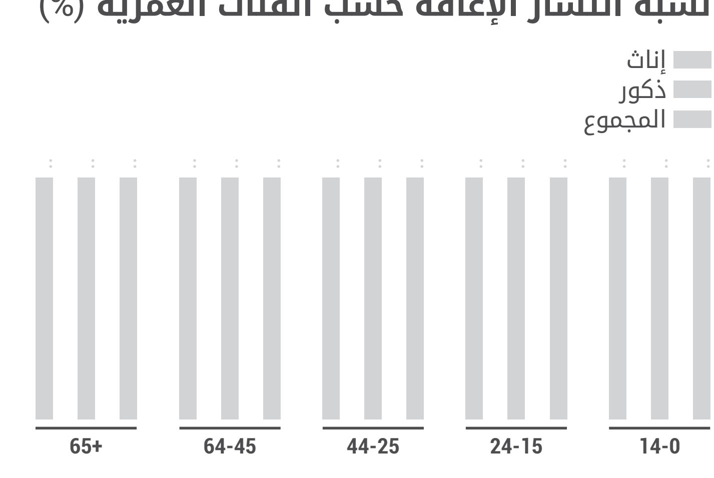
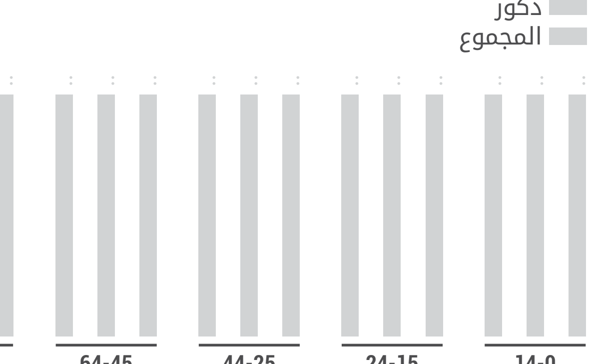




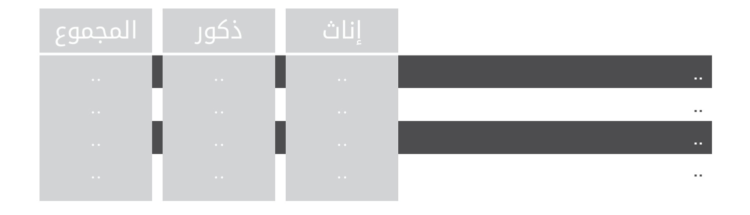
توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

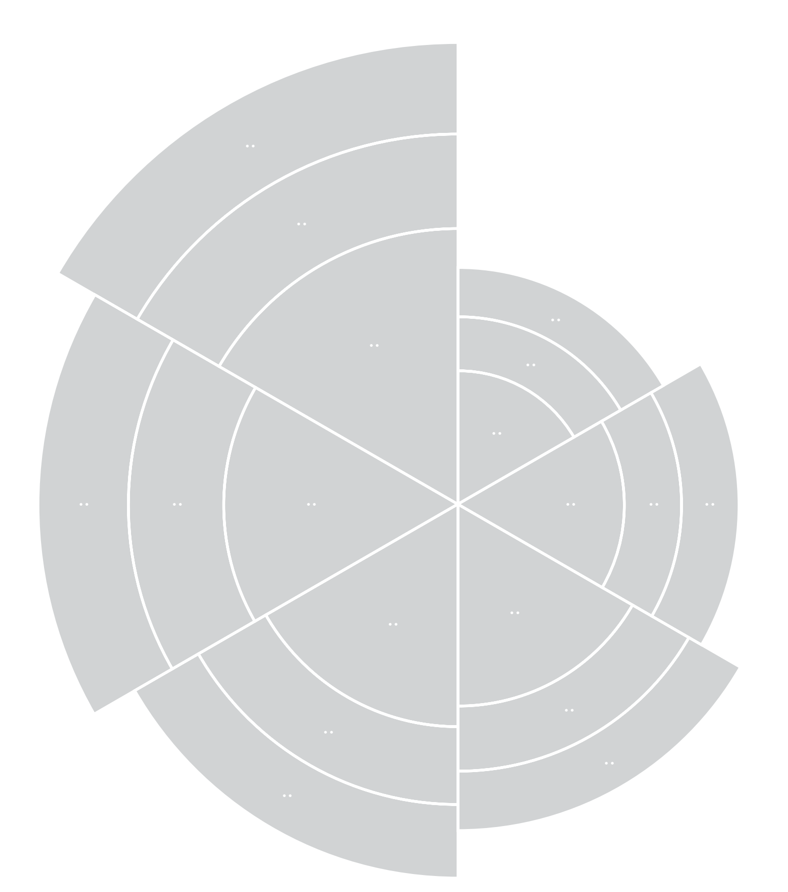



أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)



أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)

إناث ذكور المجموع

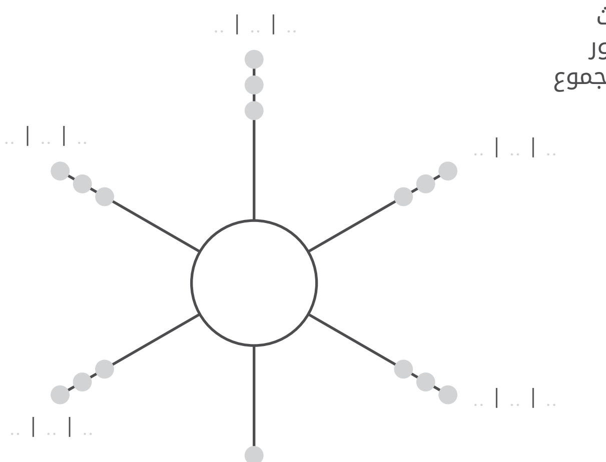




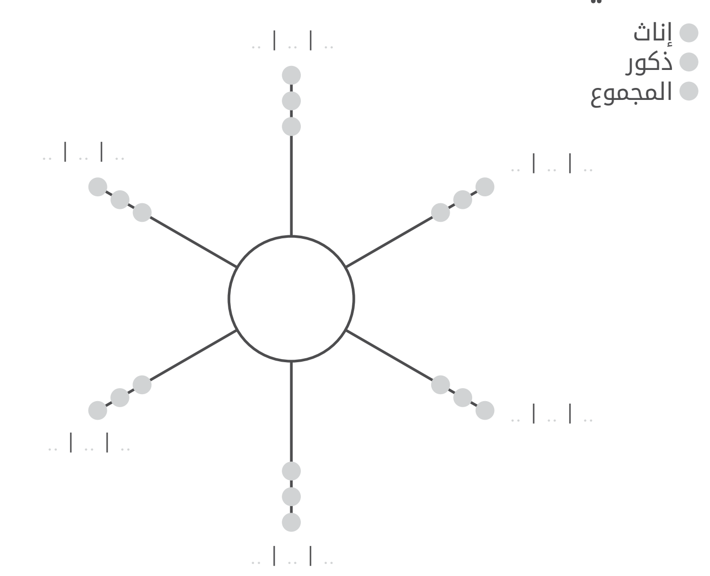
حسب التحصيل العلمي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث
ذكور
المجموع



إجمالي السكان (%)



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

..

ذكور

..

المجموع

..

إجمالي السكان (%)

إناث

..

ذكور

..

المجموع

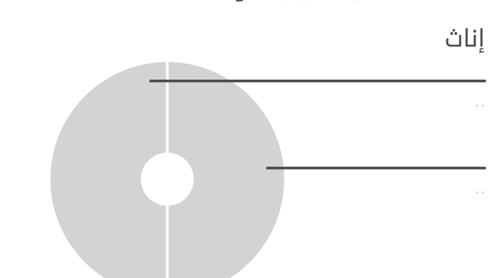
..



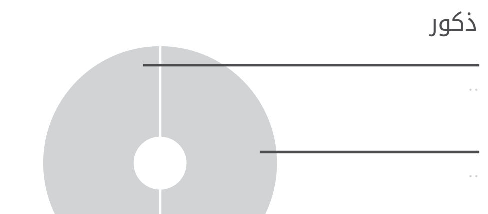
حسب التوزيع الجغرافي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

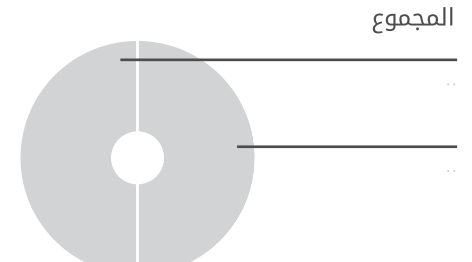
إناث



ذكور

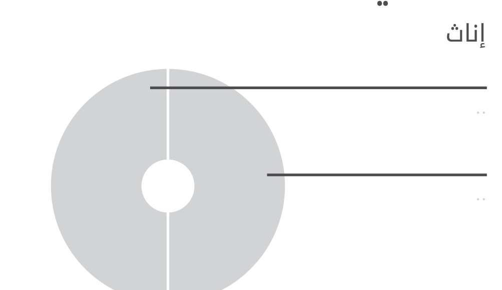


المجموع

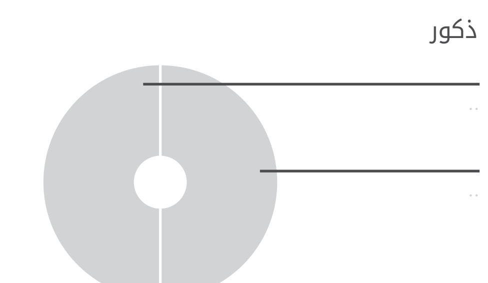


إجمالي السكان (%)

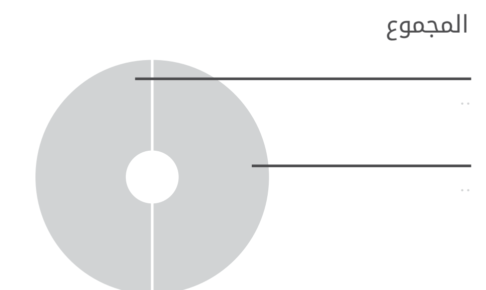
إناث



ذكور



المجموع



حسب الحالة الزواجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

ذكور

المجموع

إجمالي السكان (%)

إناث

ذكور

المجموع

الحواشي

1 البيانات تعود إلى العام 2012.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

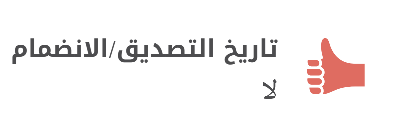
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة


تاريخ التوقيع
لا


تاريخ التصديق/الانضمام
لا

البروتوكول الاختياري


تاريخ التوقيع
لا


تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية


الاسم
..


سنة التأسيس
..


الرئيس
..


هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟

..

آليات تنسيق إضافية


..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

”..“

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
..	..	..

المصدر:
..

الصومال

العراق 2007

فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.567	67.8	2,853

الأشخاص ذوو الإعاقة

إناث
(40.3%) 344,935
ذكور
(59.7%) 511,451
856,386

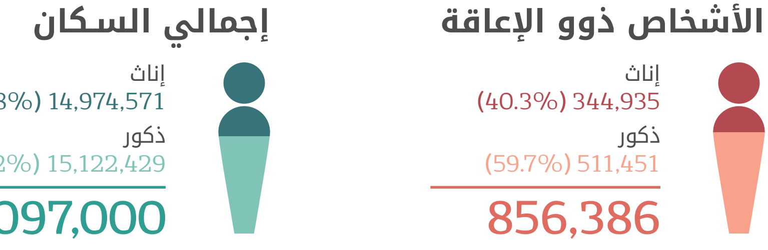
إجمالي السكان

إناث
(49.8%) 14,974,571
ذكور
(50.2%) 15,122,429
30,097,000

نسبة انتشار الإعاقة (%)

إناث	ذكور	المجموع
2.3	3.4	2.8

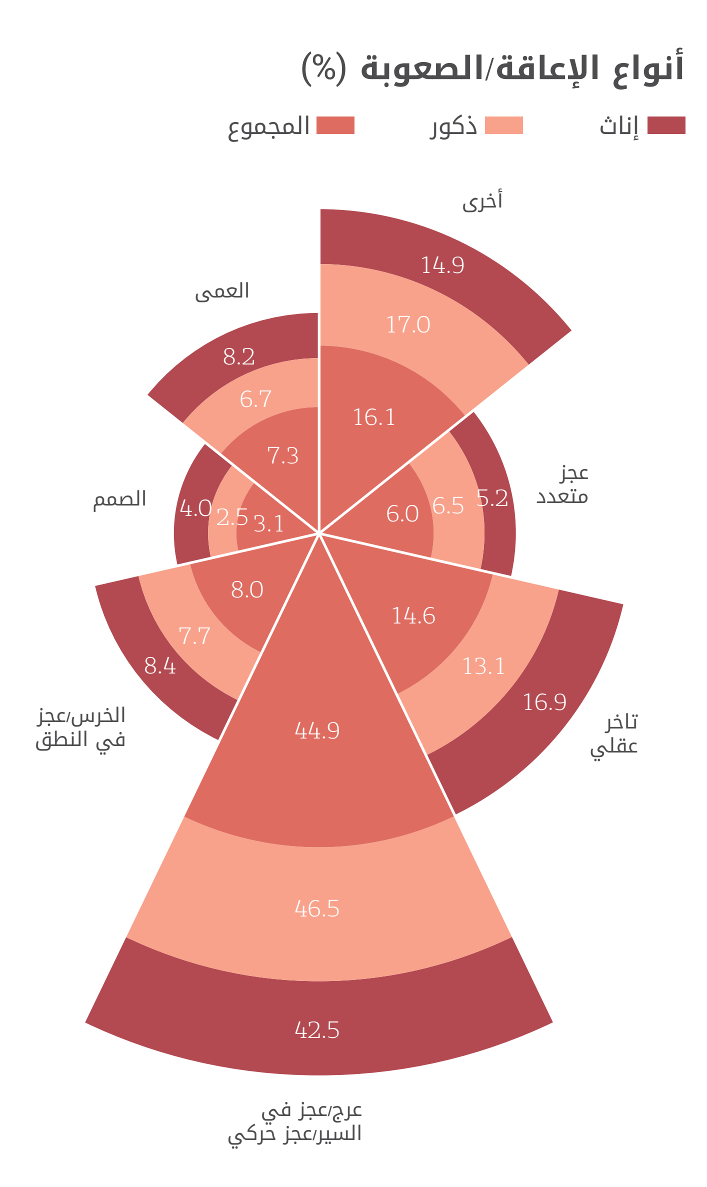
توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



	9-0	19-10	39-20	59-40	60+
إناث	14.6	21.1	20.9	16.8	26.5
ذكور	11.6	15.9	33.5	22.8	16.2
المجموع	12.8	18.0	28.4	20.4	20.4

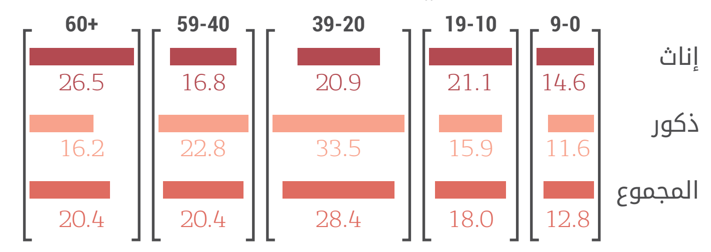
أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)

إناث ذكور المجموع

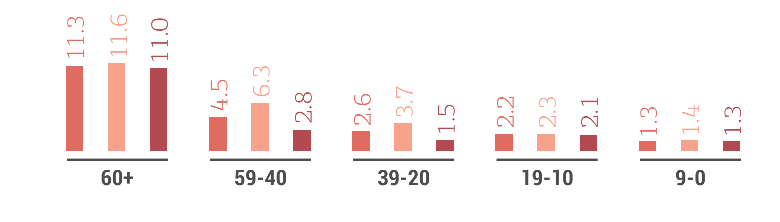


نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئة العمرية (%)

إناث
ذكور
المجموع







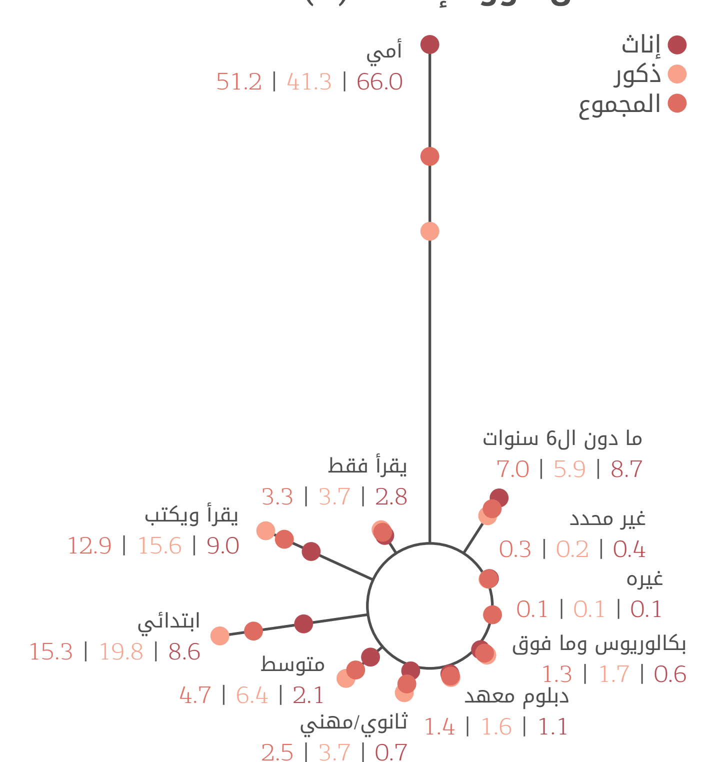
	9-0	19-10	39-20	59-40	60+
المجموع	1.3	2.2	2.6	4.5	11.3
ذكور	1.4	2.3	3.7	6.3	11.6
إناث	1.3	2.1	1.5	2.8	11.0

أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

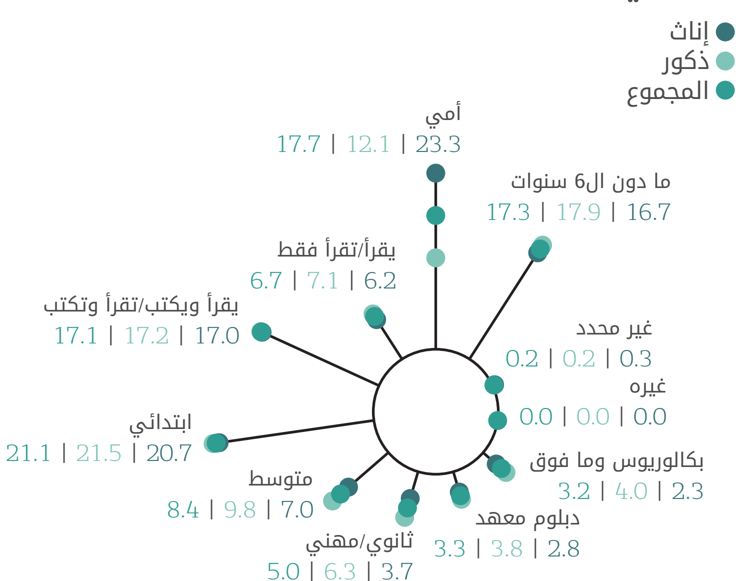
	إناث	ذكور	المجموع
منذ الولادة	51.0	42.2	45.6
إصابة جراء العمل	1.6	5.0	3.7
مرض جراء العمل	1.0	1.8	1.5
ضربة كيميائي/يورانيوم منضب	0.4	0.0	0.2
ألغام أرضية	0.2	1.8	1.1
اضطرابات مدنية مسلحة	0.6	2.8	2.0
بسبب الحروب	2.7	16.3	11.0
بسبب مرض لا يتعلق بالعمل	18.2	11.3	14.0
حادث مروري	2.7	5.9	4.7
أخرى	21.5	12.8	16.2



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



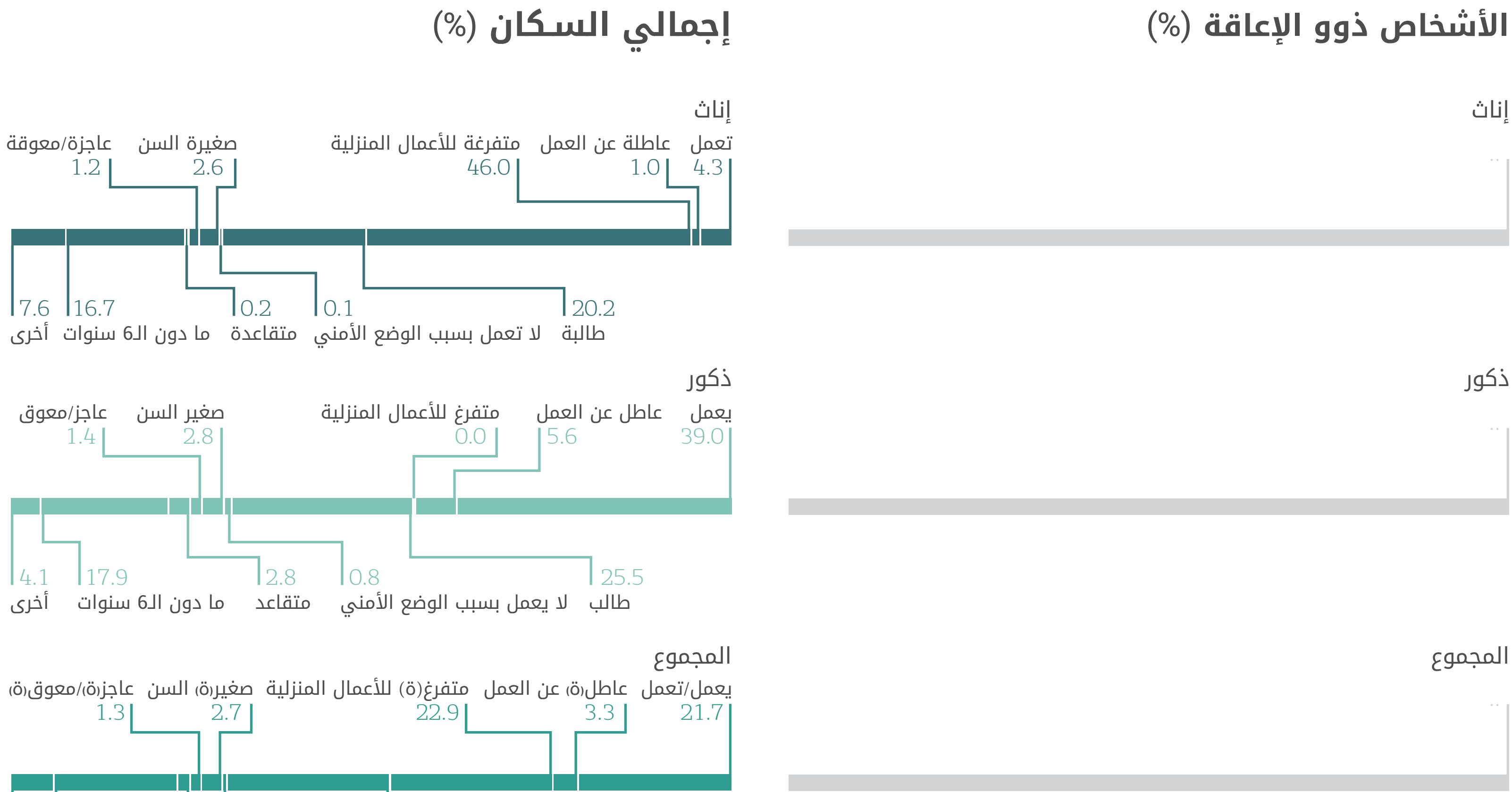
إجمالي السكان (%)



حسب النشاط الاقتصادي

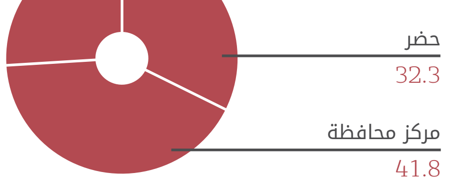
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

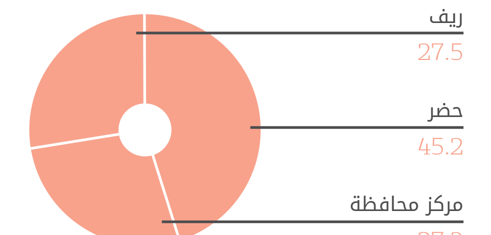
إجمالي السكان (%)

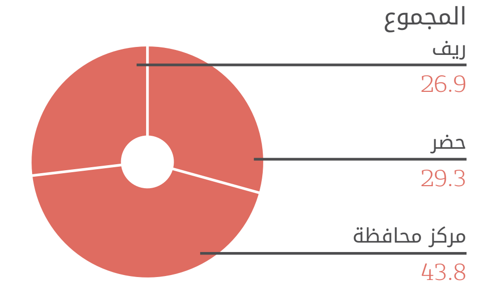


حسب التوزيع الجغرافي

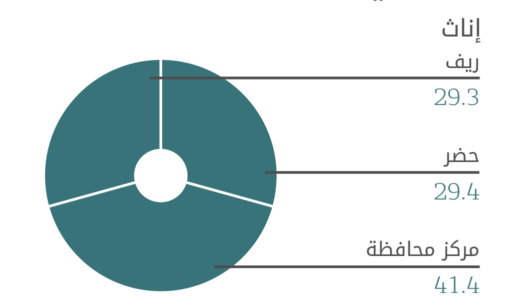
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

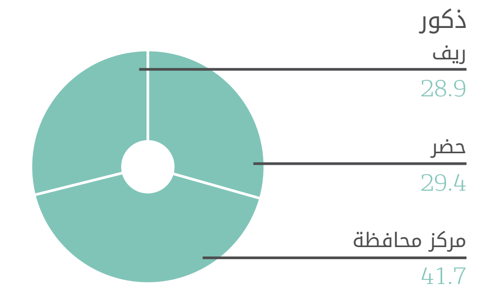



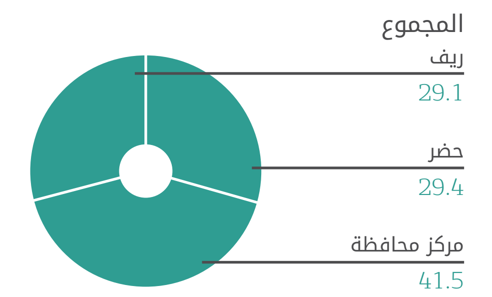




إجمالي السكان (%)



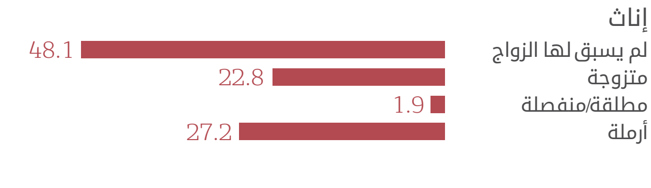


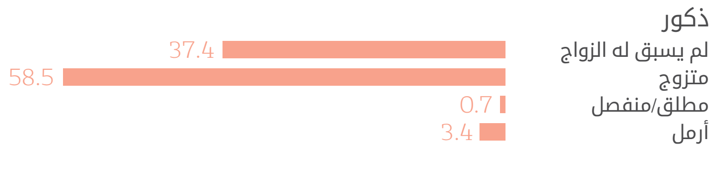


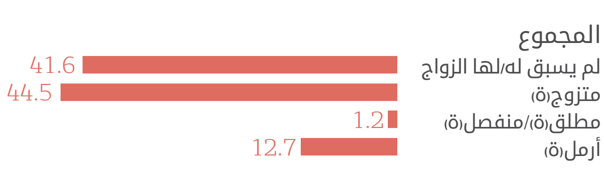
حسب الحالة الزواجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

12 سنة وما فوق

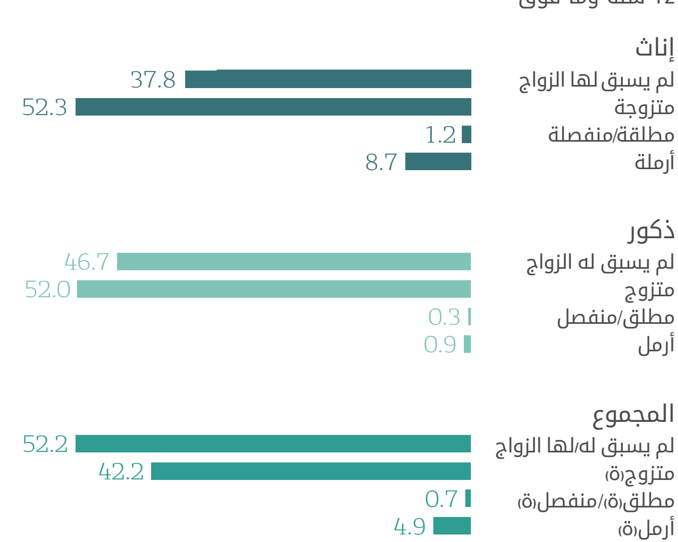






إجمالي السكان (%)

12 سنة وما فوق

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدِّمت من قبل العراق.

المصدر

الجهاز المركزيّ للإحصاء وآخرون (2007).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة


تاريخ التوقيع
لا


تاريخ التصديق/الانضمام
2013.3.20

البروتوكول الاختياري


تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية


الاسم
-


سنة التأسيس
-


الرئيس
-


هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
-

آليات تنسيق إضافية


نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"الاعاقة: أي تقييد أو انعدام قدرة الشخص بسبب عجز أو خلل بصورة مباشرة على أداء التفاعلات مع محيطه في حدود المدى الذي يعد فيه الانسان طبيعيا . ذو الاعاقة: كل من فقد القدرة كلياً أو جزئياً على المشاركة في حياة المجتمع أسوة بالاخرين نتيجة اصابته بعاهة بدنية أو ذهنية أو حسية أدى الى قصور في أدائه الوظيفي."

(قانون رقم 38 بشأن رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، 2013)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	قانون رقم 38 بشأن رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة (2013)	لا

المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

عمان 2010[1]

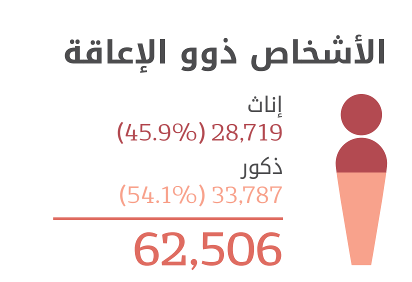
فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.728	72.8	23,219

الأشخاص ذوو الإعاقة



إناث (45.9%) 28,719

ذكور (54.1%) 33,787

62,506

إجمالي السكان

إناث (49.4%) 966,746

ذكور (50.6%) 990,590

1,957,336

نسبة انتشار الإعاقة (%)

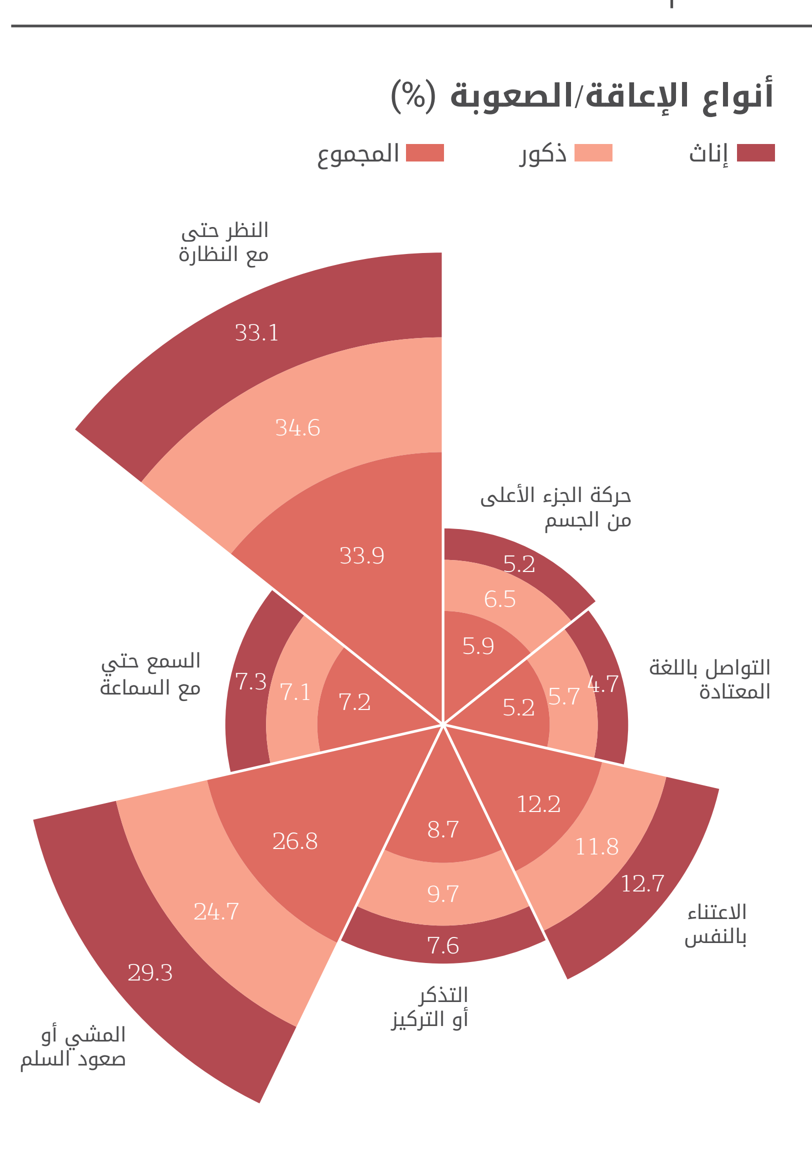
إناث	ذكور	المجموع
3.0	3.4	3.2

توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

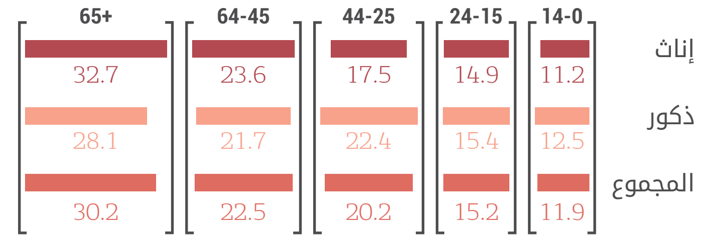


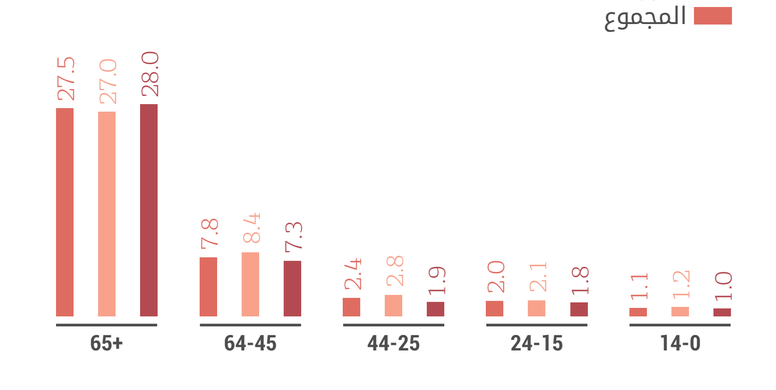
	14-0	24-15	44-25	64-45	65+
إناث	11.2	14.9	17.5	23.6	32.7
ذكور	12.5	15.4	22.4	21.7	28.1
المجموع	11.9	15.2	20.2	22.5	30.2

أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)





	المجموع	ذكور	إناث
65+	27.5	27.0	28.0
64-45	7.8	8.4	7.3
44-25	2.4	2.8	1.9
24-15	2.0	2.1	1.8
14-0	1.1	1.2	1.0

أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

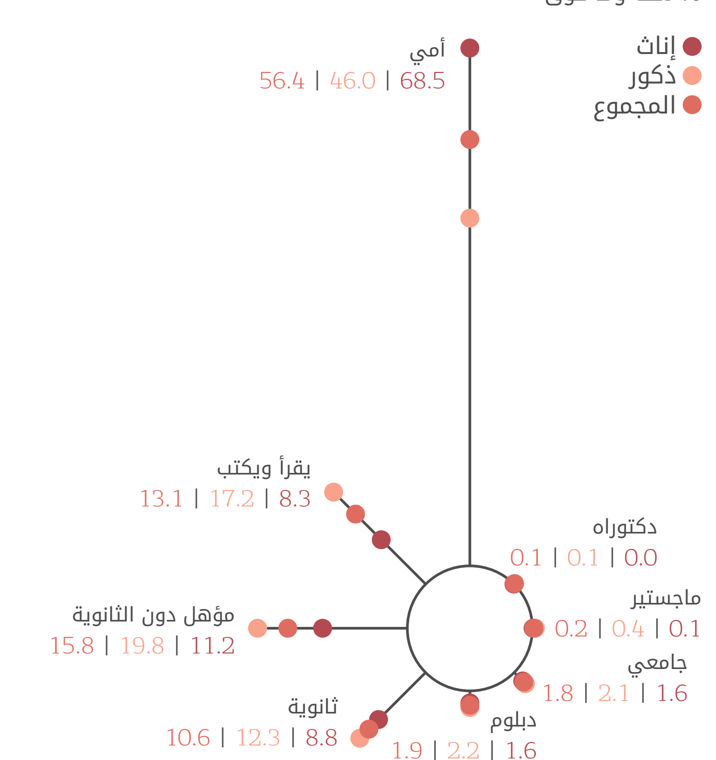
	إناث	ذكور	المجموع
خلقي	29.4	33.1	31.4
مرض	28.5	27.6	28.0
حادث سير	2.1	7.1	4.8
إصابة عمل	0.7	2.6	1.7
كبر السن	35.3	25.5	30.0
أسباب أخرى	4.0	4.1	4.1



حسب التحصيل العلمي

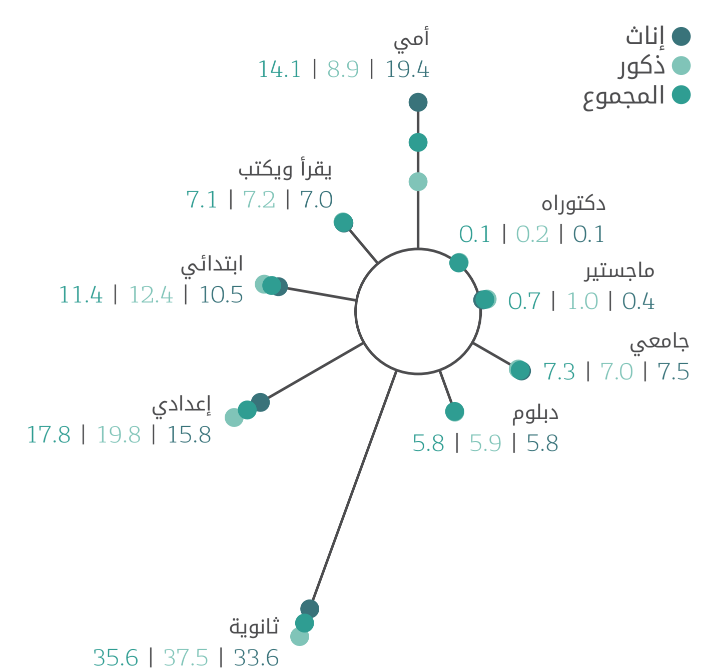
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق

إناث

تعمل 4.8 | متعطلة 2.7 | طالبة 5.6 | متفرغة للأعمال المنزلية 39.6

غير قادرة على العمل 45.8 | مكتفية 1.5

ذكور

يعمل 23.7 | متعطل 6.1 | طالب 5.3 | متفرغ للأعمال المنزلية 0.9

غير قادر على العمل 51.1 | مكتفي 12.8

المجموع

يعمل/تعمل 14.9 | متعطل(ة) 4.5 | طالب(ة) 5.4 | متفرغ(ة) للأعمال المنزلية 18.8

غير قادر(ة) على العمل 48.7 | مكتفي(ة) 7.6

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

إناث

تعمل 15.5 | متعطلة 9.7 | طالبة 19.6 | متفرغة للأعمال المنزلية 50.3

غير قادرة على العمل 4.3 | مكتفية 0.6

ذكور

يعمل 54.7 | متعطل 13.0 | طالب 20.3 | متفرغ للأعمال المنزلية 0.7

غير قادر على العمل 5.8 | مكتفي 5.5

المجموع

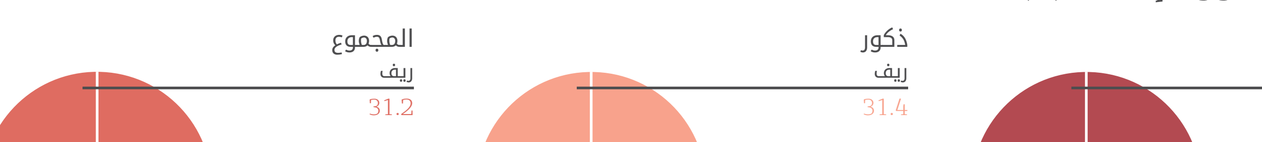
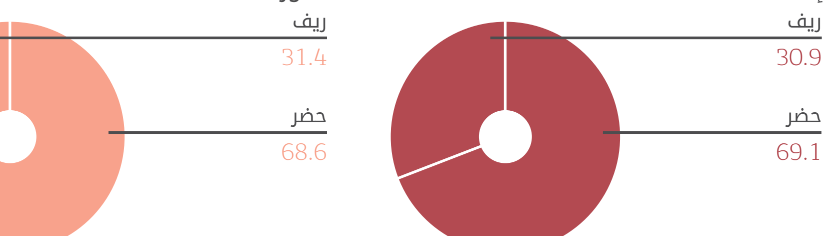
يعمل/تعمل 35.3 | متعطل(ة) 11.4 | طالب(ة) 20.0 | متفرغ(ة) للأعمال المنزلية 25.3

غير قادر(ة) على العمل 5.0 | مكتفي(ة) 3.0

عمان

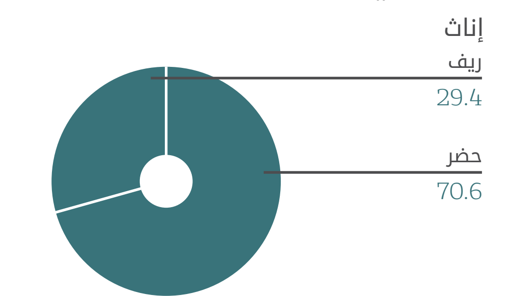
حسب التوزيع الجغرافي

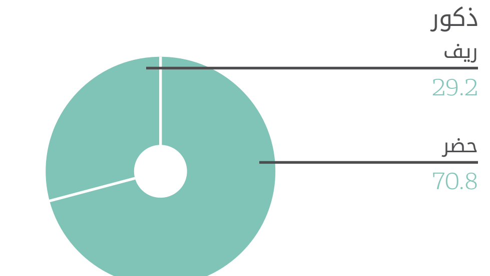
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

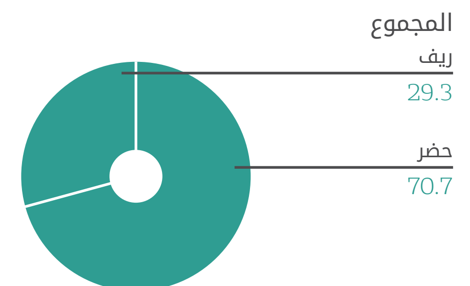





إجمالي السكان (%)



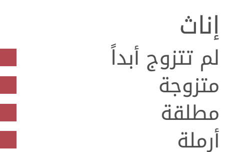


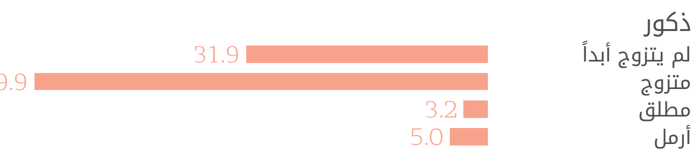


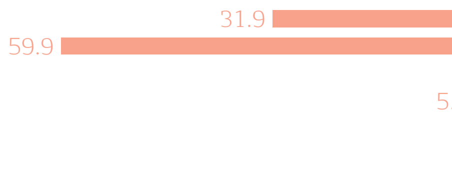
حسب الحالة الزواجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



إجمالي السكان (%)

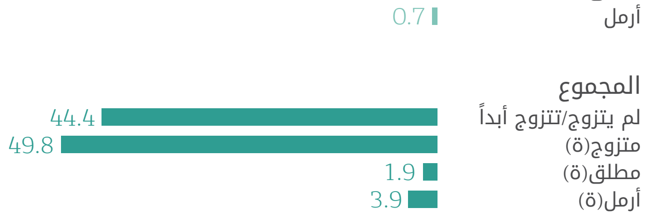
15 سنة وما فوق

إناث

لم تتزوج أبداً	39.5
متزوجة	50.7
مطلقة	2.7
أرملة	7.0

ذكور

لم يتزوج أبداً	49.2
متزوج	49.0
مطلق	1.1
أرمل	0.7



تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدِّمت من قبل عمان.

الحواشي

1 جميع البيانات تتعلق بالمواطنين فقط.

المصدر

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2010).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



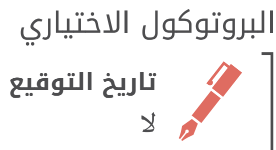
تاريخ التوقيع
2008.3.17





تاريخ التصديق/الانضمام
2008.11.5

البروتوكول الاختياري



تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014)؛ مرسوم سلطاني رقم 121 بشأن تصديق سلطنة عمان على الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة (2008).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/للأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية



الاسم
اللجنة الوطنية لرعاية المعوقين



سنة التأسيس
2008



الرئيس
وزير التنمية الاجتماعية

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
نعم

آليات تنسيق إضافية

- نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى
- اللجنة الوطنية لرعاية المعوقين

التعريف الوطني للإعاقة/للأشخاص ذوي الإعاقة

"المعاق: الشخص الذي يعاني من نقص في بعض قدراته الحسية او الجسدية او الذهنيه خلقيا، او نتيجه عامل وراثي، او مرض، او حادث، مما يحد من قدرته على تأدية دوره الطبيعي في الحياة قياسا على من هم في عمره، بما يحتاج معه الى الرعاية والتأهيل حتى يؤدي دوره في الحياة."

(مرسوم سلطاني رقم 63 حول قانون رعاية وتأهيل المعاق، 2008)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/للأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

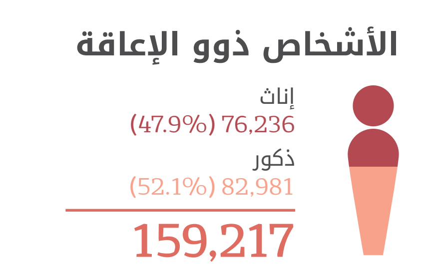
مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	مرسوم سلطاني رقم 63 حول قانون رعاية وتأهيل المعاق (2008)	يجري تطويرها حالياً

المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

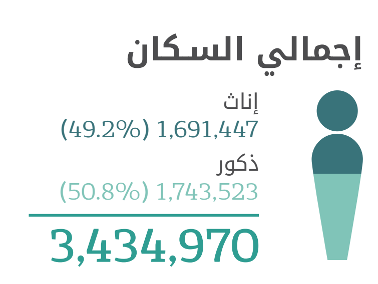
عمان



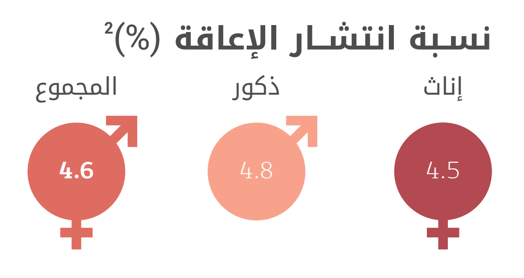
الأشخاص ذوو الإعاقة



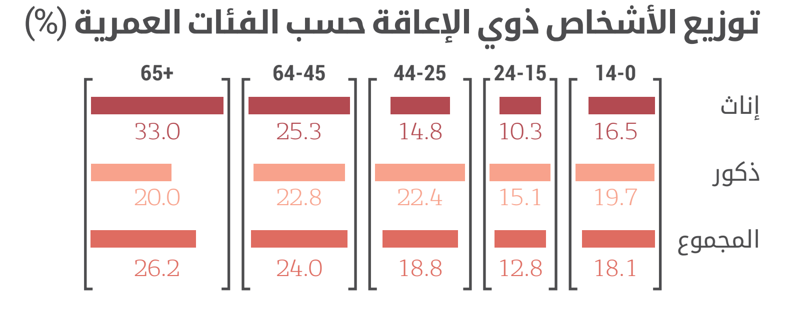
إجمالي السكان



نسبة انتشار الإعاقة (%)[2]

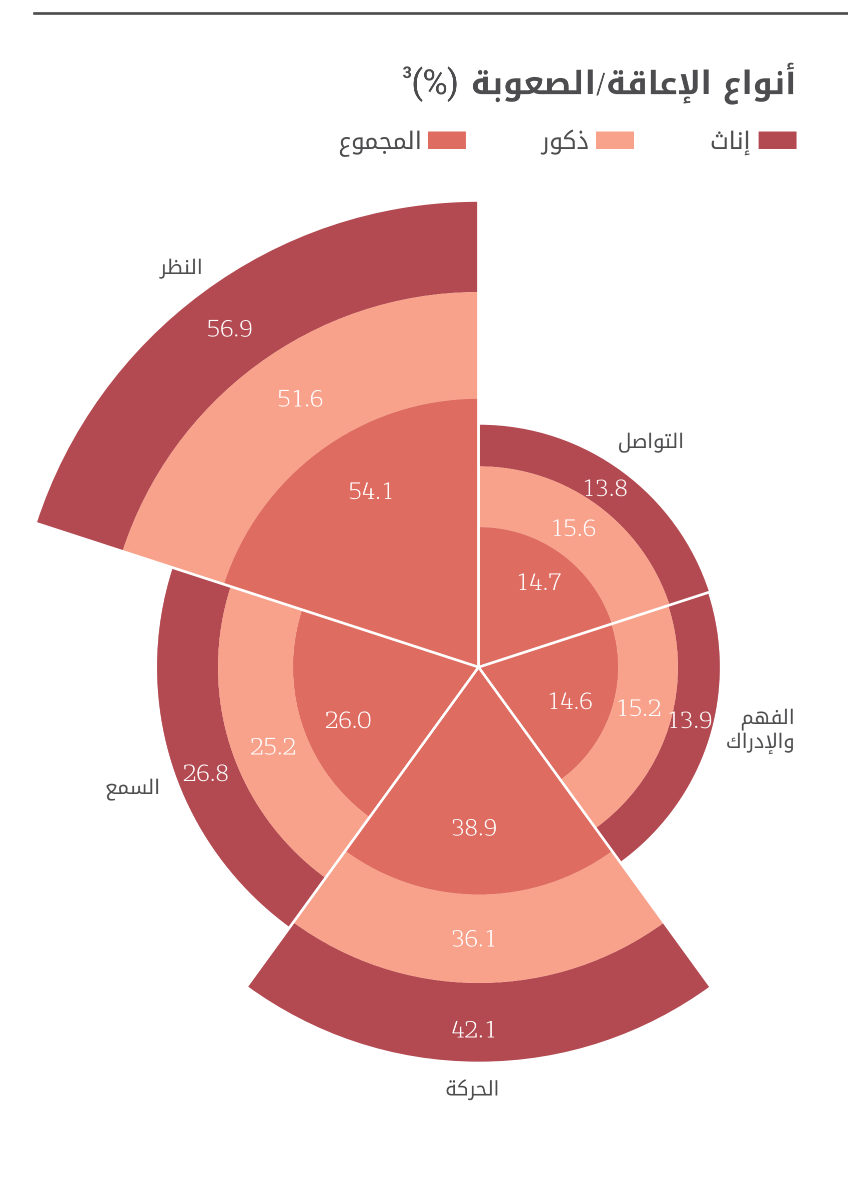


توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئة العمرية (%)

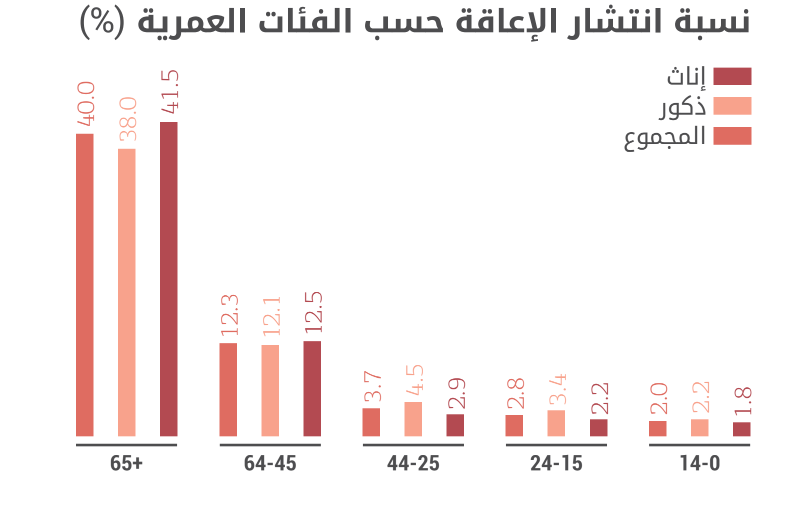


	14-0	24-15	44-25	64-45	65+
إناث	16.5	10.3	14.8	25.3	33.0
ذكور	19.7	15.1	22.4	22.8	20.0
المجموع	18.1	12.8	18.8	24.0	26.2

أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)[3]

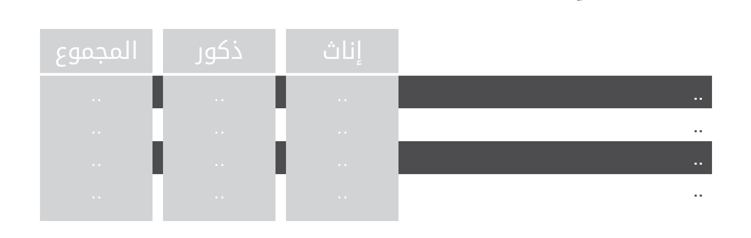


نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



	65+	64-45	44-25	24-15	14-0
المجموع	40.0	12.3	3.7	2.8	2.0
ذكور	38.0	12.1	4.5	3.4	2.2
إناث	41.5	12.5	2.9	2.2	1.8

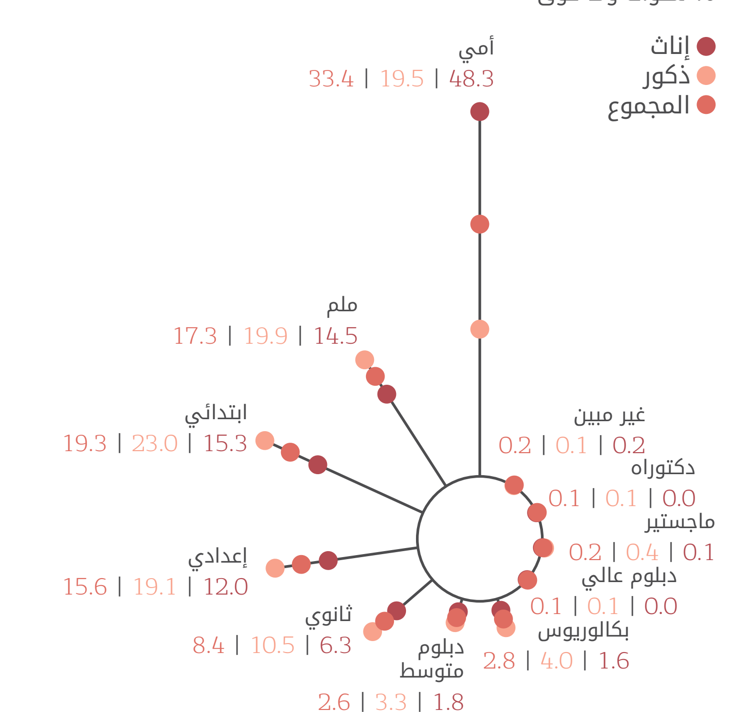
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)



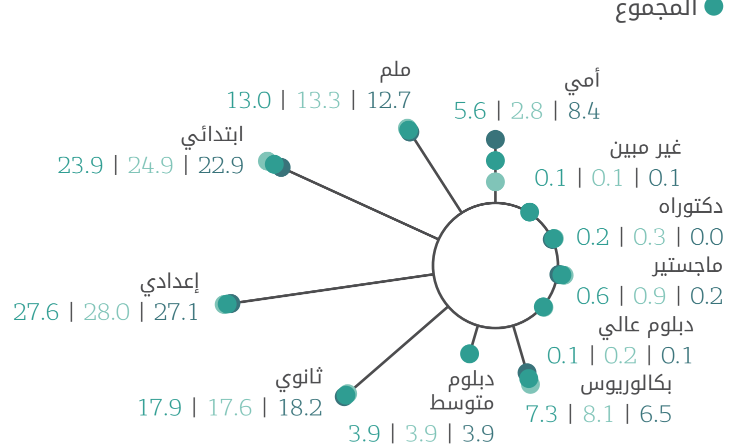
	إناث	ذكور	المجموع
..	..	..	..
..	..	..	..
..	..	..	..
..	..	..	..

حسب التحصيل العلمي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)
10 سنوات وما فوق



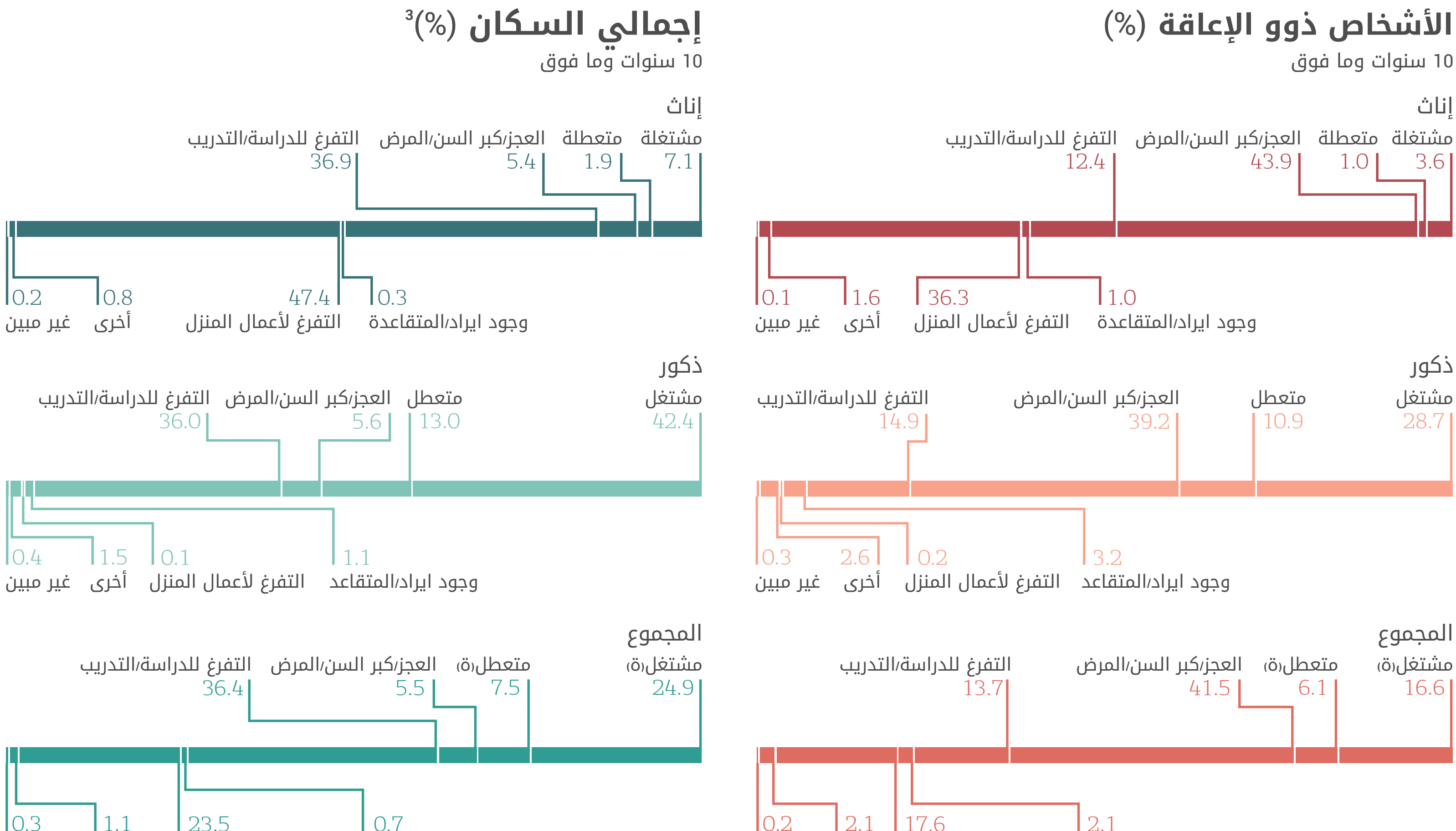
إجمالي السكان (%)
10 سنوات وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

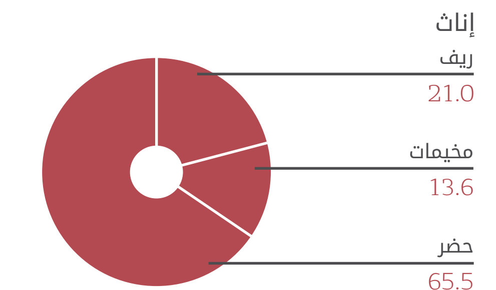
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)
10 سنوات وما فوق

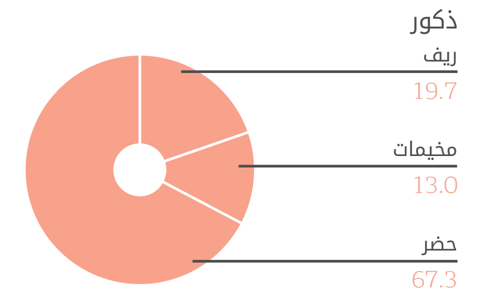
إجمالي السكان (%)[3]
10 سنوات وما فوق

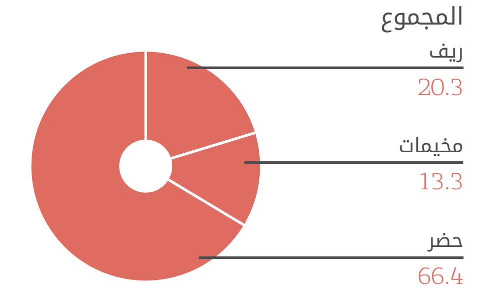


حسب التوزيع الجغرافي

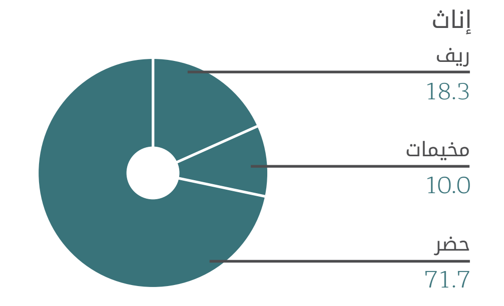
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

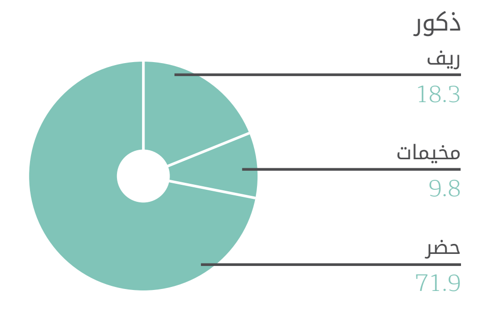


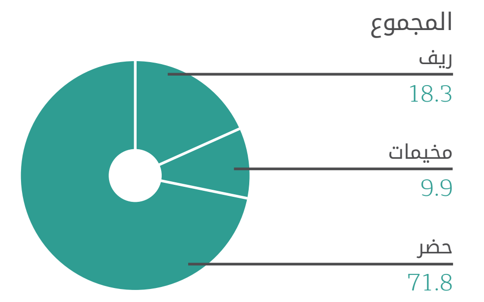




إجمالي السكان (%)



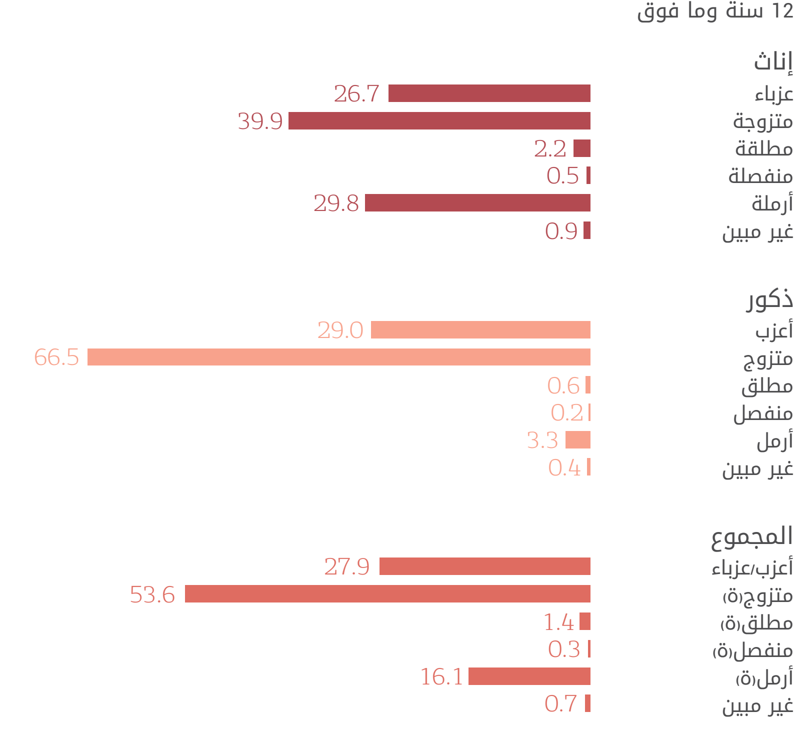




حسب الحالة الزواجية

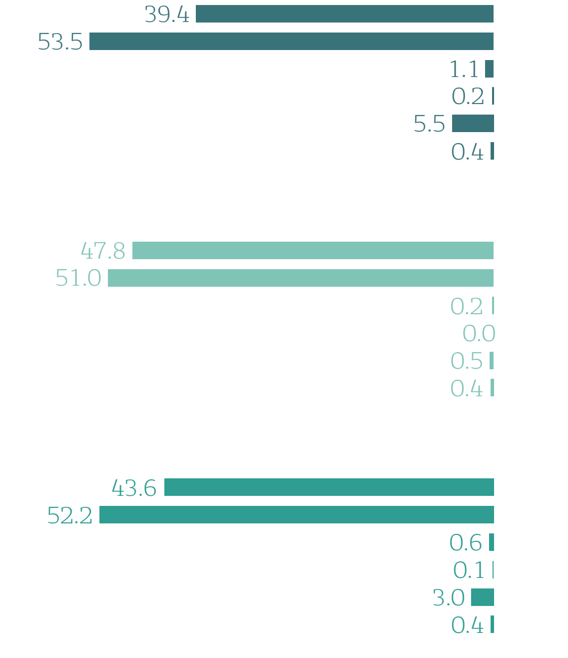
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

12 سنة وما فوق



إجمالي السكان (%)

12 سنة وما فوق



تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل فلسطين.

الحواشي

1 البيانات حول مؤشر التنمية البشرية تعود إلى العام 2010. البيانات حول متوسط العمر المتوقع والدخل القومي الإجمالي تعود إلى العام 2007.

2 نسبة انتشار الإعاقة هي 2.7 بالمائة حسب مسح الأفراد ذوي الإعاقة (الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ ووزارة الشؤون الاجتماعيّة (2011)).

3 قد يصرّح الأشخاص عن وجود أكثر من نوع من الإعاقة. بالنسبة لهذا المؤشر، تمّ احتساب الأشخاص في كل فئة من الفئات. مثلاً، جرى احتساب الاشخاص الذين صرّحوا عن نوعين من الإعاقة مرتين. كنتيجة لذلك، فإن مجموع النسب يتخطى المئة. تم احتساب النسب على النحو التالي: عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في كل فئة/مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة.

المصدر

الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2007)؛ الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ ووزارة الشؤون الاجتماعيّة (2011).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

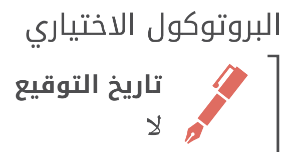


تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
2014.4.2

البروتوكول الاختياري



تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية



الاسم
المجلس الاعلى لشؤون الاشخاص ذوي الاعاقة



سنة التأسيس
2004



الرئيس
وزير الشؤون الاجتماعية

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
نعم

آليات تنسيق إضافية

- نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى
- الاتحاد العام للمعاقين

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

.. "

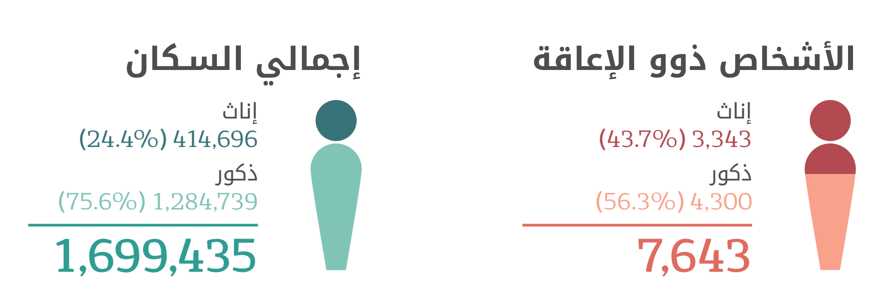
الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

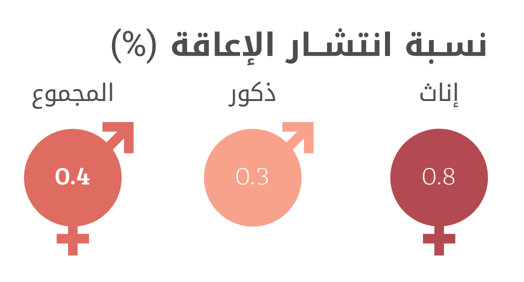
مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	قانون رقم 4 بشأن حقوق المعوقين (1999)	الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاعاقة (2012)

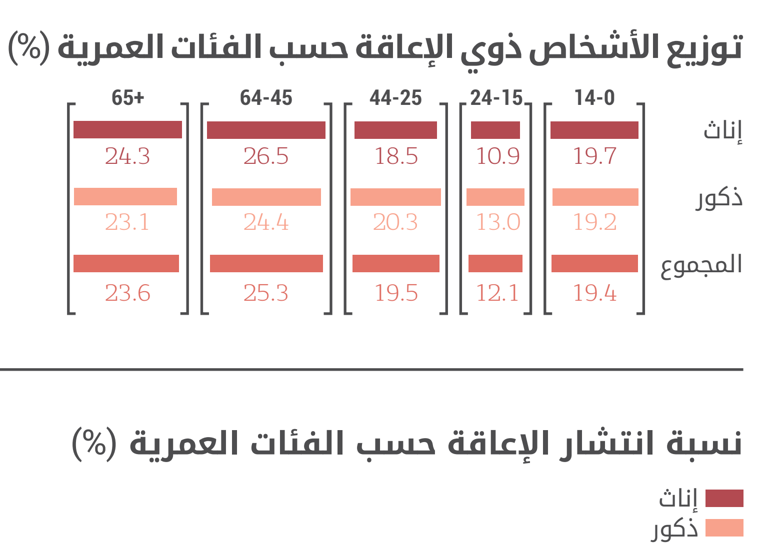
المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

فلسطين









أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)[2]

إناث ذكور المجموع

الرؤية
30.8
32.4
31.7

أخرى
12.1
16.3
14.5

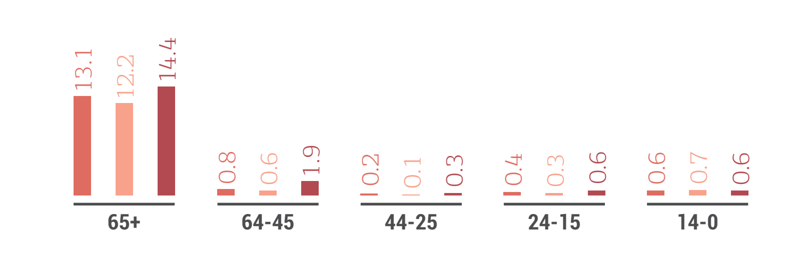
العناية بالنفس
33.7
28.6
30.8

التذكر
32.9
27.1
29.6

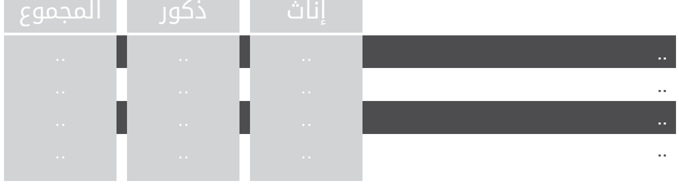
الحركة
48.2
41.7
44.5

النطق
35.9
42.0
39.3

السمع
18.3
23.0
21.0



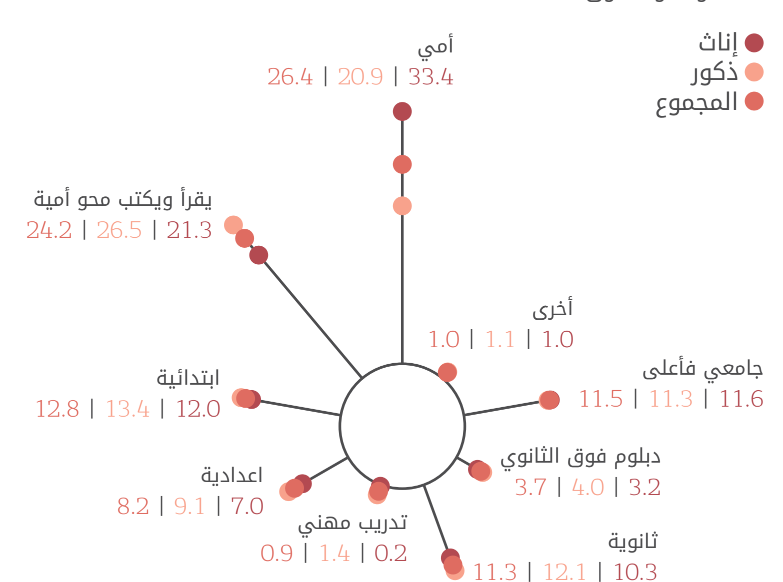




حسب التحصيل العلمي

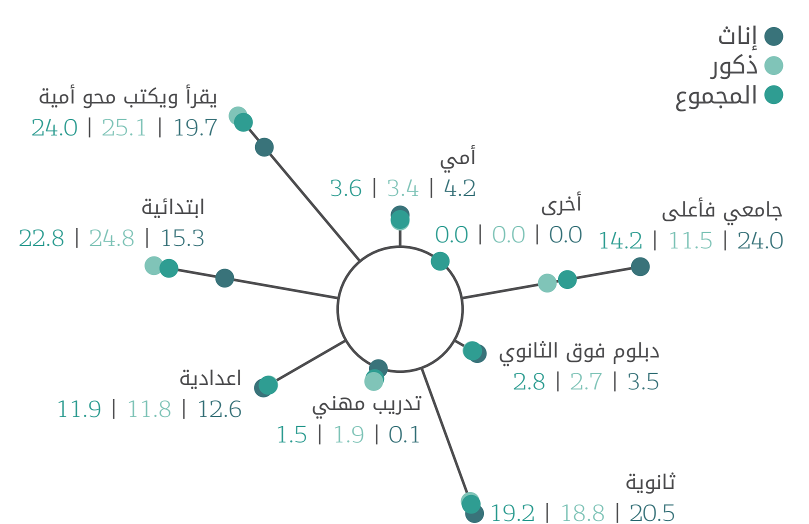
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

10 سنوات وما فوق



إجمالي السكان (%)

10 سنوات وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق

إناث

مشتغلة	متعطلة	طالبة متفرغة	متفرغة لأعمال المنزل	متقاعدة	عاجزة	لا تعمل ولا تبحث عن عمل	أخرى
8.1	1.3	7.3	51.5	0.0	24.2	6.1	1.5

ذكور

مشتغل	متعطل	طالب متفرغ	متفرغ لأعمال المنزل	متقاعد	عاجز	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	أخرى
38.9	0.5	8.0	0.0	7.3	37.4	5.7	2.2

المجموع

مشتغل(ة)	متعطل(ة)	طالب(ة) متفرغ(ة)	متفرغ(ة) لأعمال المنزل	متقاعد(ة)	عاجز(ة)	لا يعمل/تعمل ولا يبحث/تبحث عن عمل	أخرى
25.5	0.8	7.7	22.4	4.2	31.6	5.9	1.9

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

إناث

مشتغلة	متعطلة	طالبة متفرغة	متفرغة لأعمال المنزل	متقاعدة	عاجزة	لا تعمل ولا تبحث عن عمل	أخرى
50.8	1.4	11.1	33.9	0.9	0.6	1.1	0.3

ذكور

مشتغل	متعطل	طالب متفرغ	متفرغ لأعمال المنزل	متقاعد	عاجز	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	أخرى
95.8	0.1	2.9	0.0	0.5	0.3	0.2	0.1

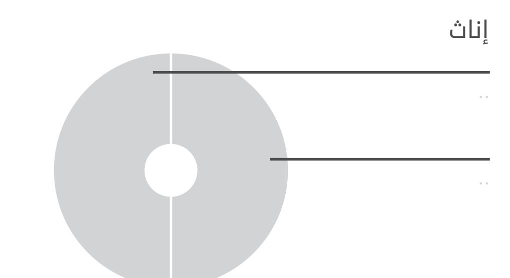
المجموع

مشتغل(ة)	متعطل(ة)	طالب(ة) متفرغ(ة)	متفرغ(ة) لأعمال المنزل	متقاعد(ة)	عاجز(ة)	لا يعمل/تعمل ولا يبحث/تبحث عن عمل	أخرى
86.6	0.4	4.6	7.0	0.6	0.3	0.4	0.2

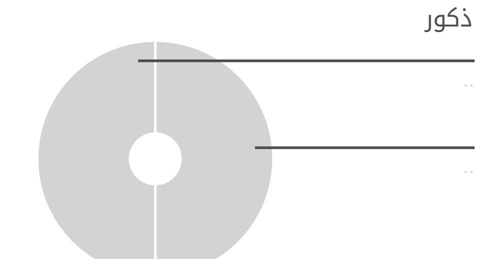
حسب التوزيع الجغرافي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

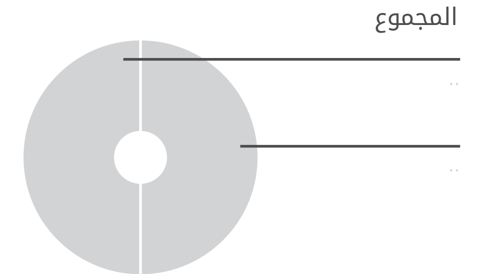
إناث



ذكور

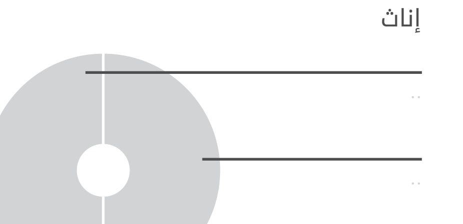


المجموع

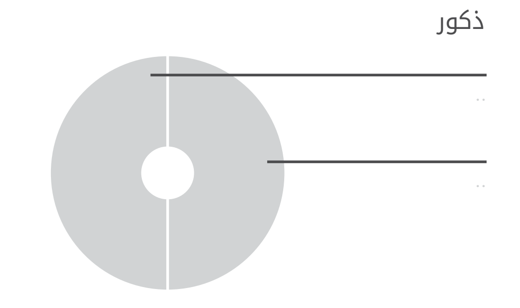


إجمالي السكان (%)

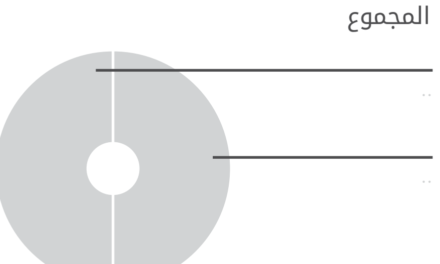
إناث



ذكور



المجموع

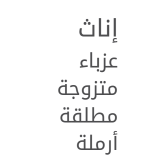


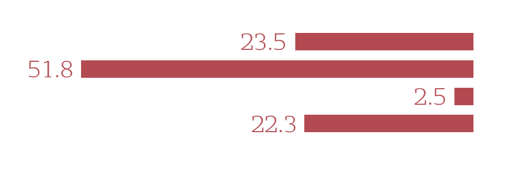
حسب الحالة الزواجية

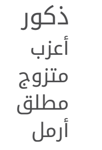


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق

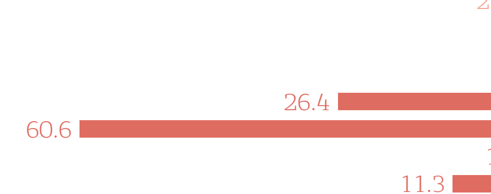










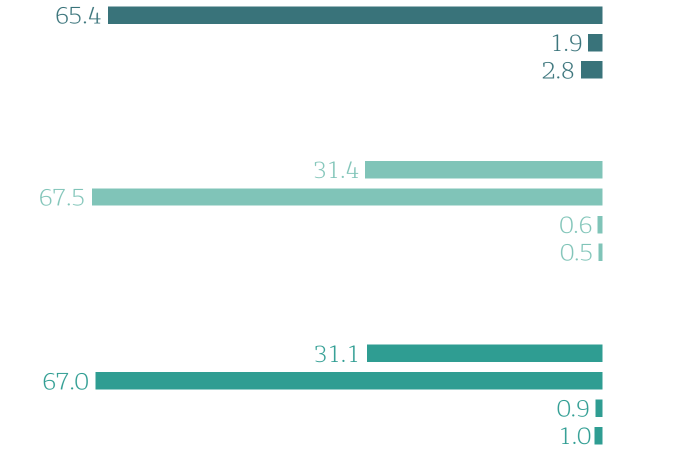


إناث	
عزباء	23.5
متزوجة	51.8
مطلقة	2.5
أرملة	22.3
ذكور	
أعزب	28.6
متزوج	67.4
مطلق	1.3
أرمل	2.7
المجموع	
أعزب/عزباء	26.4
متزوج(ة)	60.6
مطلق(ة)	1.8
أرمل(ة)	11.3

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق





إناث	
عزباء	29.8
متزوجة	65.4
مطلقة	1.9
أرملة	2.8
ذكور	
أعزب	31.4
متزوج	67.5
مطلق	0.6
أرمل	0.5
المجموع	
أعزب/عزباء	31.1
متزوج(ة)	67.0
مطلق(ة)	0.9
أرمل(ة)	1.0

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل قطر.

الحواشي

1 جميع البيانات تتعلق بإجمالي السكان (مواطنون وغير مواطنين).

2 قد يصرّح الأشخاص عن وجود أكثر من نوع من الإعاقة. بالنسبة لهذا المؤشر، تمّ احتساب الأشخاص في كل فئة من الفئات. مثلاً، جرى احتساب الاشخاص الذين صرّحوا عن نوعين من الإعاقة مرتين. كنتيجة لذلك، فإن مجموع النسب يتخطى المئة. تم احتساب النسب على النحو التالي: عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في كل فئة/مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة.

المصدر

جهاز الإحصاء القطري (2010).

قطر

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



تاريخ التوقيع
2007.7.9



تاريخ التصديق/الانضمام
2008.5.13

البروتوكول الاختياري



تاريخ التوقيع
2007.7.9

تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/للأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية



الاسم
-



سنة التأسيس
-

الرئيس
-

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
-

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/للأشخاص ذوي الإعاقة

كل شخص مصاب بعجز كلي أو جزئي دائم في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أوالعقلية الى المدى الذي يحدّ من امكانيته للتعلّم أوالتأهيل أو العمل.

(قانون رقم 2 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، 2004)

قطر

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/للأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
لا	قانون رقم 2 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة (2004)[1]	استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية؛ استراتيجية التماسك الاسري (2011)[2]

المصدر:
المصدر: الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

الحواشي:
1 يجري حالياً تطوير قانون جديد.
2 هذه الاستراتيجيات تستهدف بشكل عام الفئات الضعيفة.

الكويت 2011[1]

فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.788	74.6	51,026

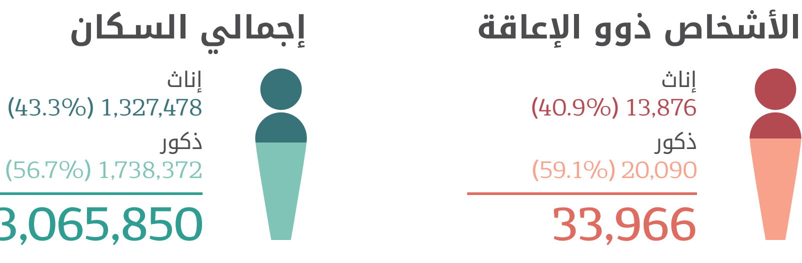
الأشخاص ذوو الإعاقة

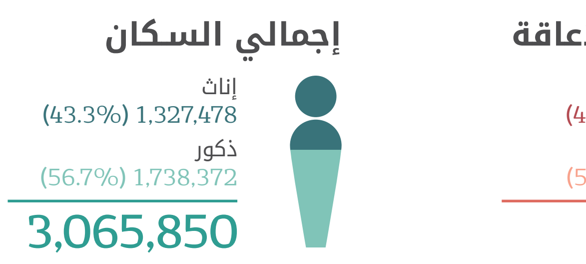
إناث
(40.9%) 13,876

ذكور
(59.1%) 20,090

33,966

إجمالي السكان





إناث
(43.3%) 1,327,478

ذكور
(56.7%) 1,738,372

3,065,850

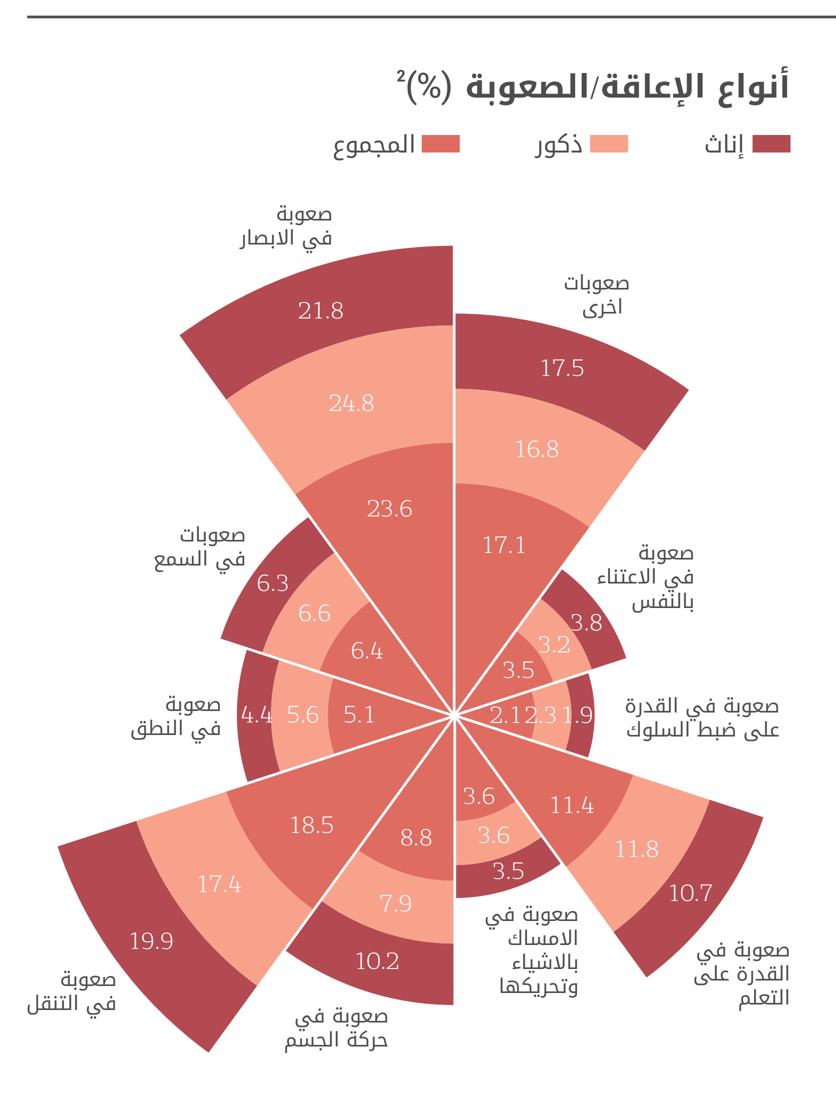
نسبة انتشار الإعاقة (%)

إناث	ذكور	المجموع
1.0	1.2	1.1

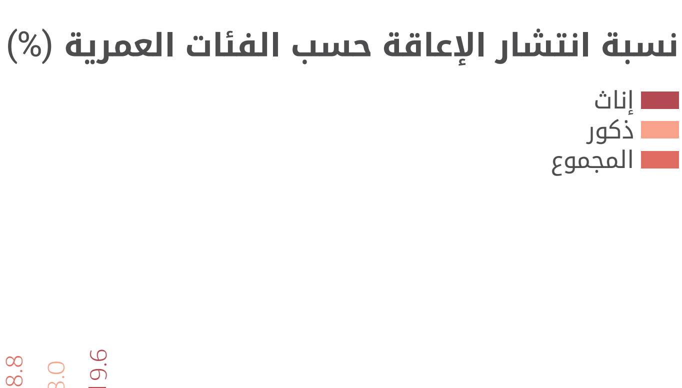
توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

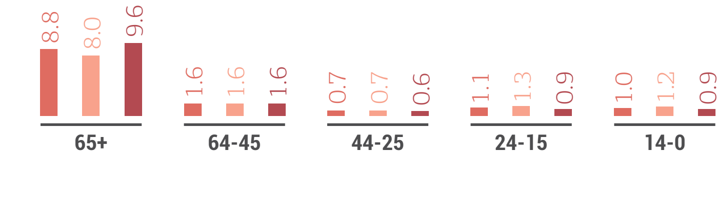
	14-0	24-15	44-25	64-45	65+
إناث	21.8	14.6	24.1	20.5	18.9
ذكور	20.9	14.8	30.9	21.7	11.6
المجموع	21.3	14.7	28.1	21.2	14.6

أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)[2]



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)





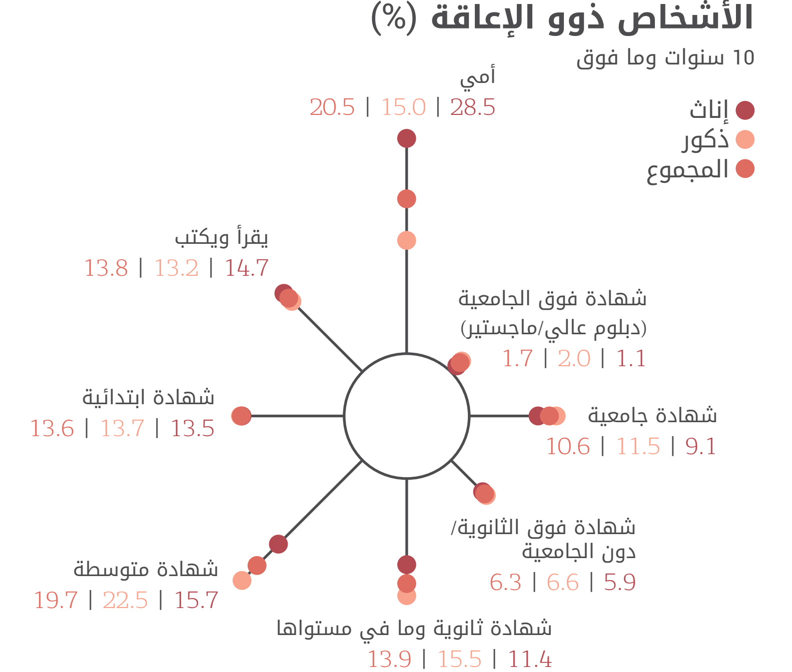
	65+	64-45	44-25	24-15	14-0
إناث	9.6	1.6	0.6	0.9	0.9
ذكور	8.0	1.6	0.7	1.3	1.2
المجموع	8.8	1.6	0.7	1.1	1.0

أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

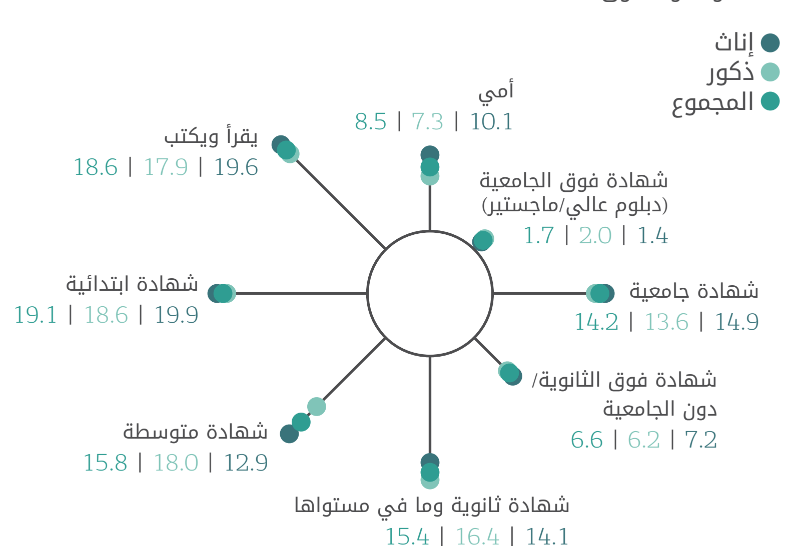
	إناث	ذكور	المجموع
أثناء الولادة	39.5	39.4	39.5
مرض	39.8	33.1	35.9
وراثة	6.3	6.6	6.5
إصابة أثناء العمل	5.7	7.8	6.9
حوادث طرق	1.7	4.5	3.3
حوادث أخرى	7.1	8.6	7.9

حسب التحصيل العلمي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)
10 سنوات وما فوق



إجمالي السكان (%)
10 سنوات وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)
15 سنة وما فوق

إناث

مشتغلة	متعطلة	عاجزة عن العمل	لها إيراد	طالبة متفرغة	متفرغة لأعمال المنزل	أخرى
21.6	4.2	12.0	8.1	10.3	26.9	16.7

ذكور

مشتغل	متعطل	عاجز عن العمل	له إيراد	طالب متفرغ	متفرغ لأعمال المنزل	أخرى
45.4	5.7	12.2	14.2	10.0	0.0	12.5

المجموع

مشتغل(ة)	متعطل(ة)	عاجز(ة) عن العمل	له/لها إيراد	طالب(ة) متفرغ(ة)	متفرغ(ة) لأعمال المنزل	أخرى
35.8	5.1	12.2	11.7	10.1	10.9	14.2

إجمالي السكان (%)[3]
15 سنة وما فوق

إناث

مشتغلة	متعطلة	عاجزة عن العمل	لها إيراد	طالبة متفرغة	متفرغة لأعمال المنزل	أخرى
58.1	3.0	0.2	3.6	11.9	21.8	1.3

ذكور

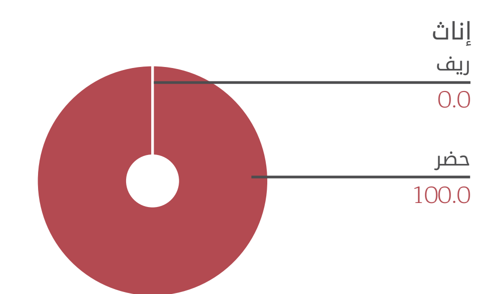
مشتغل	متعطل	عاجز عن العمل	له إيراد	طالب متفرغ	متفرغ لأعمال المنزل	أخرى
84.0	2.5	0.2	3.3	8.6	0.0	1.3

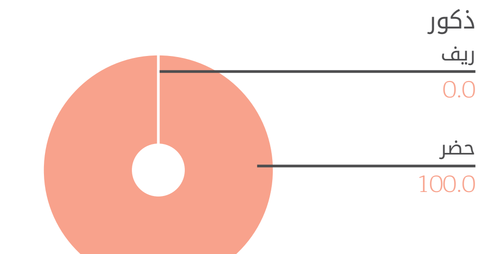
المجموع

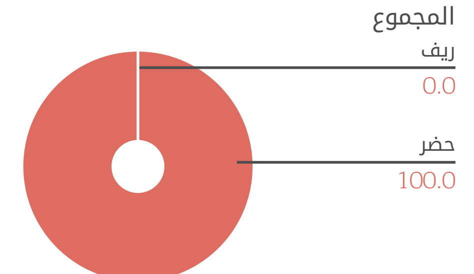
مشتغل(ة)	متعطل(ة)	عاجز(ة) عن العمل	له/لها إيراد	طالب(ة) متفرغ(ة)	متفرغ(ة) لأعمال المنزل	أخرى
73.2	2.7	0.2	3.5	10.0	9.1	1.3

حسب التوزيع الجغرافي

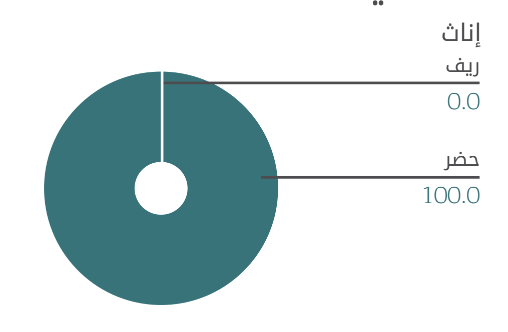
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

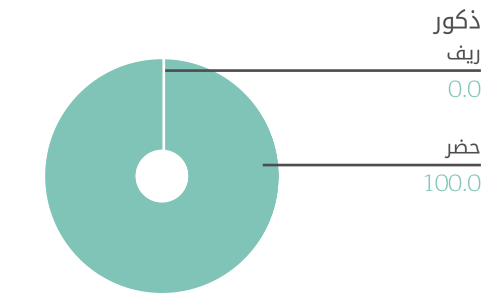


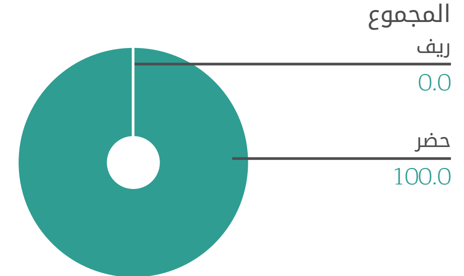




إجمالي السكان (%)



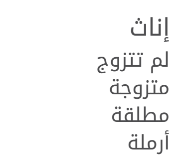


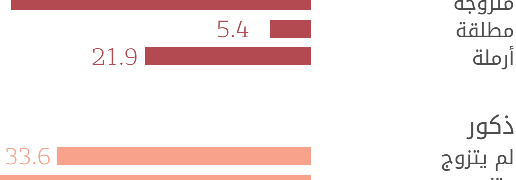


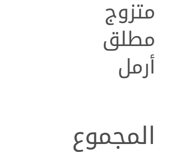
حسب الحالة الزواجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق







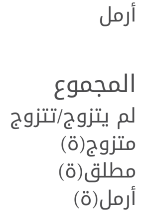


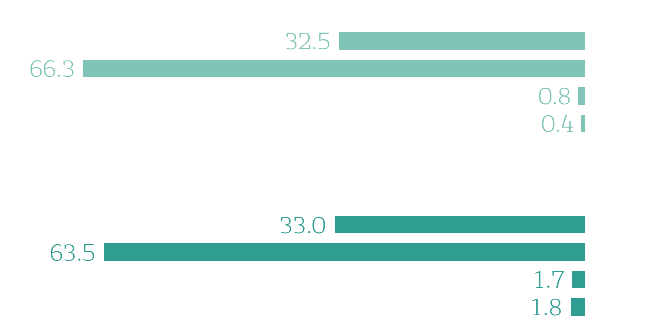
	الأشخاص ذوو الإعاقة
إناث	
لم تتزوج	33.0
متزوجة	39.7
مطلقة	5.4
أرملة	21.9
ذكور	
لم يتزوج	33.6
متزوج	61.5
مطلق	2.4
أرمل	2.5
المجموع	
لم يتزوج/تتزوج	33.4
متزوج(ة)	52.7
مطلق(ة)	3.6
أرمل(ة)	10.4

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق







	إجمالي السكان
إناث	
لم تتزوج	33.6
متزوجة	59.7
مطلقة	2.9
أرملة	3.8
ذكور	
لم يتزوج	32.5
متزوج	66.3
مطلق	0.8
أرمل	0.4
المجموع	
لم يتزوج/تتزوج	33.0
متزوج(ة)	63.5
مطلق(ة)	1.7
أرمل(ة)	1.8

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل الكويت.

الحواشي

1 جميع البيانات تتعلق بإجمالي السكان (مواطنون وغير مواطنين).

2 في هذا الشكل، "التنقل" يشير إلى "المشي، الوقوف"؛ "حركة الجسم" تشير إلى "الانحناء، الركوع"؛ "القدرة على التعلم" يشير إلى "صعوبات ذهنية، تخلف عقلي"؛ "السلوك" يشير إلى "نفسي، عاطفي"؛ "الاعتناء بالنفس" يشير إلى "الاستحمام، ارتداء الملابس، الأكل".

3 تشمل الفئة "اخرى" من هم فوق 65 سنة ولا يعملون.

المصدر

الإدارة المركزية للإحصاء (2011).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
2013.8.22

البروتوكول الاختياري



تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية



الاسم
ادارة رعاية المعاقين/الهيئة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة



سنة التأسيس
2010



الرئيس
..

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
لا

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"كل من يعاني اعتلالات دائمة كلية أو جزئية تؤدي إلى قصور في قدراته البدنية او العقلية أو الحسية تمنعه من تأمين مستلزمات حياته أو المشاركة بصورة فعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين."

(قانون رقم 8 بشأن حقوق الأشخاص المعوقين، 2010)

الكويت

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	قانون رقم 8 بشأن حقوق الأشخاص المعوقين (2010)	..

المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

لبنان 2004

فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية[1]

المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.714	71.5	9,510

الأشخاص ذوو الإعاقة

إناث (36.0%) 26,603

ذكور (64.0%) 47,293

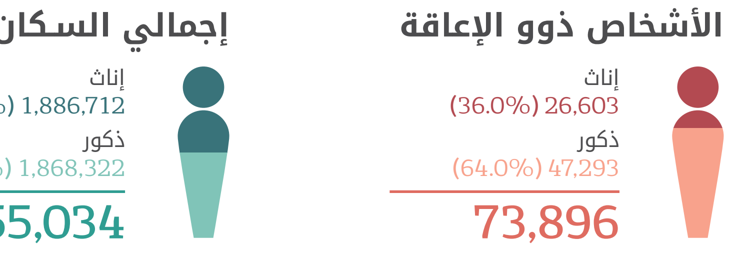
73,896

إجمالي السكان

إناث (50.2%) 1,886,712

ذكور (49.8%) 1,868,322

3,755,034

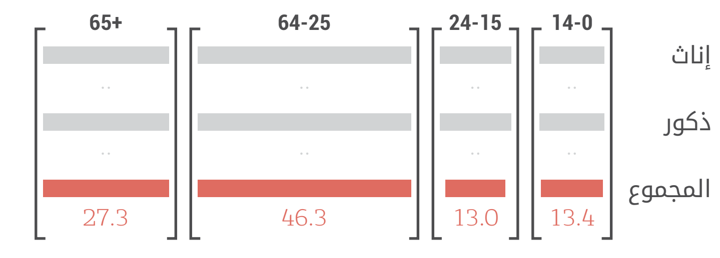


نسبة انتشار الإعاقة (%)

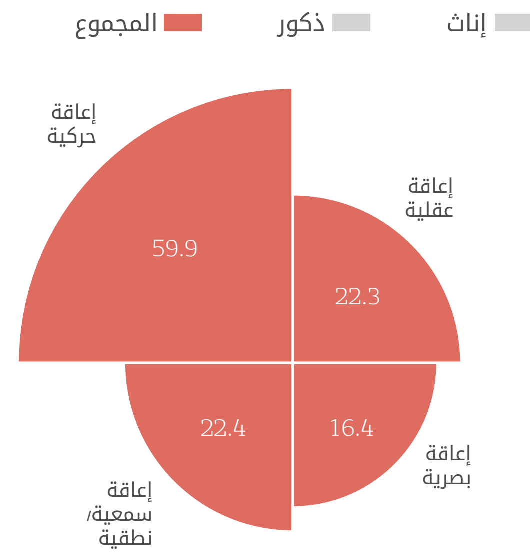
إناث	ذكور	المجموع
..	..	2.0

توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

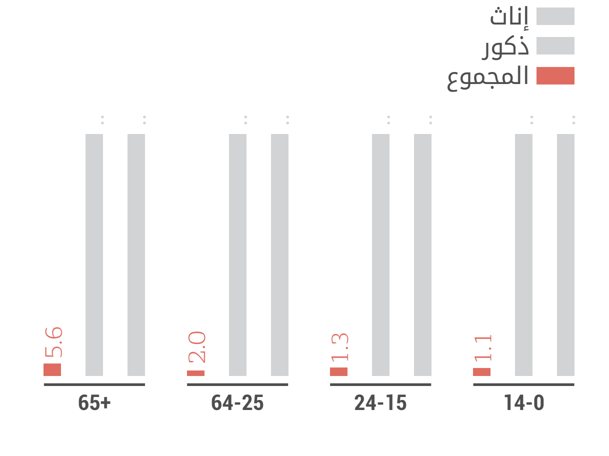
	14-0	24-15	64-25	65+
إناث	..	..	..	..
ذكور	..	..	..	..
المجموع	13.4	13.0	46.3	27.3



أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)[2]



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

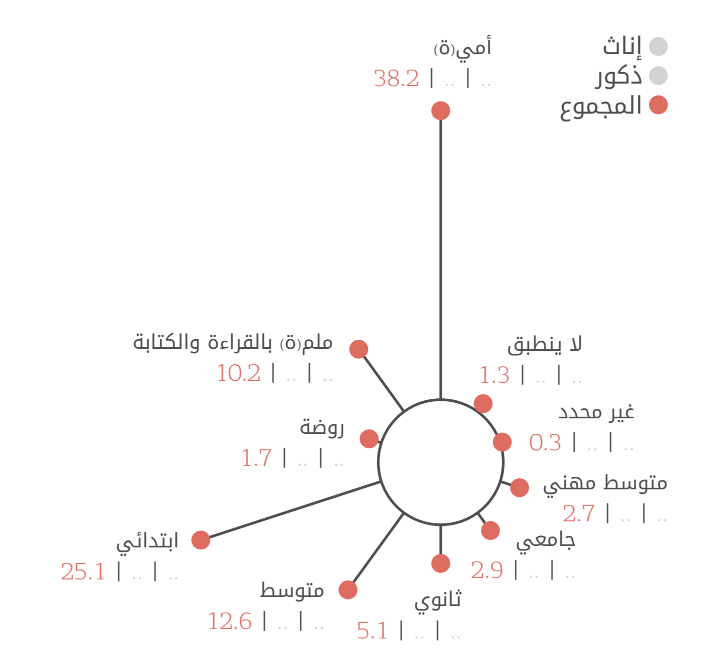


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

	إناث	ذكور	المجموع
خلقي	..	..	30.7
ظروف متعلقة بالولادة	..	..	5.1
مرض وبائي	..	..	4.3
أمراض أخرى	..	..	12.7
سوء المعاملة الجسدية/النفسية	..	..	0.9
كبر السن	..	..	16.5
إصابة/حادث	..	..	17.7
الحرب	..	..	7.9
غيره	..	..	2.7
لا جواب	..	..	1.6



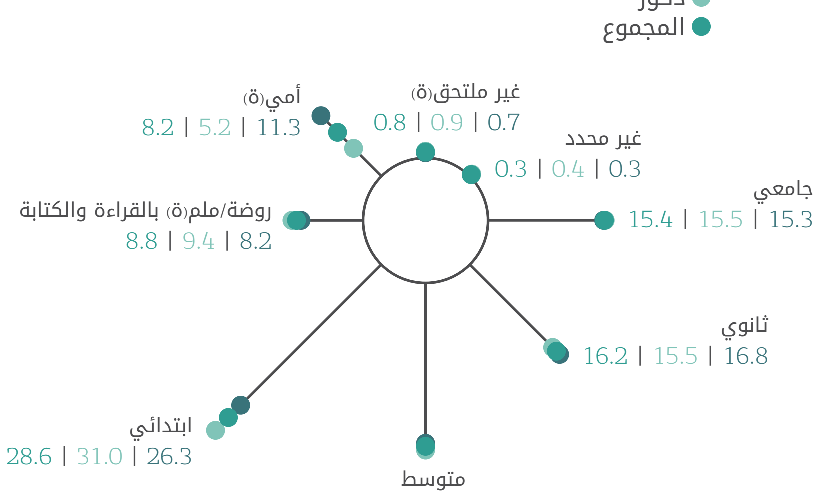
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)

3 سنوات وما فوق





الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

..

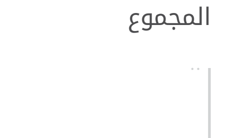
ذكور

..



المجموع

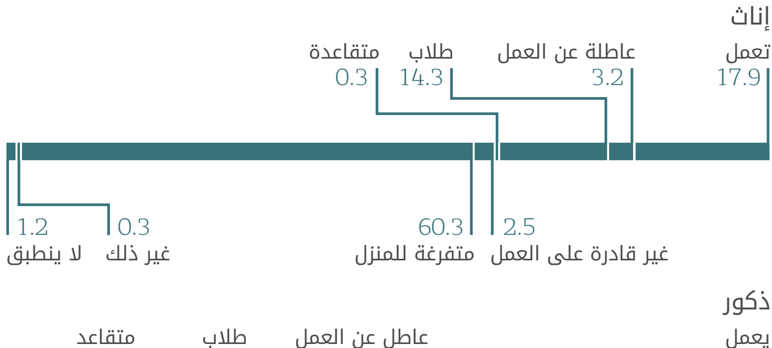
..



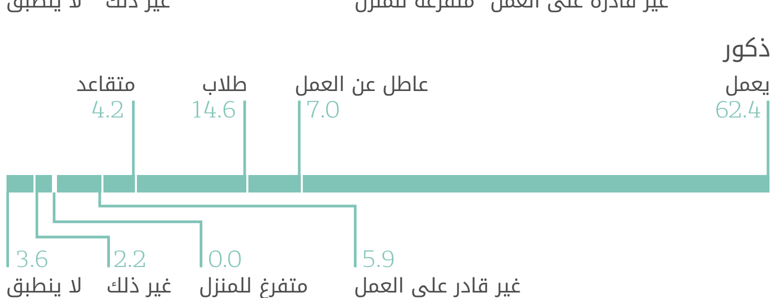
إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

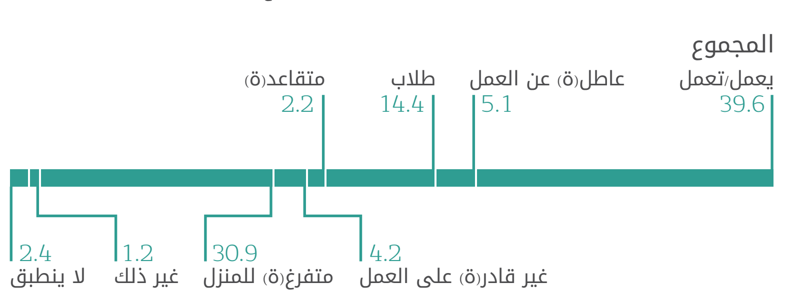
إناث



ذكور

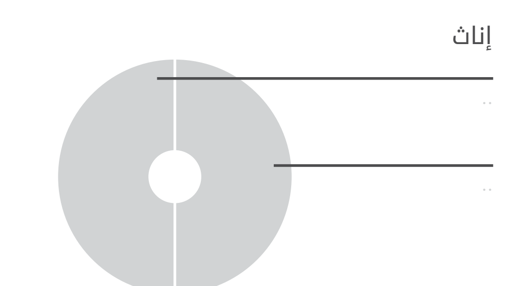


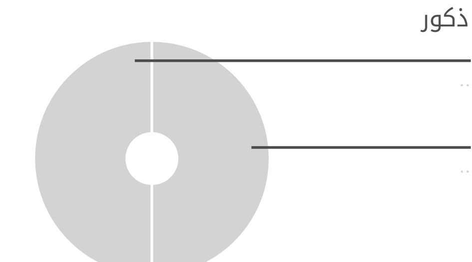
المجموع

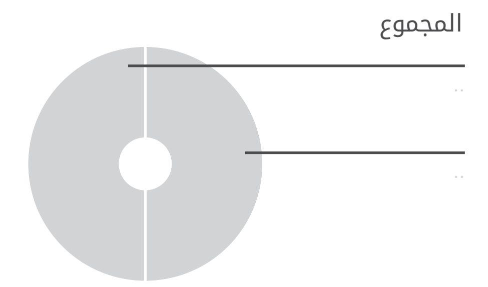


حسب التوزيع الجغرافي

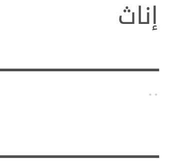
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

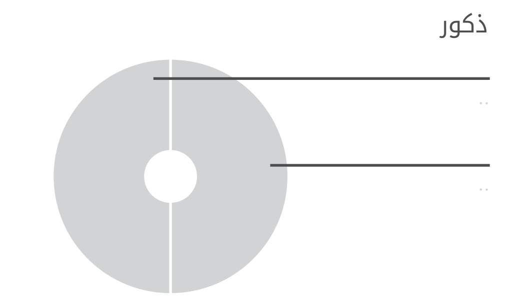


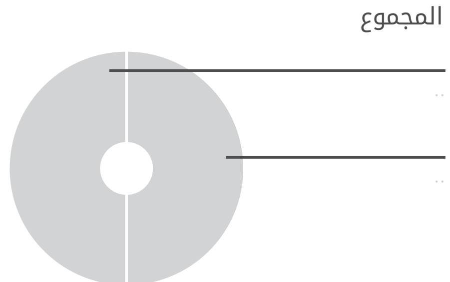




إجمالي السكان (%)





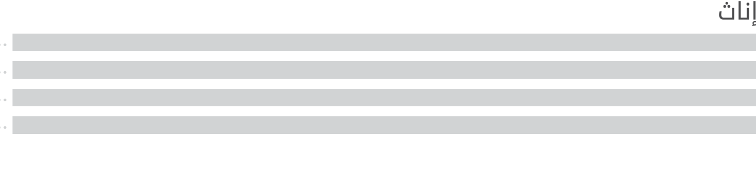


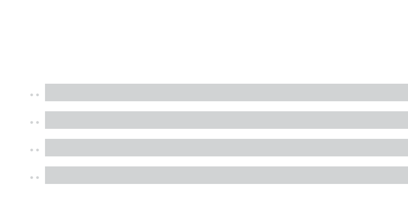
حسب الحالة الزواجية

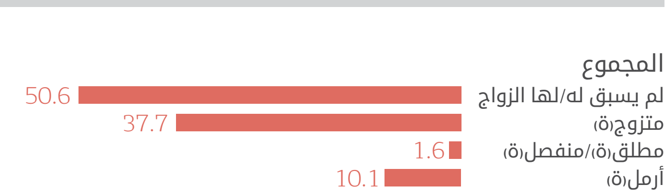


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق

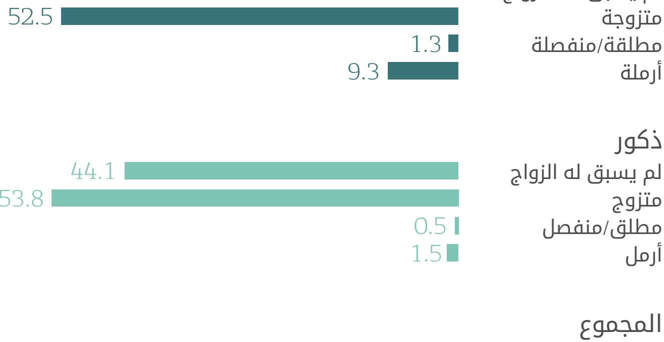


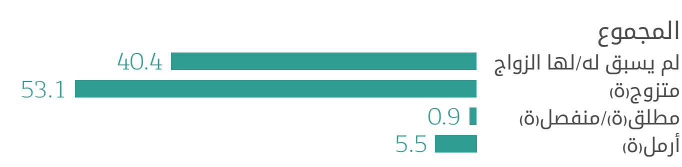




إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق





تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل لبنان.

الحواشي

1 البيانات الخاصة بهذه المؤشرات الثلاثة تعود إلى العام 2005.

2 قد يصرّح الأشخاص ذوي الإعاقة عن وجود أكثر من نوع من الإعاقة. وبالنسبة لهذا المؤشر، تمّ احتساب الأشخاص ذوي الإعاقة في كل فئة من الفئات. مثلاً، جرى احتساب الاشخاص الذين صرّحوا عن نوعين من الإعاقة مرتين. كنتيجة لذلك، فإن مجموع النسب في مختلف أنواع الإعاقة يتخطى المئة. تم احتساب النسب على النحو التالي: عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في كل فئة/مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة.

المصدر

إدارة الإحصاء المركزيّ وآخرون (2004).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

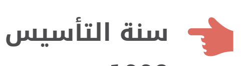
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة		البروتوكول الاختياري	
 **تاريخ التوقيع** 2007.6.14	 **تاريخ التصديق/الانضمام** لا	 **تاريخ التوقيع** 2007.6.14	 **تاريخ التصديق/الانضمام** لا

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

 **الاسم**
الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين

 **سنة التأسيس**
1993

 **الرئيس**
وزير الشؤون الاجتماعية

 **هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟**
نعم

آليات تنسيق إضافية

..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"المعوق هو الشخص الذي تدنت أو انعدمت قدرته على: ممارسة نشاط حياتي هام واحد أو أكثر، أو على تأمين مستلزمات حياته الشخصية بمفرده، أو المشاركة في النشاطات الاجتماعية على قدم المساواة مع الآخرين، أو ضمان حياة شخصية أو اجتماعية طبيعية بحسب معايير مجتمعه السائدة، وذلك بسبب فقدان أو تقصير وظيفي، بدني أو حسّي أو ذهني، كلّي أو جزئي، دائم أو مؤقت، ناتج عن اعتلال بالولادة أو مكتسب أو عن حالة مرضية دامت أكثر مما ينبغي لها طبياً أن تدوم."

(قانون رقم 220 المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، 2000)

لبنان

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
لا	قانون رقم 220 المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين (2000)	يجري تطويرها حالياً

المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

ليبيا 2007[1]

فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.760	73.9	15,552

الأشخاص ذوو الإعاقة

إناث ..

ذكور ..

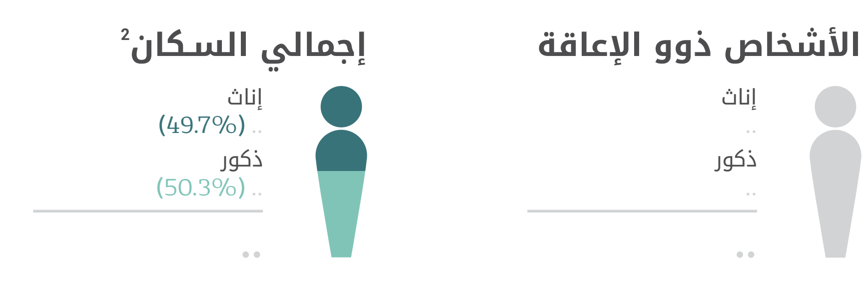
..

إجمالي السكان[2]

إناث (49.7%) ..

ذكور (50.3%) ..

..

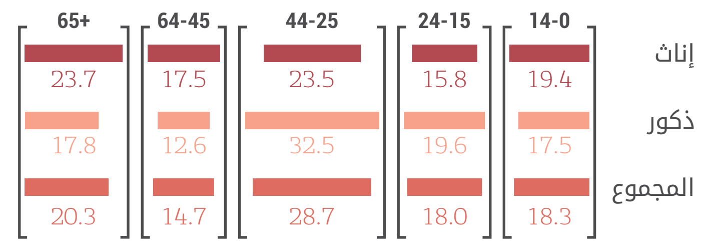


نسبة انتشار الإعاقة (%)

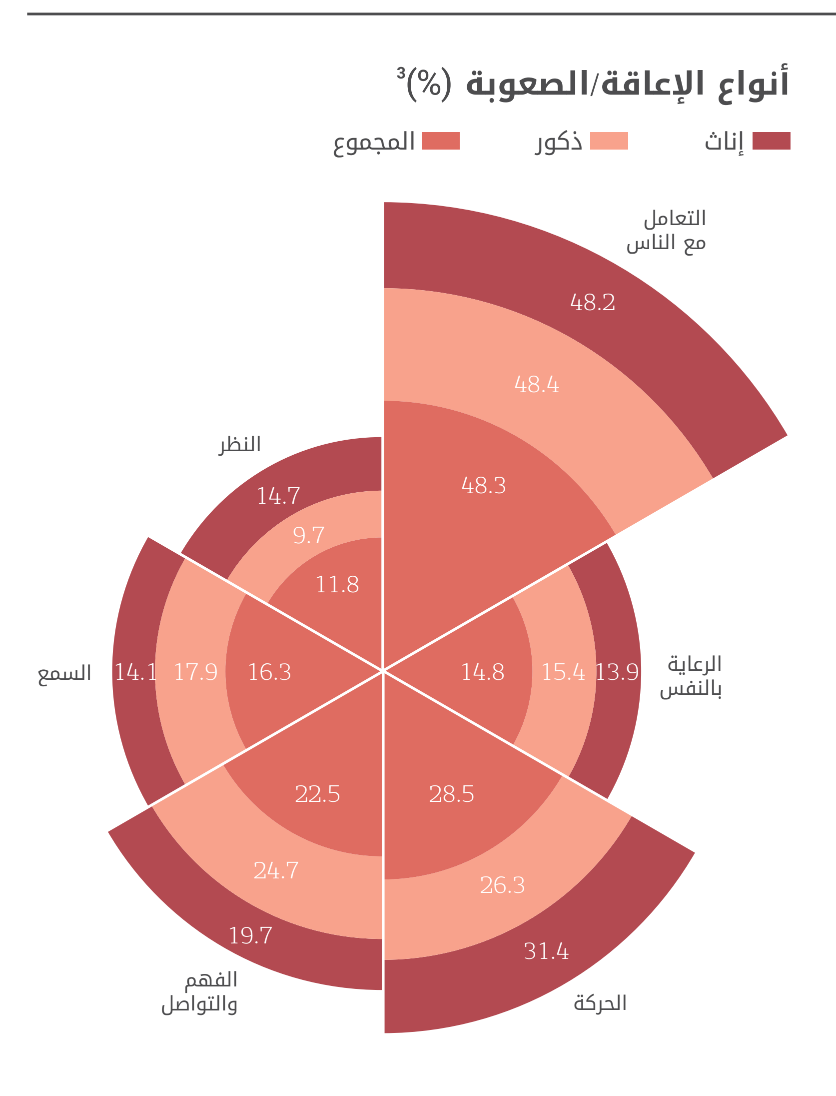
إناث	ذكور	المجموع
2.5	3.3	2.9

توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

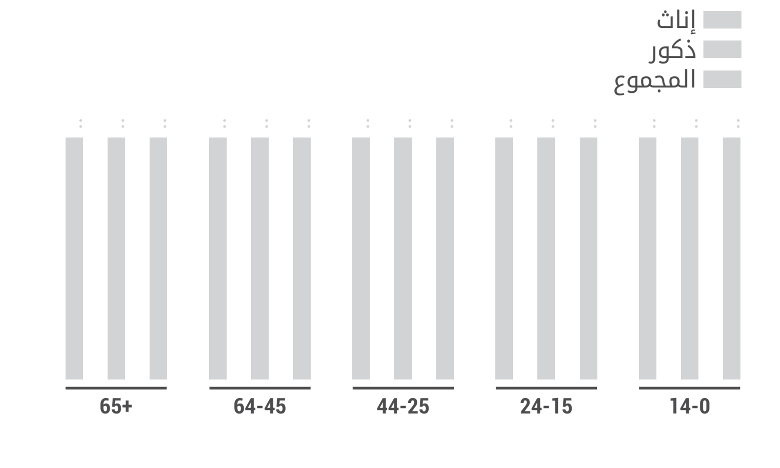
	14-0	24-15	44-25	64-45	65+
إناث	19.4	15.8	23.5	17.5	23.7
ذكور	17.5	19.6	32.5	12.6	17.8
المجموع	18.3	18.0	28.7	14.7	20.3



أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)[3]



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



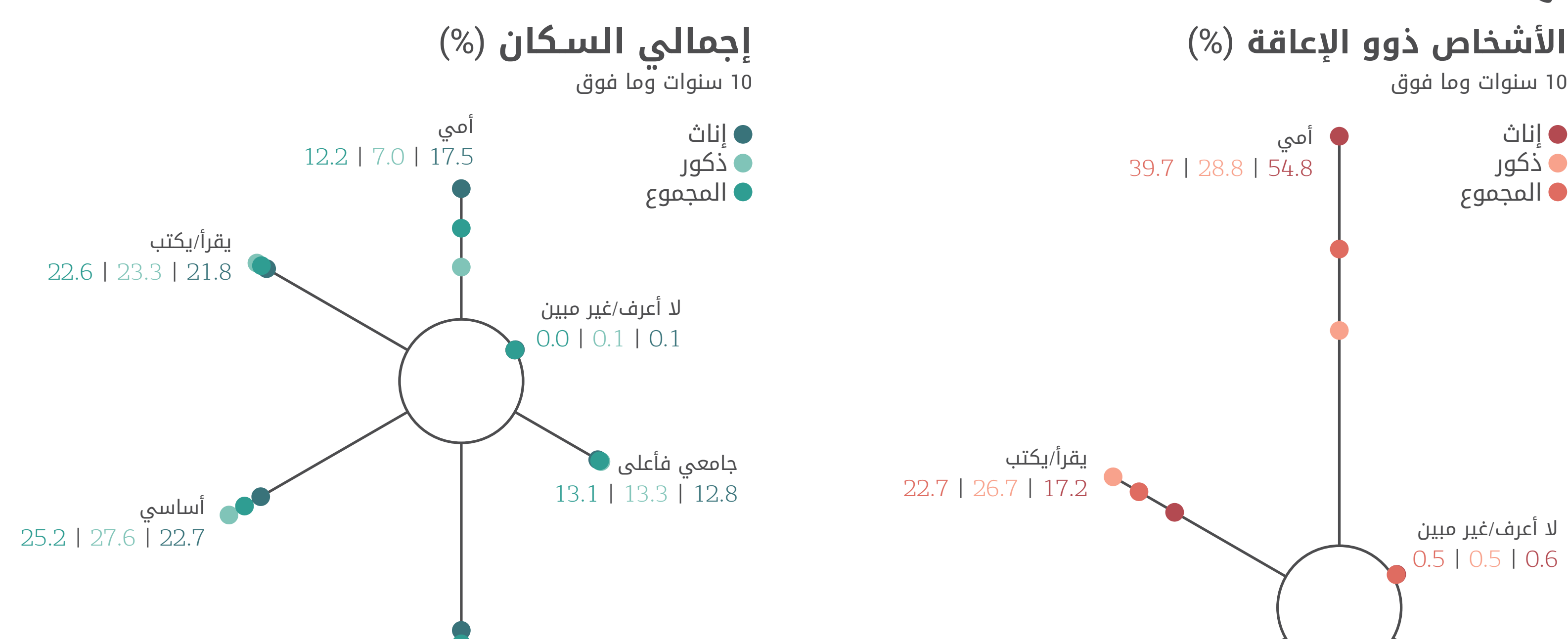
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

	إناث	ذكور	المجموع
خلقي	23.1	23.6	23.4
ظروف متعلقة بالولادة	13.0	10.1	11.4
مرض وبائي	2.6	3.1	2.9
أمراض أخرى	19.9	14.4	16.7
سوء المعاملة الجسدية/ النفسية	0.8	1.7	1.3
كبر السن	13.9	6.8	9.8
إصابة/حادث	15.4	29.5	23.5
الحسد/السحر	1.3	1.2	1.3
أخرى	5.4	5.1	5.2
لا أعرف	4.6	4.3	4.4


حسب التحصيل العلمي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)
10 سنوات وما فوق

إجمالي السكان (%)
10 سنوات وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

ذكور

المجموع

إجمالي السكان (%)

إناث

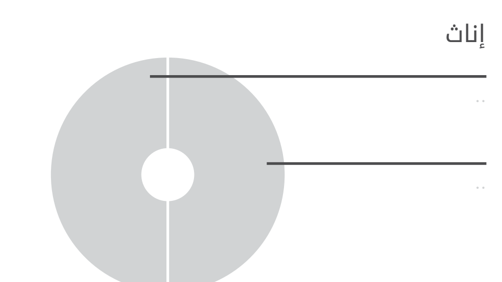
ذكور

المجموع

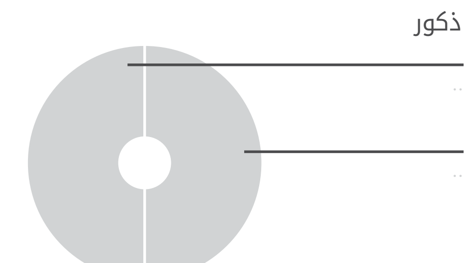
حسب التوزيع الجغرافي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

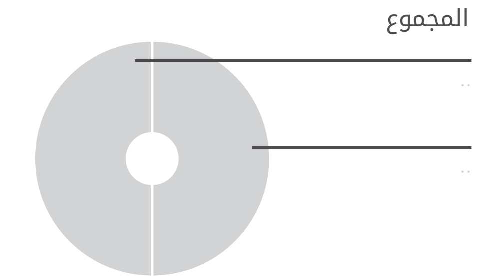
إناث



ذكور



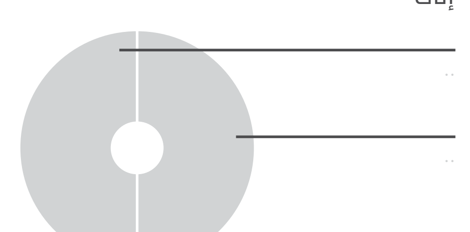
المجموع



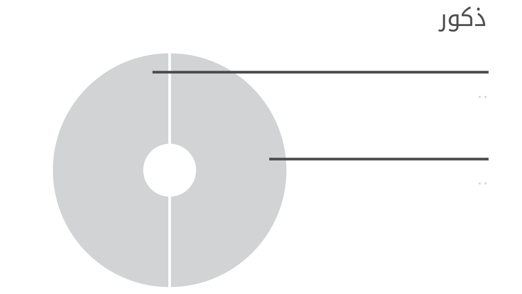
إجمالي السكان (%)



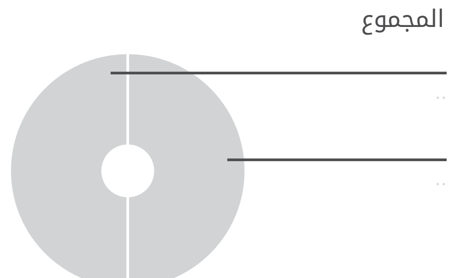
إناث



ذكور



المجموع



حسب الحالة الزواجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق

إناث

عزباء	44.9
متزوجة	29.3
مطلقة	1.9
أرملة	23.9

ذكور

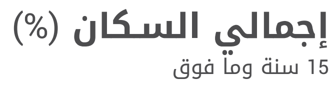


عازب	51.6
متزوج	45.3
مطلق	1.0
أرمل	2.1

المجموع



عازب/عزباء	48.8
متزوج(ة)	38.6
مطلق(ة)	1.4
أرمل(ة)	11.3



إجمالي السكان (%)

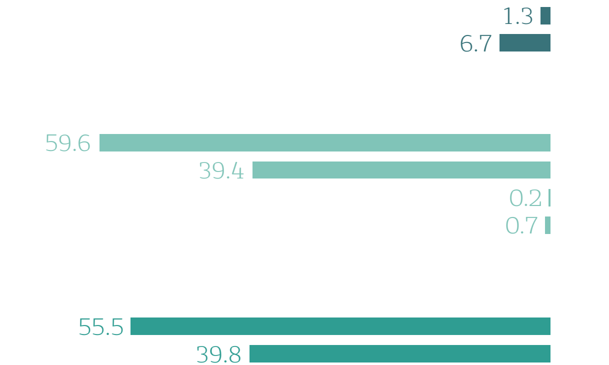
15 سنة وما فوق

إناث



عزباء	51.7
متزوجة	40.1
مطلقة	1.3
أرملة	6.7

ذكور



عازب	59.6
متزوج	39.4
مطلق	0.2
أرمل	0.7

المجموع

عازب/عزباء	55.5
متزوج(ة)	39.8
مطلق(ة)	0.8
أرمل(ة)	3.7

ليبيا

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قدّمت من قبل ليبيا.

الحواشي

1 جميع البيانات تتعلق بالمواطنين فقط.

2 بيانات عن إجمالي السكان غير متوفرة. بيانات عن حجم العينة متوفرة من المصدر.

3 قد يصرّح الأشخاص عن وجود أكثر من نوع من الإعاقة. بالنسبة لهذا المؤشر، تمّ احتساب الأشخاص في كل فئة من الفئات. مثلاً، جرى احتساب الاشخاص الذين صرّحوا عن نوعين من الإعاقة مرتين. كنتيجة لذلك، فإن مجموع النسب يتخطى المئة. تم احتساب النسب على النحو التالي: عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في كل فئة/مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة.

المصدر

المشروع العربي لصحة الأسرة والمركز الوطني للوقاية من الأمراض السارية والمتوطنة ومكافحتها (2007).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة





تاريخ التوقيع
2008.5.1

تاريخ التصديق/الانضمام
لا

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
.UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم
..

سنة التأسيس
..

الرئيس
..

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
..

آليات تنسيق إضافية

..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"..."

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
..	..	..

المصدر:
..

مصر 2006

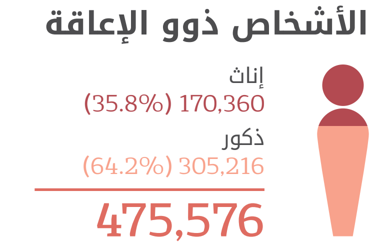
فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.633	71.9	4,737

الأشخاص ذوو الإعاقة



إناث
(35.8%) 170,360
ذكور
(64.2%) 305,216
475,576

إجمالي السكان

إناث
(48.9%) 35,578,975
ذكور
(51.1%) 37,219,056
72,798,031

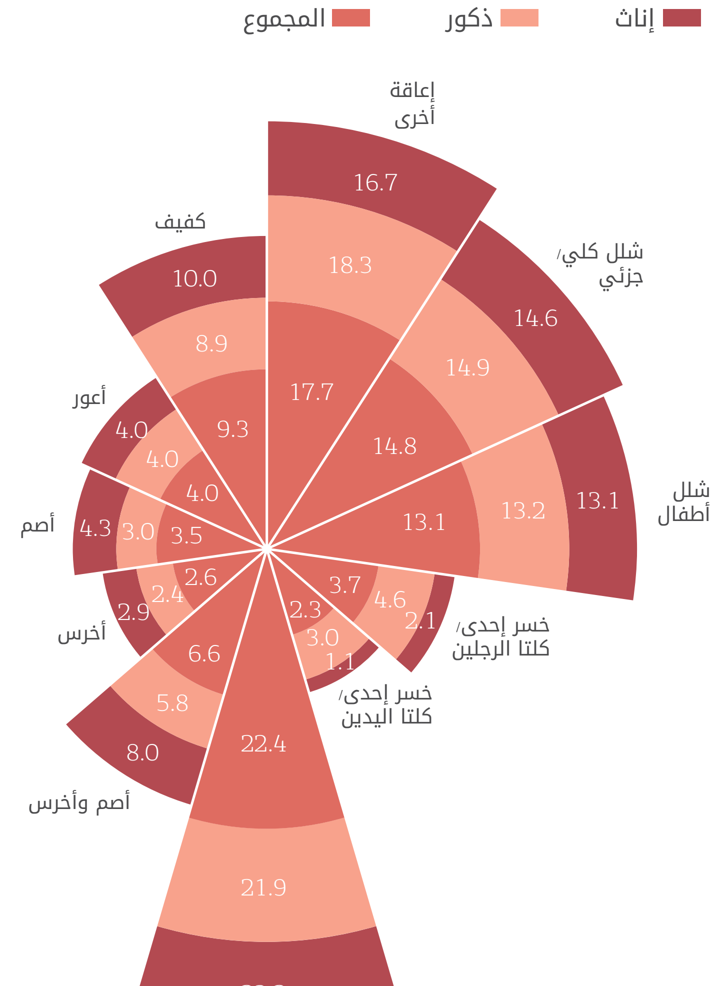
نسبة انتشار الإعاقة (%)

إناث	ذكور	المجموع
0.5	0.8	0.7

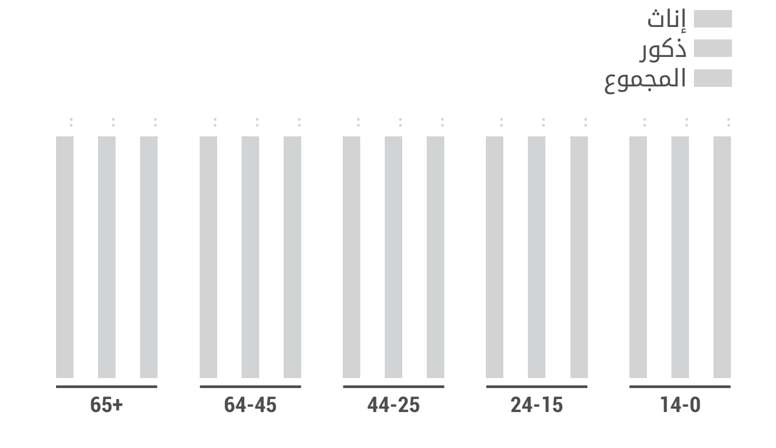
توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%) [1]

	14-0	24-15	44-25	64-45	65+
إناث	17.2	22.3	26.3	17.7	16.5
ذكور	14.0	21.6	31.6	22.0	10.8
المجموع	15.1	21.9	29.7	20.5	12.8

أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)



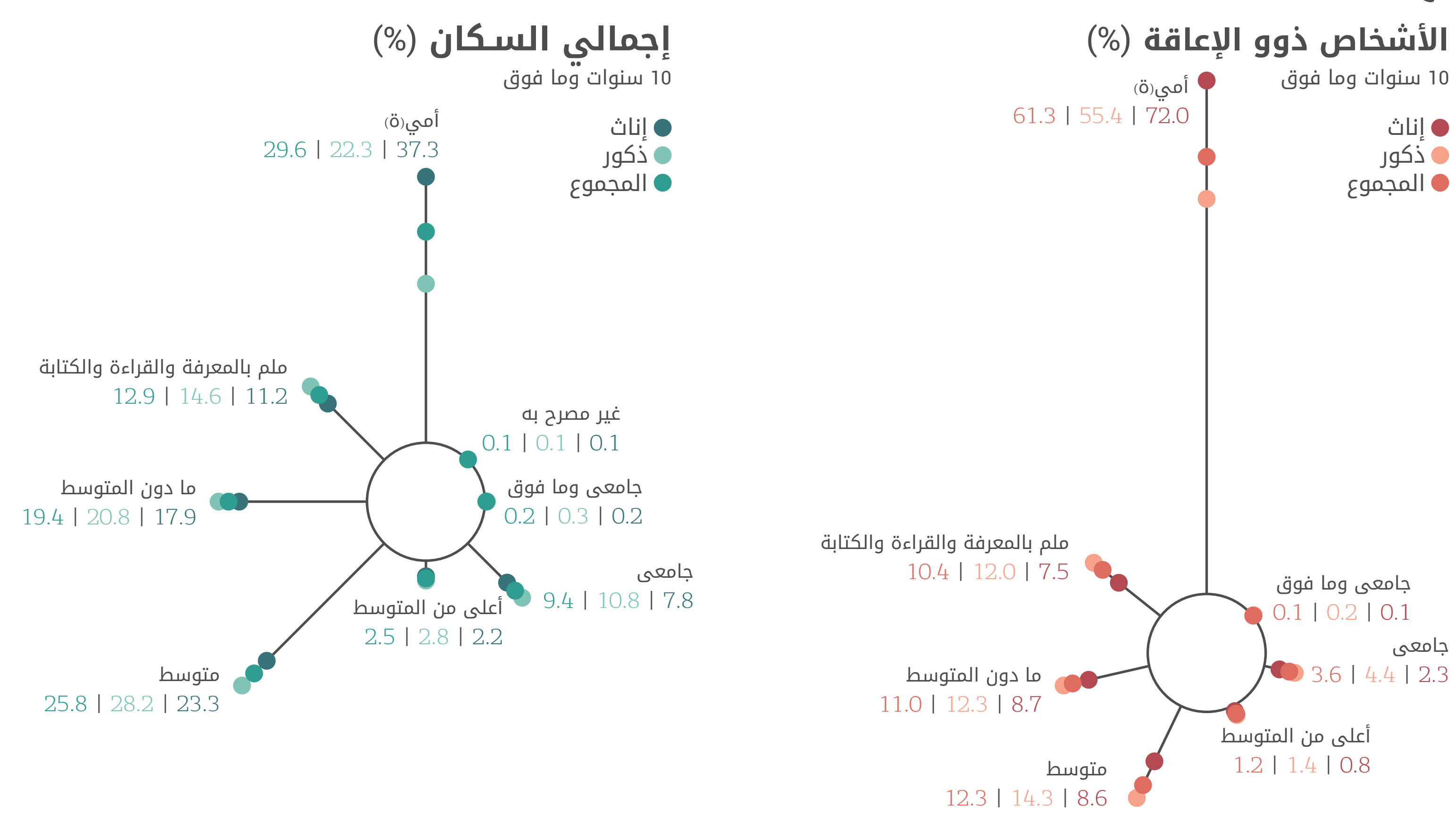
نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

	إناث	ذكور	المجموع
خلقي	54.6	50.4	51.9
ظروف متعلقة بالولادة	5.8	5.2	5.4
مرض وبائي	6.6	6.8	6.8
أمراض أخرى	6.8	7.0	6.9
سوء المعاملة الجسدية والنفسية	1.6	2.0	1.8
أصابة/حادث	7.2	17.6	13.9
كبر السن	13.6	7.1	9.4
أخرى	3.7	4.1	3.9

حسب التحصيل العلمي



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق

إناث

مشتغلة 7.5 | متعطلة 2.1 | متقاعدة 1.3 | طالبة 4.2 | مدبرة منزل 36.2 | أخرى 0.9

غير قادرة على العمل 31.5 | كبيرة السن ولا تعمل 16.3 | لا ترغب في العمل 0.0

ذكور

مشتغل 28.4 | متعطل 4.8 | متقاعد 7.7 | طالب 4.6 | مدبر منزل 0.0 | أخرى 3.0

غير قادر على العمل 38.2 | كبير السن ولا يعمل 11.8 | لا يرغب في العمل 1.6

المجموع

مشتغل(ة) 21.1 | متعطل(ة) 3.8 | متقاعد(ة) 5.4 | طالب(ة) 4.5 | مدبر(ة) منزل 12.6 | أخرى 2.2

غير قادر(ة) على العمل 35.8 | كبير(ة) السن ولا يعمل/تعمل 13.4 | لا يرغب/ترغب في العمل 1.0

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

إناث

مشتغلة 12.9 | متعطلة 3.1 | متقاعدة 1.0 | طالبة 12.5 | مدبرة منزل 66.7 | أخرى 0.2

غير قادرة على العمل 0.3 | كبيرة السن ولا تعمل 3.4 | لا ترغب في العمل 0.0

ذكور

مشتغل 66.1 | متعطل 5.5 | متقاعد 4.0 | طالب 14.4 | مدبر منزل 0.0 | أخرى 3.4

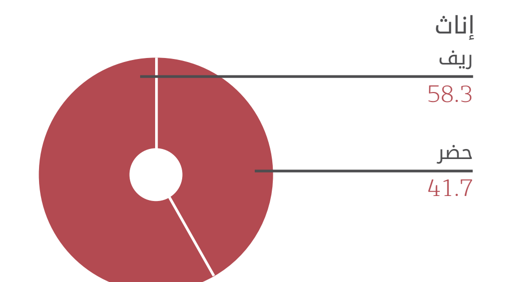
غير قادر على العمل 0.4 | كبير السن ولا يعمل 4.4 | لا يرغب في العمل 1.7

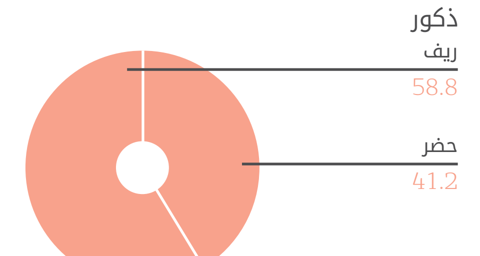
المجموع

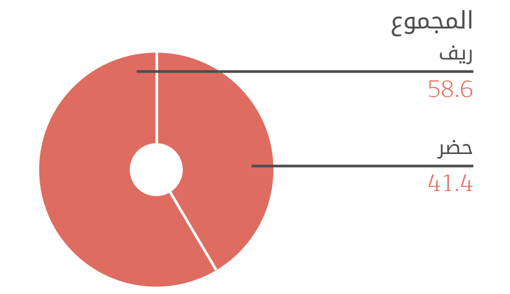
مشتغل(ة) 40.0 | متعطل(ة) 4.3 | متقاعد(ة) 2.5 | طالب(ة) 13.5 | مدبر(ة) منزل 32.7 | أخرى 1.8

غير قادر(ة) على العمل 0.4 | كبير(ة) السن ولا يعمل/تعمل 3.9 | لا يرغب/ترغب في العمل 0.9

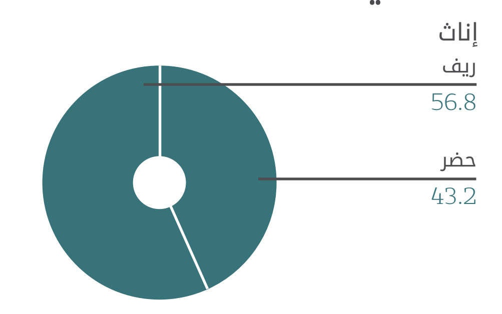
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)[1]

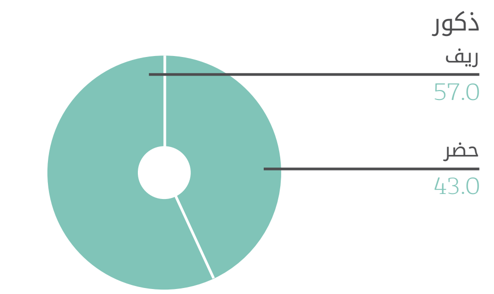


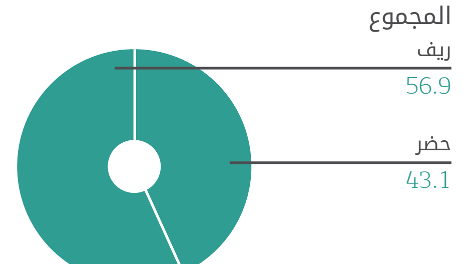




إجمالي السكان (%)

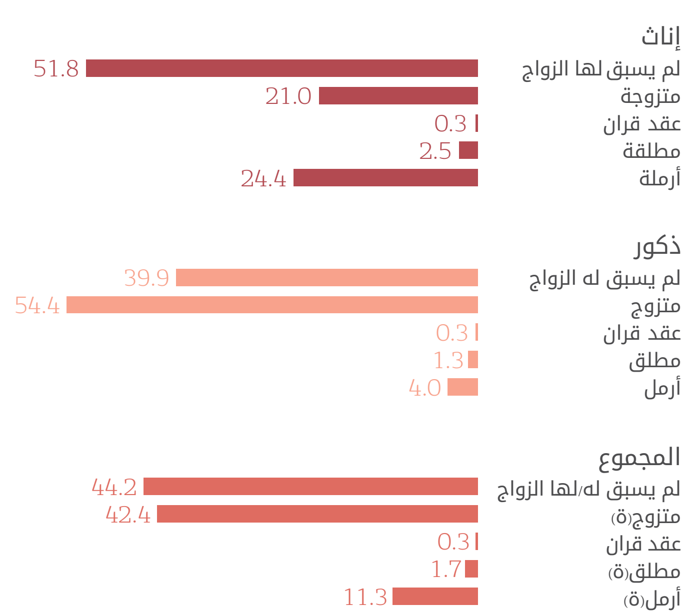






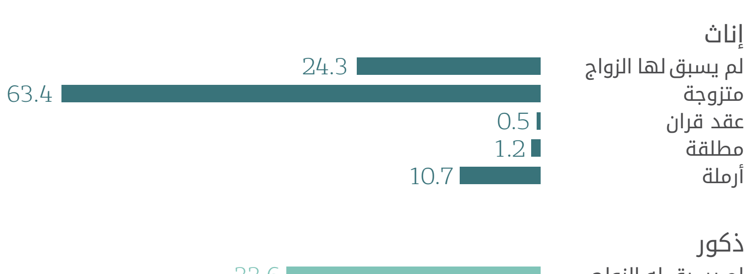
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

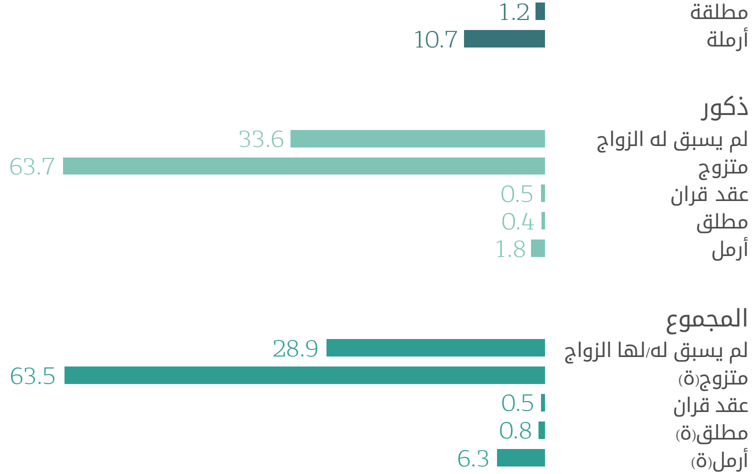
16 سنة وما فوق للإناث؛ 18 سنة وما فوق للذكور

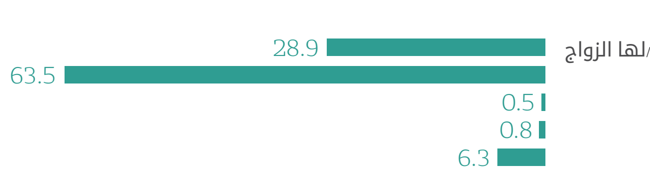


إجمالي السكان (%)

16 سنة وما فوق للإناث؛ 18 سنة وما فوق للذكور







تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل مصر.

الحواشي

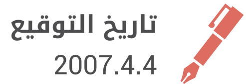
1 تتعلق البيانات بالمواطنين فقط.

المصدر

الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء (2006).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

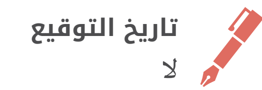



تاريخ التوقيع
2007.4.4

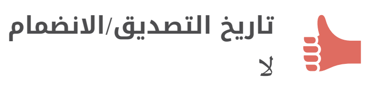


تاريخ التصديق/الانضمام
2008.4.14

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية



الاسم
المجلس القومي لشؤون الإعاقة



سنة التأسيس
2012



الرئيس
رئيس مجلس الوزراء

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"كل شخص أصبح غير قادر على الاعتماد على نفسه في مزاولة عمل أو القيام بعمل آخر والاستقرار فيه ونقصت قدرته على ذلك نتيجة لقصور عضوي أو عقلي أو حسي أو نتيجة عجز خلقي منذ الولادة."

(قانون رقم 39 المعدل بقانون رقم 49 بشأن تأهيل المعوقين، 1982)

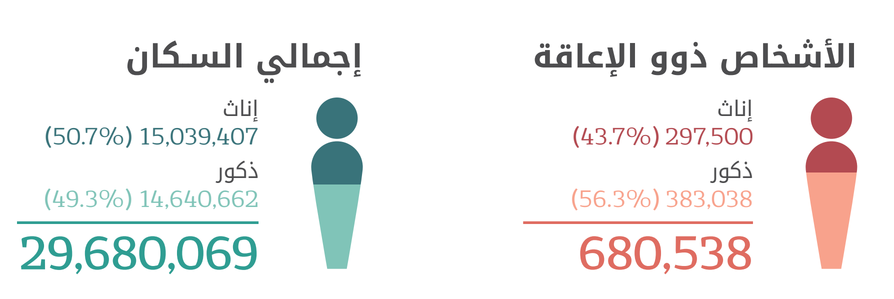
الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	قانون رقم 39 بشأن تأهيل المعوقين (1975) المعدل بقانون رقم 49 (1982)	لا

المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

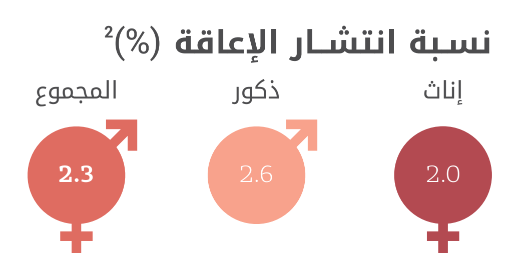


الأشخاص ذوو الإعاقة

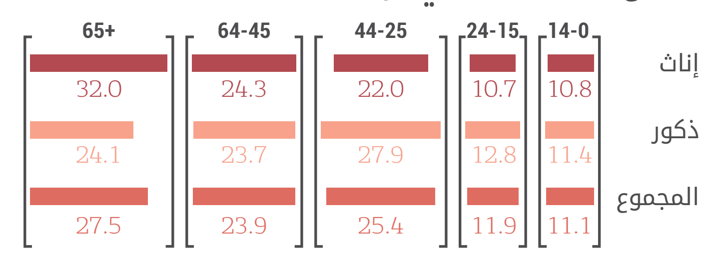


إجمالي السكان

نسبة انتشار الإعاقة (%)[2]

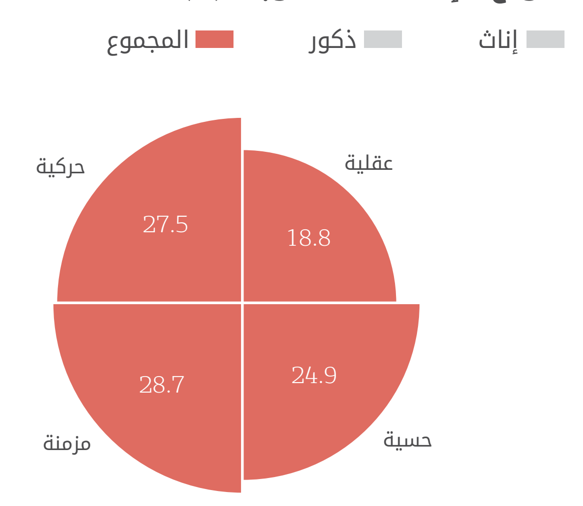


توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



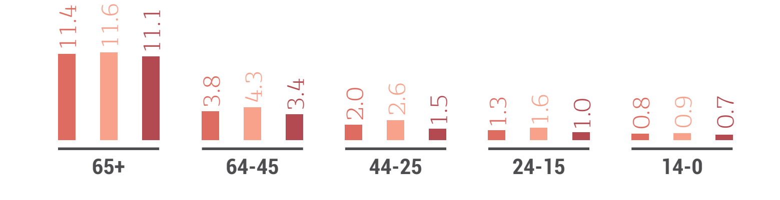
	14-0	24-15	44-25	64-45	65+
إناث	10.8	10.7	22.0	24.3	32.0
ذكور	11.4	12.8	27.9	23.7	24.1
المجموع	11.1	11.9	25.4	23.9	27.5

أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)



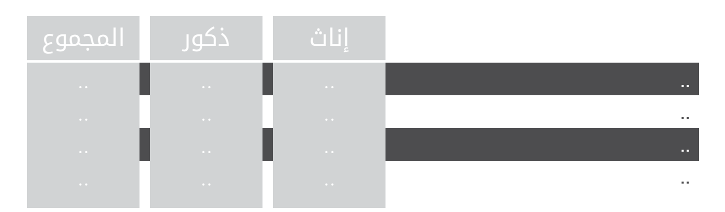
نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)





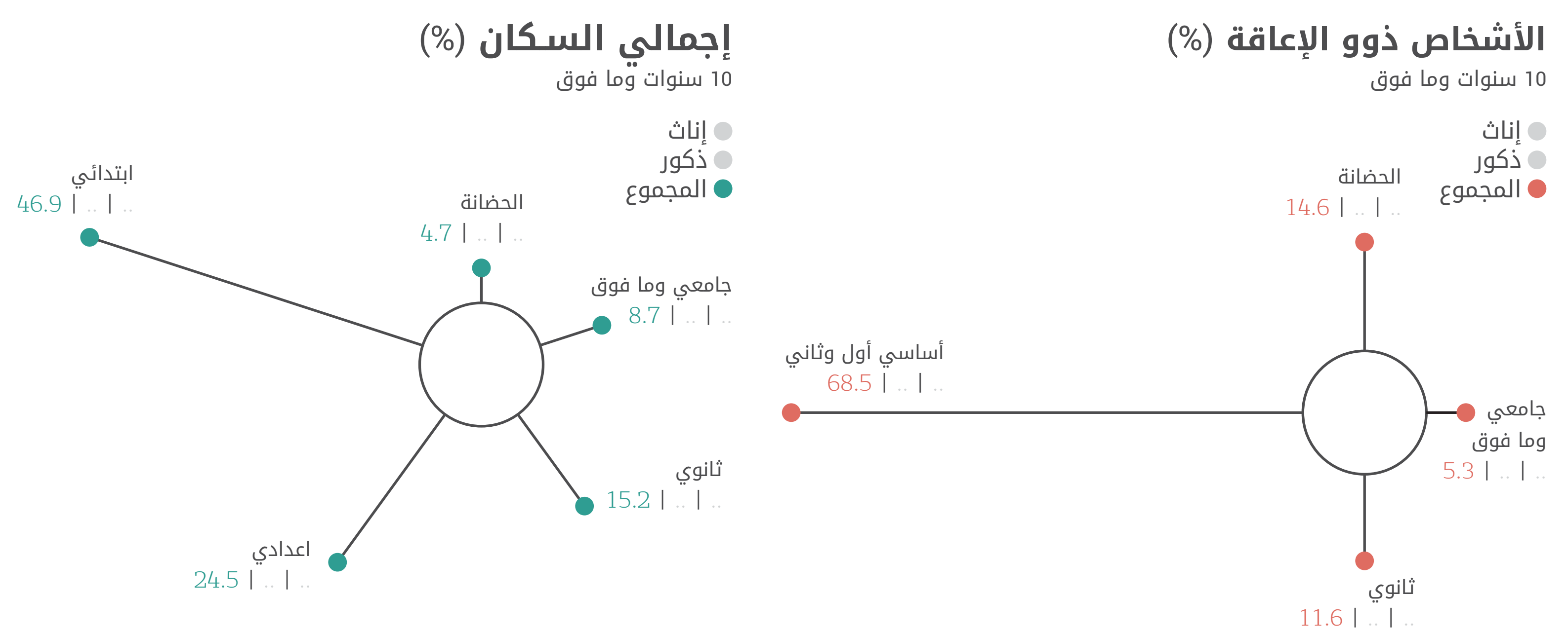
	14-0	24-15	44-25	64-45	65+
إناث	0.7	1.0	1.5	3.4	11.1
ذكور	0.9	1.6	2.6	4.3	11.6
المجموع	0.8	1.3	2.0	3.8	11.4

أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)



	إناث	ذكور	المجموع
..	..	..	..
..	..	..	..
..	..	..	..
..	..	..	..

حسب التحصيل العلمي



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)[3]

15 سنة وما فوق

إناث

تعمل 5.0 | متعطلة 2.0 | ربة منزل 19.5 | طالبة 3.5 | صغيرة على العمل 3.7

عاجزة عن العمل 49.8 | متقاعدة 0.7 | تتلقى أجر 0.2 | أخرى 15.7

ذكور

يعمل 19.3 | متعطل 5.0 | ربة منزل 0.0 | طالب 4.6 | صغير على العمل 3.6

عاجز عن العمل 52.8 | متقاعد 5.6 | يتلقى أجر 0.5 | أخرى 8.6

المجموع

يعمل/تعمل 13.1 | متعطل(ة) 3.7 | ربة منزل 8.5 | طالب(ة) 4.1 | صغير(ة) على العمل 3.7

عاجز(ة) عن العمل 51.5 | متقاعد(ة) 3.5 | يتلقى/تتلقى أجر 0.3 | أخرى 11.6

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

إناث

ناشطات اقتصادياً 17.6 | غير ناشطات اقتصادياً 82.4

ذكور

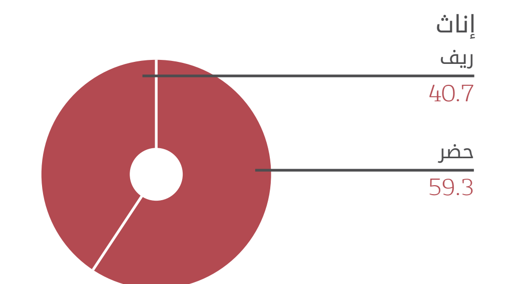
ناشطون اقتصادياً 54.7 | غير ناشطين اقتصادياً 45.3

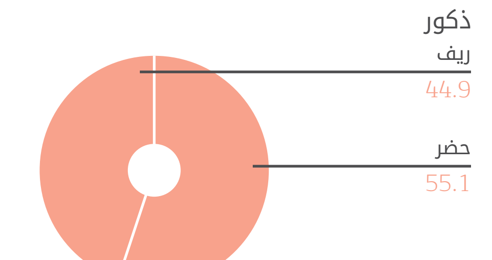
المجموع

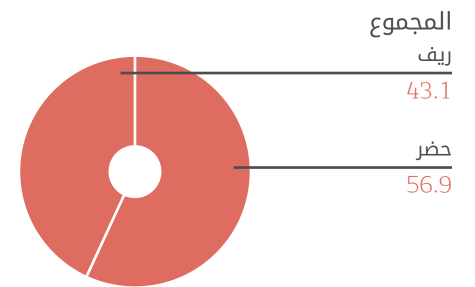
ناشطون اقتصادياً 35.9 | غير ناشطين اقتصادياً 64.1

حسب التوزيع الجغرافي

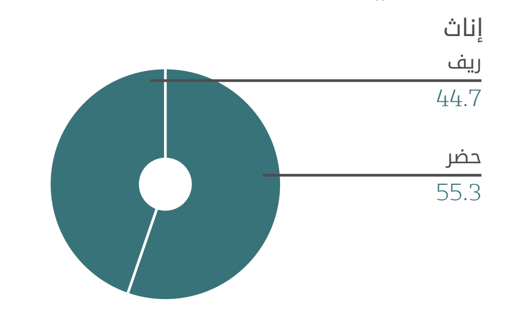
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

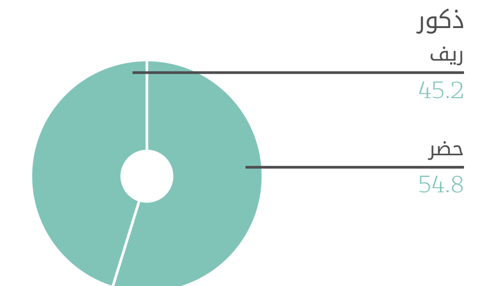


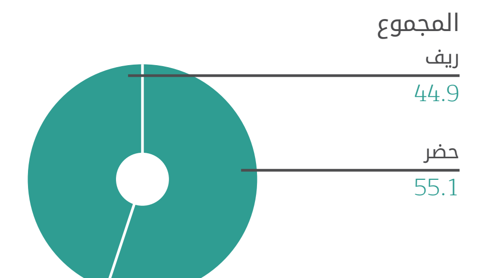




إجمالي السكان (%)



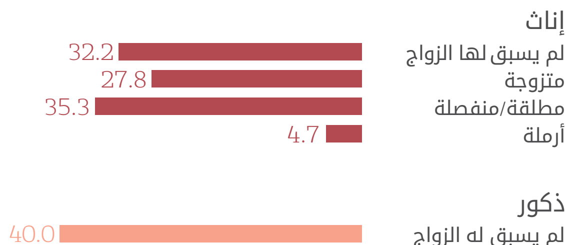


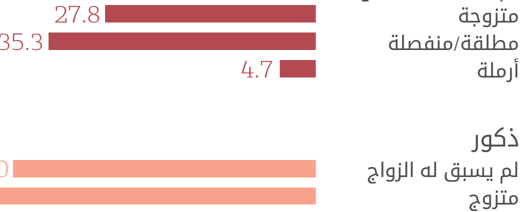


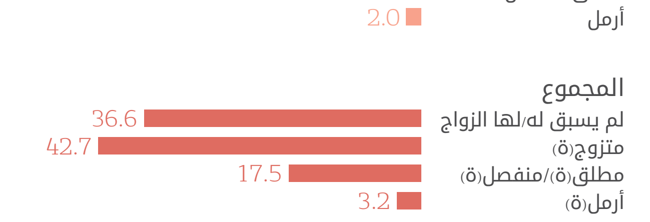
حسب الحالة الزواجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق

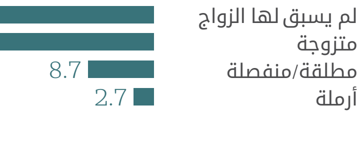


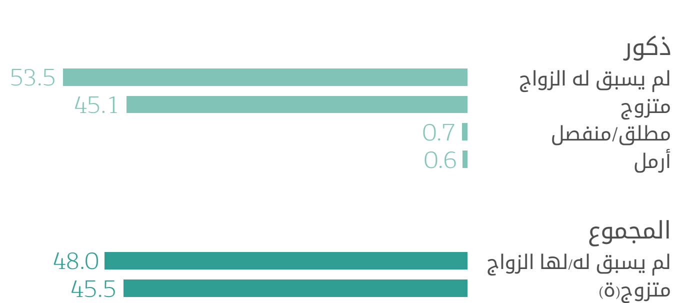


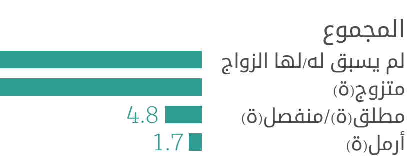


إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق







تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدِّمت من قبل المغرب.

الحواشي

1 البيانات الخاصة بهذه المؤشرات الثلاثة تعود إلى العام 2005.

2 نسبة انتشار الإعاقة هي 5.1 بالمائة حسب الدراسة الاستقصائيّة الوطنيّة بشأن الإعاقة (وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الإجتماعية (2006)).

3 الأشخاص العاملون هم بعمر 7 سنوات وما فوق.

المصادر

المندوبية السامية للتخطيط (2004). وزارة التضامن، والمرأة، والأسرة والتنميّة الاجتماعيّة (2006).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة


تاريخ التوقيع
2007.3.30


تاريخ التصديق/الانضمام
2009.4.8

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
لا


تاريخ التصديق/الانضمام
2009.4.8

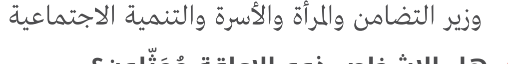
المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية


الاسم
مديرية النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية


سنة التأسيس
1994


الرئيس

وزير التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية


هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
نعم

آليات تنسيق إضافية

يجري تطويرها حالياً

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"يعتبر معاقا بمفهوم هذا القانون كل شخص يوجد في حالة عجز أو عرقلة دائمة أو عارضة، ناتجة عن نقص أو عدم قدرة تمنعه من أداء وظائفه الحياتية لا فرق بين من ولد معاقا ومن عرضت له إعاقة بعد ذلك."

(قانون الرعاية الاجتماعية للاشخاص المعاقين، 1993)[1]

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	قانون الرعاية الاجتماعية للاشخاص المعاقين (1993)[2]	الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الإعاقة (2008)[3]

المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

الحواشي:
1 هناك قانون جديد يتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتضمن تعريفاً جديداً للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو حالياً في انتظار التصديق عليه.
2 يوجد في المغرب قانون شامل حول الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية (قانون الرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر (1982)).
3 يجري حالياً تطوير إستراتيجية وطنية جديدة حول الإعاقة.

المملكة العربية السعودية 2004[1]

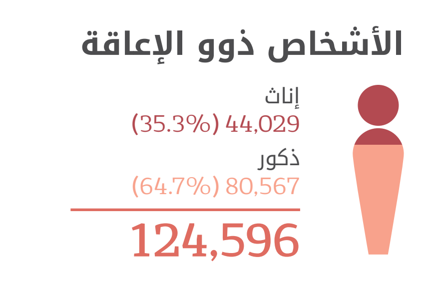
فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية[2]

المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.748	72.5	20,780

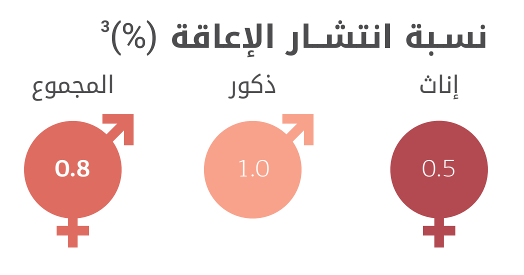
الأشخاص ذوو الإعاقة



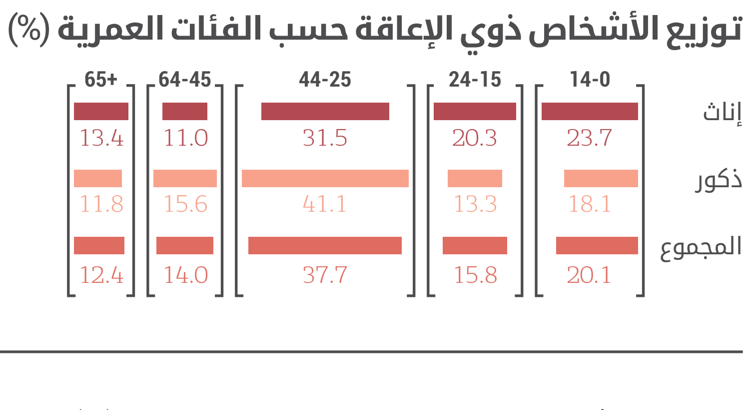
إجمالي السكان



نسبة انتشار الإعاقة (%)[3]

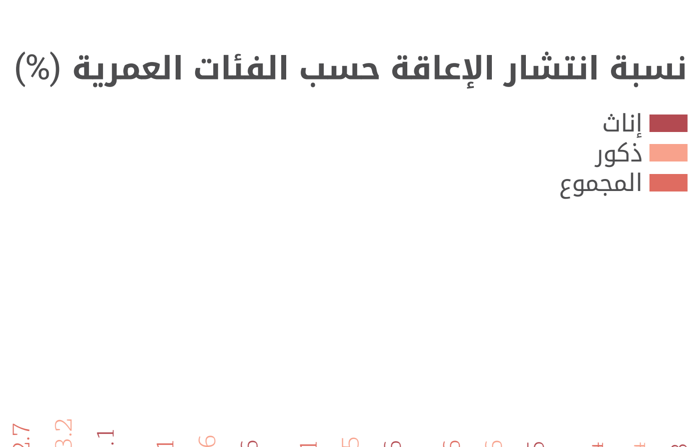


توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



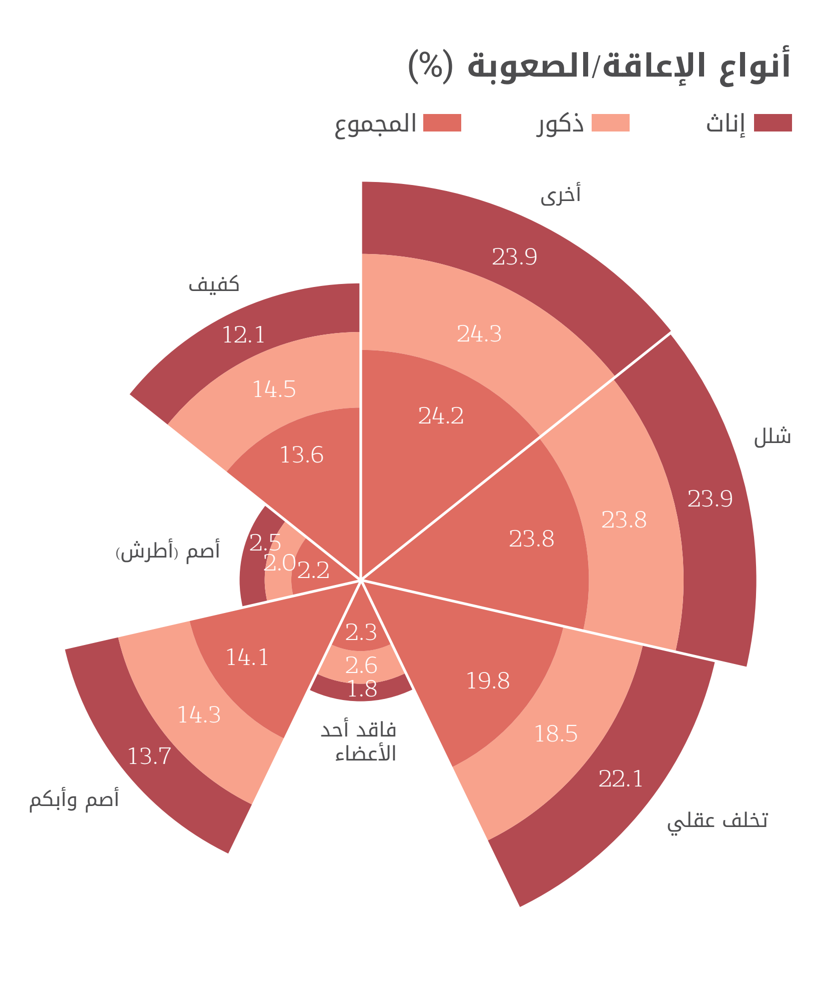
	14-0	24-15	44-25	64-45	65+
إناث	23.7	20.3	31.5	11.0	13.4
ذكور	18.1	13.3	41.1	15.6	11.8
المجموع	20.1	15.8	37.7	14.0	12.4

نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



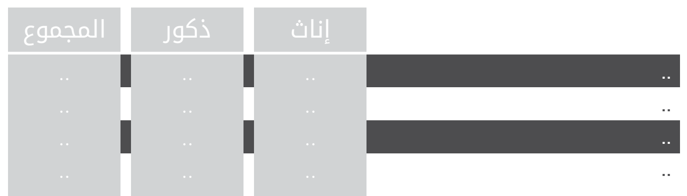


أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)



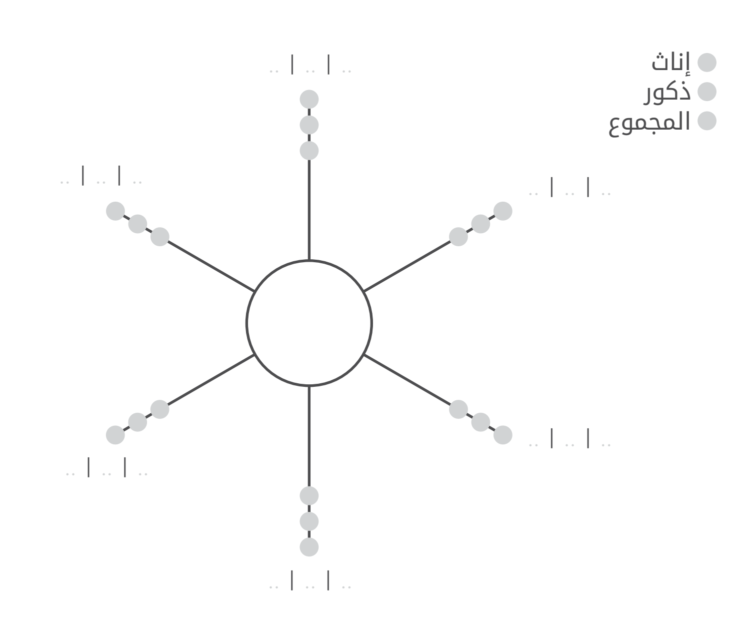
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)





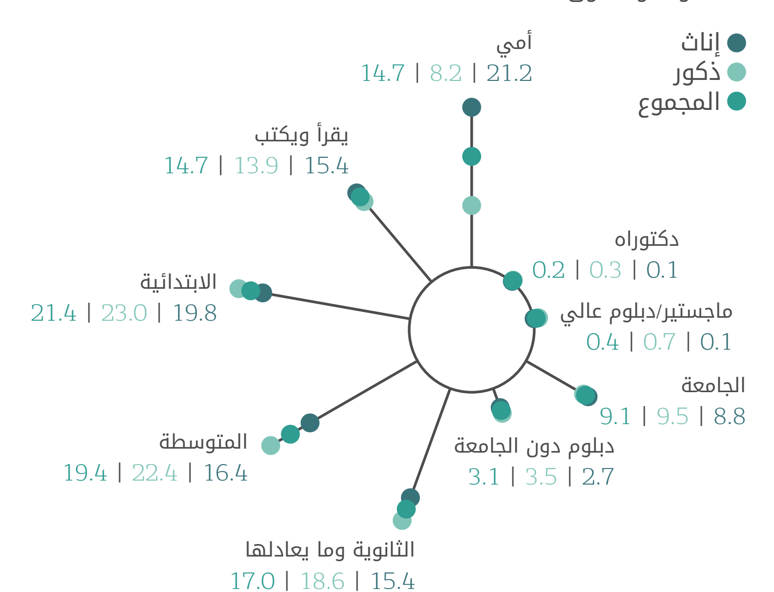


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)





حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

..

ذكور

..

المجموع

..

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

إناث

مشتغلة 9.3

متعطلة 3.9

مدبرة منزل 61.6

2.0 أخرى

22.8 طالبة

0.4 متقاعدة

ذكور

مشتغل 56.7

متعطل 7.4

مدبر منزل 0.0

3.4 أخرى

24.2 طالب

8.3 متقاعد

المجموع

مشتغل(ة) 33.2

متعطل(ة) 5.7

مدبر(ة) منزل 30.5

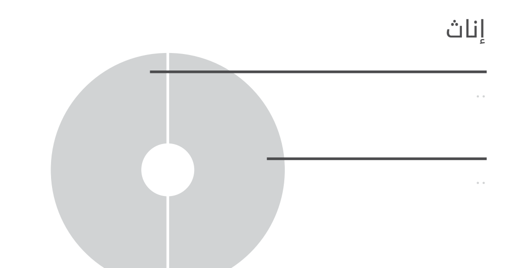
2.7 أخرى

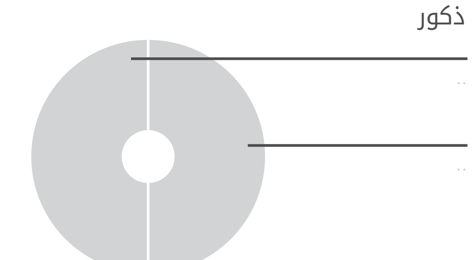
23.5 طالب(ة)

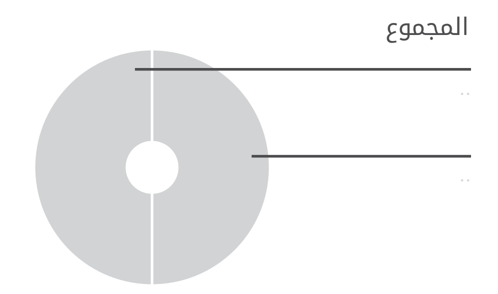
4.4 متقاعد(ة)

حسب التوزيع الجغرافي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

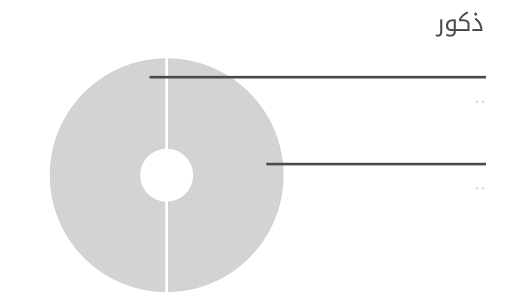


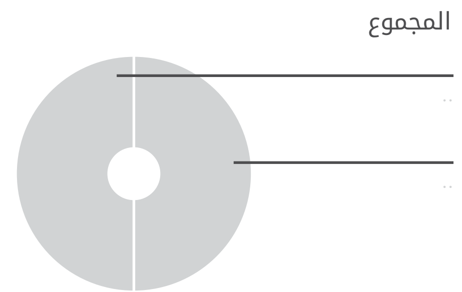




إجمالي السكان (%)



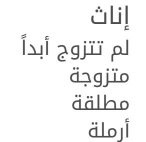
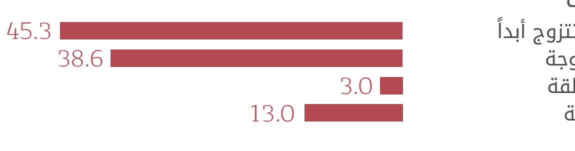




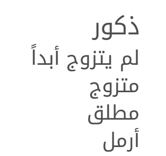
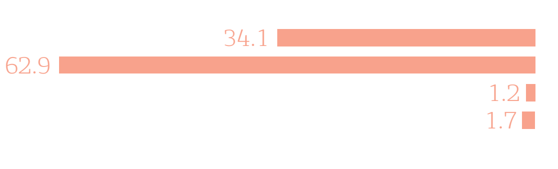
حسب الحالة الزواجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

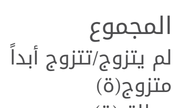
15 سنة وما فوق

إناث	
لم تتزوج أبداً	45.3
متزوجة	38.6
مطلقة	3.0
أرملة	13.0

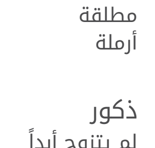
ذكور	
لم يتزوج أبداً	34.1
متزوج	62.9
مطلق	1.2
أرمل	1.7



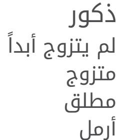

المجموع	
لم يتزوج/تتزوج أبداً	38.0
متزوج(ة)	54.6
مطلق(ة)	1.9
أرمل(ة)	5.6

إجمالي السكان (%)

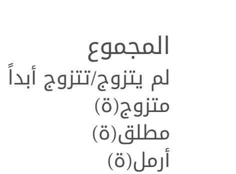
15 سنة وما فوق



إناث	
لم تتزوج أبداً	31.8
متزوجة	61.0
مطلقة	1.6
أرملة	5.5



ذكور	
لم يتزوج أبداً	39.8
متزوج	59.2
مطلق	0.6
أرمل	0.4




المجموع	
لم يتزوج/تتزوج أبداً	35.9
متزوج(ة)	60.1
مطلق(ة)	1.1
أرمل(ة)	2.9

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل المملكة العربية السعودية.

الحواشي

1 جميع البيانات تتعلق بالمواطنين فقط.

2 البيانات الخاصة بهذه المؤشرات الثلاثة تعود إلى العام 2005.

3 نسبة انتشار الإعاقة هي 0.8 بالمائة حسب المسح الديموغرافي (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2007)).

المصدر

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2004)؛ مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2007).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة


تاريخ التوقيع
لا


تاريخ التصديق/الانضمام
2008.6.24

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
لا


تاريخ التصديق/الانضمام
2008.6.24

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية


الاسم
لجنة تنسيق خدمات الاشخاص ذوي الاعاقة

سنة التأسيس
1979

الرئيس
وكيل الوزارة المساعد للرعاية الاجتماعية

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
نعم

آليات تنسيق إضافية

- نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى
- لجنة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة
- لجنة تنفيذ العقد العربي
- المجلس الاعلى لشؤون المعوقين
- وحدة ذوي الاعاقة، هيئة حقوق الإنسان

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"كل شخص مصاب بقصور كلّي أو جزئي بشكل مستقر في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلّل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين."

(نظام رعاية المعوقين، 2000)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	اللائحة الاساسية لبرامج تأهيل المعوقين (1979)؛ نظام رعاية المعوقين (2000)	استراتيجيات قطاعية[1]

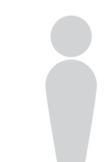
المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

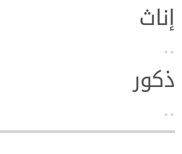
الحواشي:
1 الاستراتيجية الوطنية للشباب (2010) والاستراتيجية الوطنية لتوظيف الاشخاص ذوي الاعاقة (2011).

موريتانيا

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية[1]	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.467	58.9	2,174

الأشخاص ذوو الإعاقة





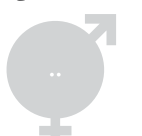
إجمالي السكان



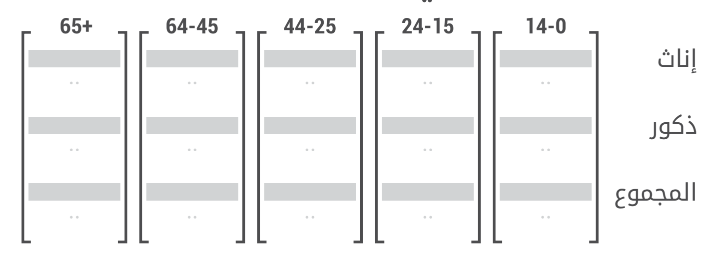


نسبة انتشـار الإعاقة (%)



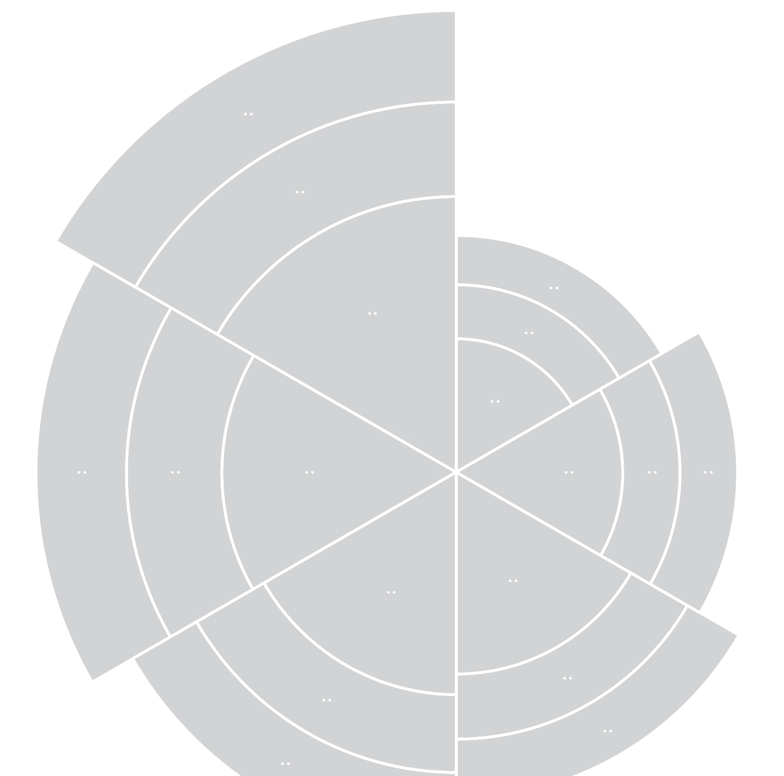


توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

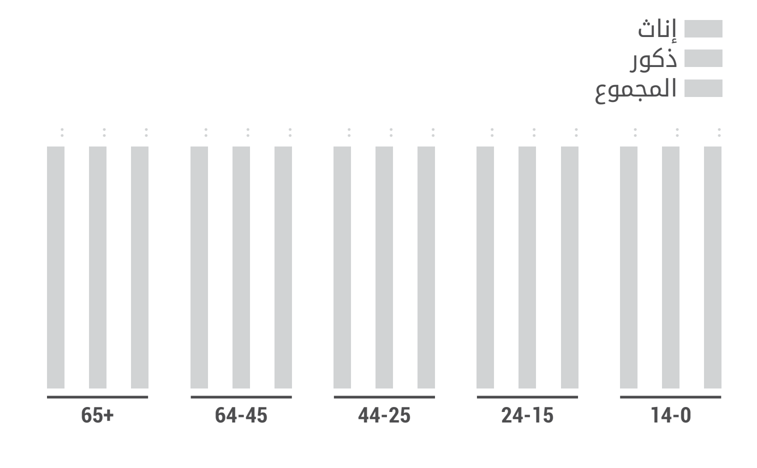


أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)

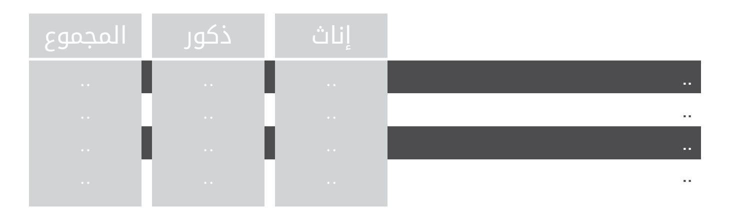
إناث ذكور المجموع



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



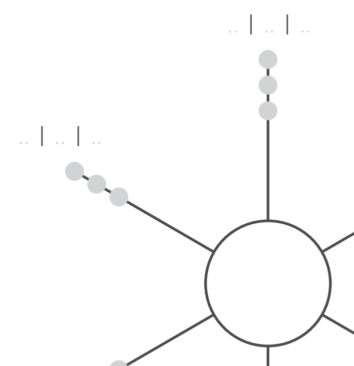
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)





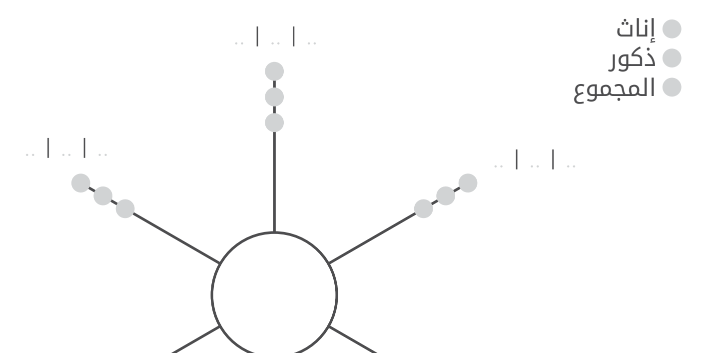
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث
ذكور
المجموع



إجمالي السكان (%)

إناث
ذكور
المجموع



حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

ذكور

المجموع

إجمالي السكان (%)

إناث

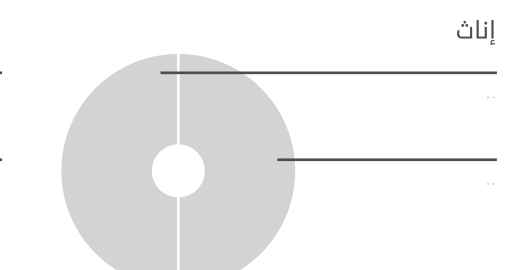
ذكور

المجموع

حسب التوزيع الجغرافي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

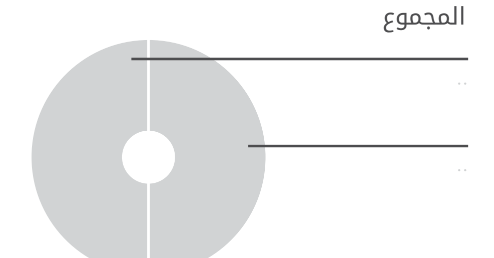
إناث



ذكور

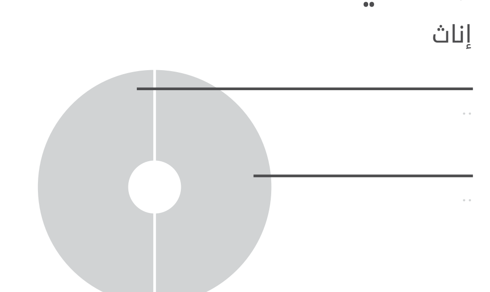


المجموع

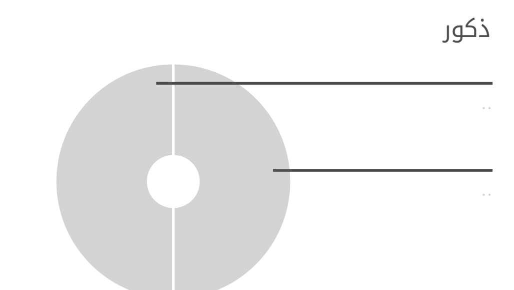


إجمالي السكان (%)

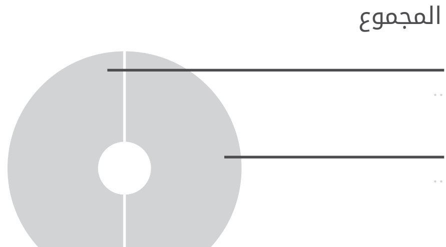
إناث



ذكور



المجموع



حسب الحالة الزواجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث

ذكور

المجموع

إجمالي السكان (%)



إناث

ذكور

المجموع

الحواشي

1 البيانات تعود إلى العام 2012.



التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
2012.4.3

البروتوكول الاختياري



تاريخ التوقيع
لا

تاريخ التصديق/الانضمام
2012.4.3

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم
..

سنة التأسيس
..

الرئيس
..

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟
..

آليات تنسيق إضافية

..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

" .. "

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
..	..	..

المصدر:
..

موريتانيا

اليمن 2004

فيما يتعلق بمجموعة البيانات المختارة والسنة، يرجى الرجوع إلى الصفحة 23

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية[1]

المصدر: UNDP

مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
0.428	62.7	2,020

الأشخاص ذوو الإعاقة



إناث
(43.3%) 164,421

ذكور
(56.7%) 215,503

379,924

إجمالي السكان

إناث
(49.0%) 9,648,208

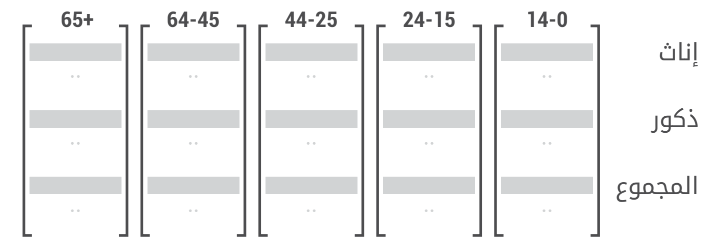
ذكور
(51.0%) 10,036,953

19,685,161

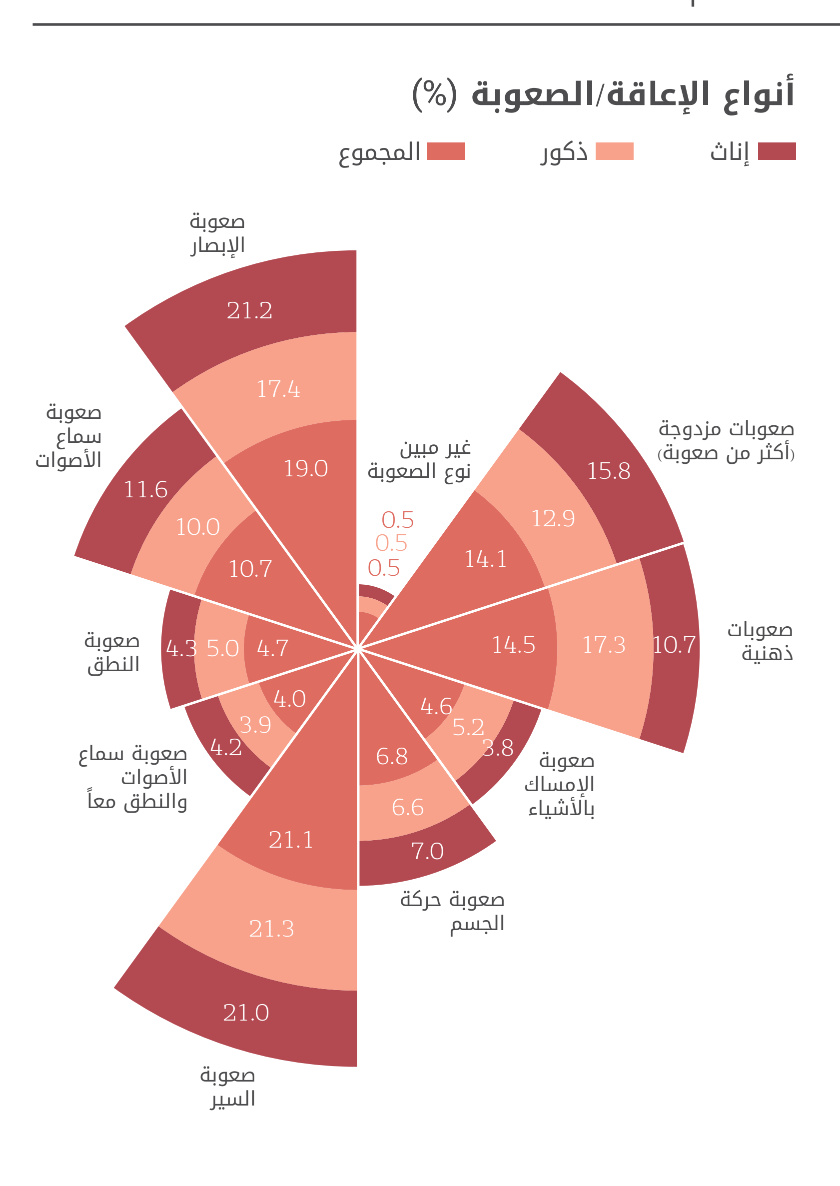
نسبة انتشار الإعاقة (%)

إناث	ذكور	المجموع
1.7	2.1	1.9

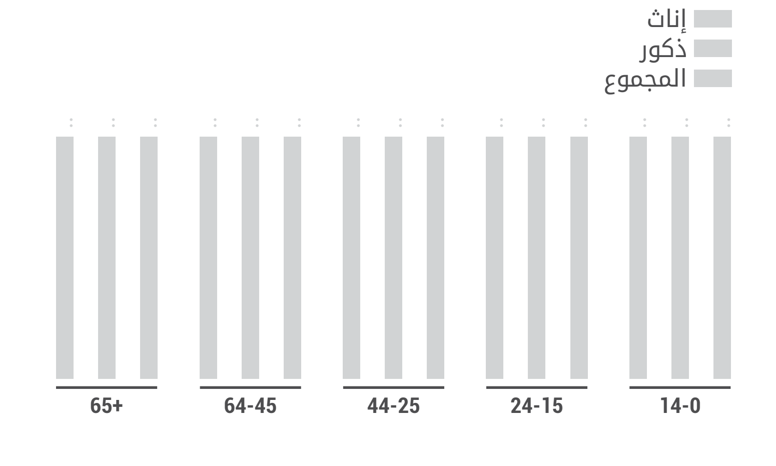
توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئة العمرية (%)



أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

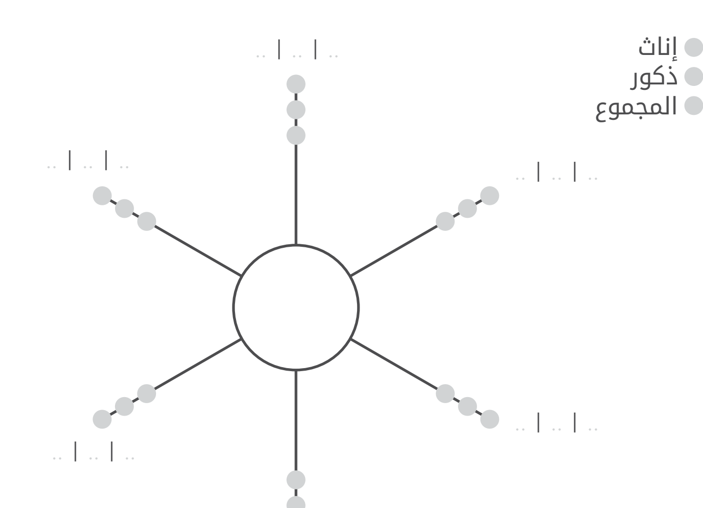


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

	إناث	ذكور	المجموع
خلقي (منذ الولادة)	25.3	27.1	26.3
إصابة عمل	1.7	4.5	3.3
حادث عارض	1.7	4.6	3.4
حادث سير	8.9	12.9	11.1
أمراض/علل	21.9	22.5	22.2
إصابة سلاح	0.4	2.6	1.7
لغم أرضي	0.2	0.7	0.5
كبر السن	36.5	21.6	28.0
غير مبين	3.5	3.5	3.5

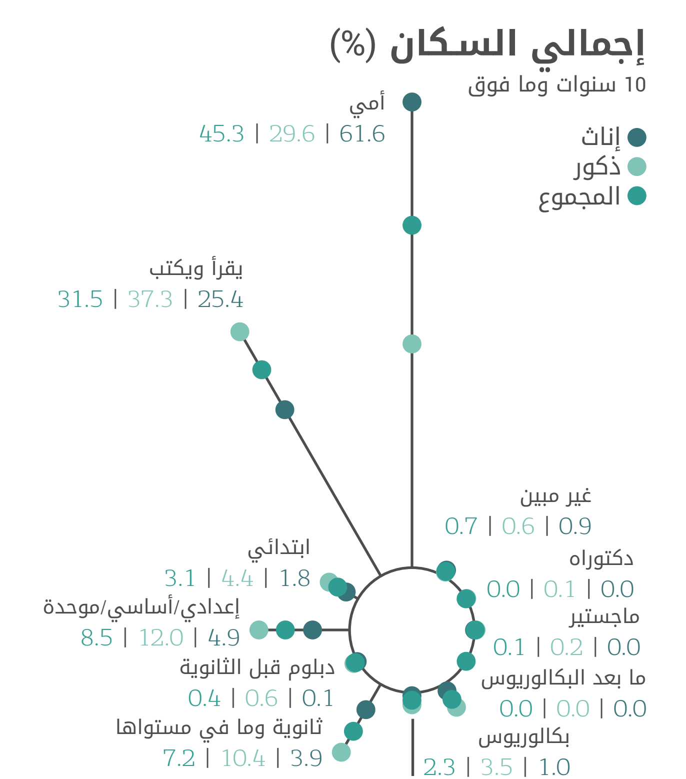
حسب التحصيل العلمي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)

10 سنوات وما فوق

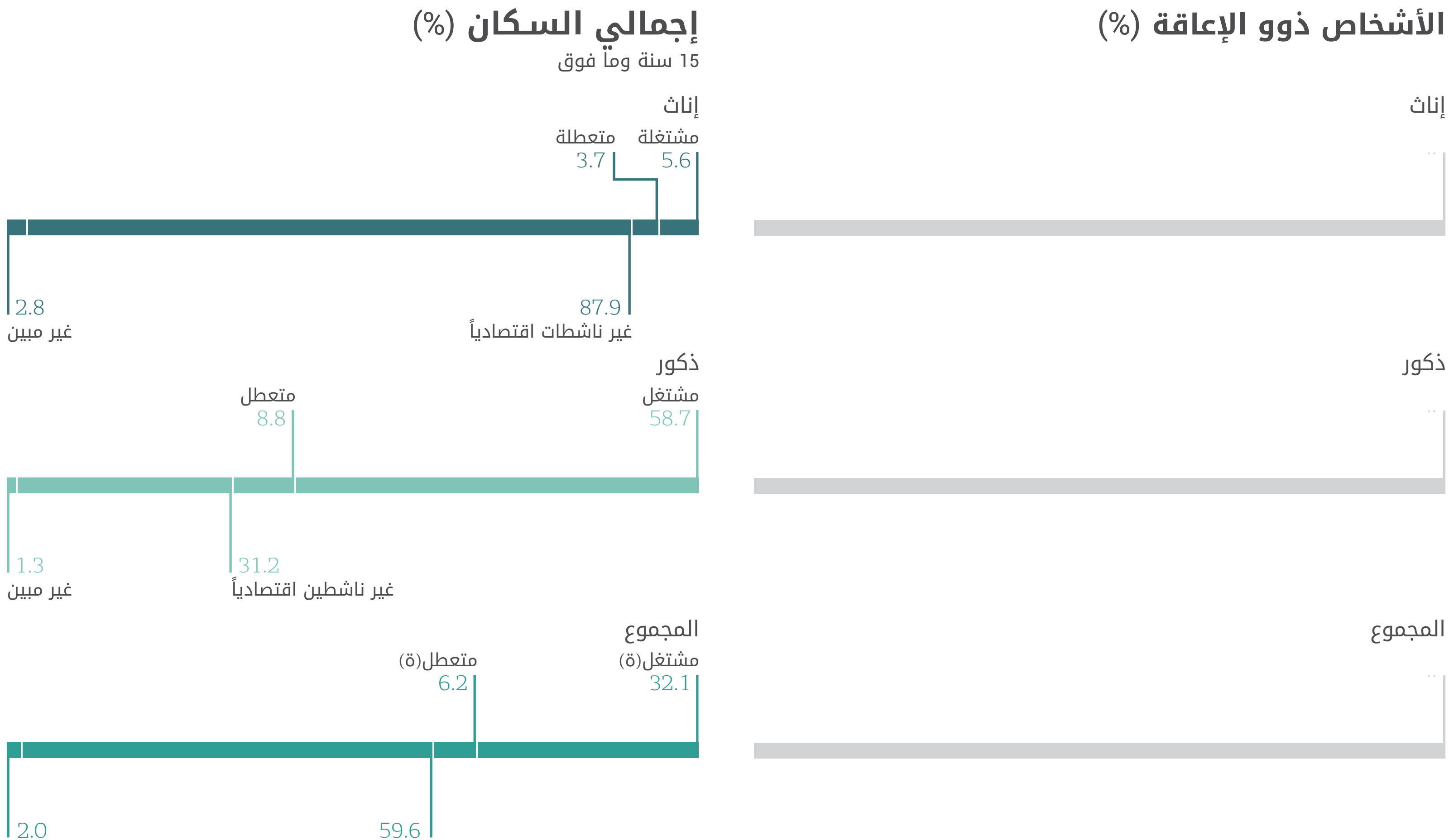


حسب النشاط الاقتصادي

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

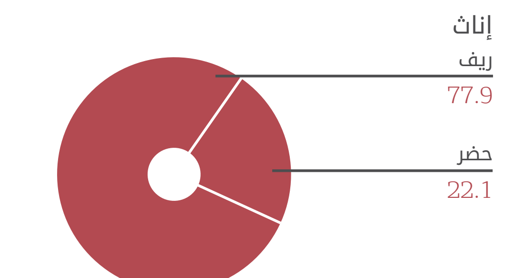
إجمالي السكان (%)

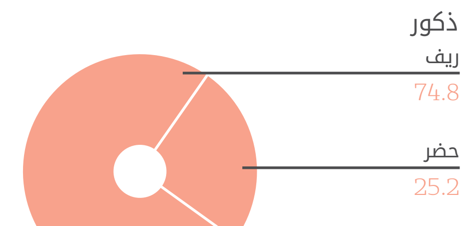
15 سنة وما فوق

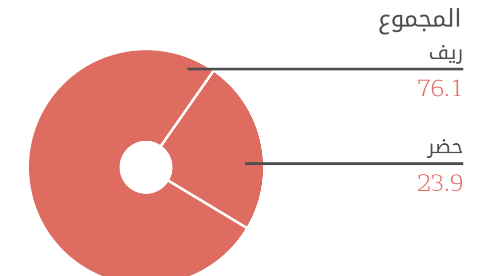


حسب التوزيع الجغرافي

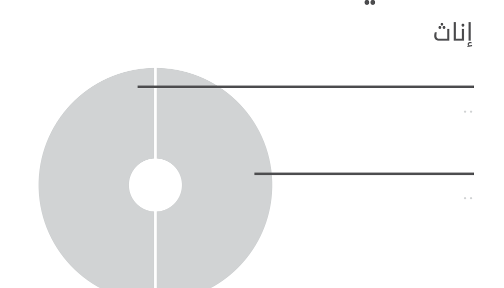
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

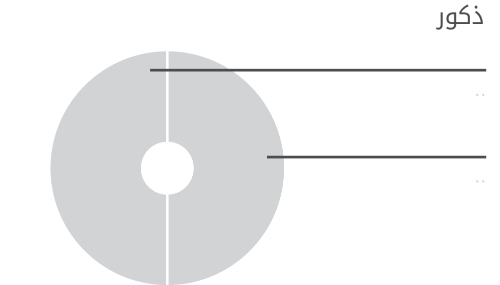


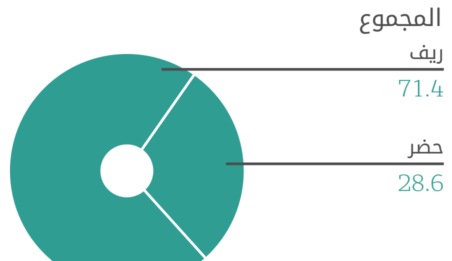




إجمالي السكان (%)







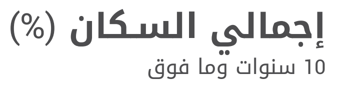
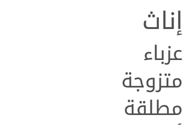
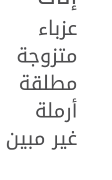
حسب الحالة الزواجية

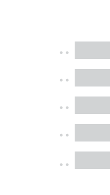
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

إناث	
عزباء	..
متزوجة	..
مطلقة	..
أرملة	..
غير مبين	..
ذكور	
أعزب	..
متزوج	..
مطلق	..
أرمل	..
غير مبين	..
المجموع	
أعزب/عزباء	
متزوج(ة)	..
مطلق(ة)	..
أرمل(ة)	..
غير مبين	..

إجمالي السكان (%)

10 سنوات وما فوق







إناث	
عزباء	42.8
متزوجة	48.8
مطلقة	1.4
أرملة	6.3
غير مبين	0.6
ذكور	
أعزب	53.2
متزوج	44.3
مطلق	0.7
أرمل	1.2
غير مبين	0.6
المجموع	
أعزب/عزباء	48.1
متزوج(ة)	46.5
مطلق(ة)	1.1
أرمل(ة)	3.7
غير مبين	0.6

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل اليمن.

الحواشي

1 البيانات الخاصة بهذه المؤشرات الثلاثة تعود إلى العام 2005.

المصدر



الجهاز المركزيّ للإحصاء (2004).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة		البروتوكول الاختياري	
 **تاريخ التوقيع** 2007.3.30	 **تاريخ التصديق/الانضمام** 2009.3.26	 **تاريخ التوقيع** 2007.4.11	  **تاريخ التصديق/الانضمام** 2009.3.26

المصدر:
UN (2014).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

 **الاسم**
صندوق رعاية وتأهيل المعاقين

 **سنة التأسيس**
2002

 **الرئيس**
المدير التنفيذي للصندوق

 **هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثّلون؟**
نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى



التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

"المعاق جزئيا بصورة دائمة هو كل فرد ذكرا أم أنثى مصاب بإعاقة دائمة في أحد أو بعض أجزاء جسمه ويندر أن يتمكن بسبب حالته تلك من العمل. المعاق كليا أو جزئياً بصورة مؤقتة هو كل فرد ذكر أم أنثى مصابا بإعاقة في كل أو بعض أجزاء جسمه تستمر لفترة مؤقتة من حياته ولا يستطيع بسببها انجاز أي عمل إلا في حدود ما تسمح به تلك الإعاقة. المعاق كليا بصورة دائمة هو كل فرد ذكرا أم أنثى مصابا بإعاقة كلية تسبب له العجز الدائم عن القيام بأي عمل."

(قانون رقم 29 بشأن الرعاية الاجتماعية، 2008)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟	قانون عام/شامل عن الإعاقة	إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة
نعم	قانون رقم 2 حول انشاء صندوق رعاية وتاهيل المعاقين (2002)	يجري تطويرها حالياً

المصدر:
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

Braithwaite, Jeanine and Daniel Mont (2008). Disability and poverty: A Survey of World Bank Poverty Assessments and Implications. Social Protection Discussion Paper No. 0805. Washington DC: World Bank. Available from http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Disability-DP/0805.pdf.

Ebbeson, Louise, and others (2011). An analysis of the status of implementation of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities in the Caribbean. Port of Spain: ECLAC Subregional Headquarters for the Caribbean. Available from http://www.eclac.org/publicaciones/xml/4/42324/LCARL.280rev1.pdf.

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (2012). Social Panorama of Latin America. Santiago. Available from http://www.cepal.org/publicaciones/xml/8/49398/2012-960-PSI_WEB.pdf.

Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (2012). Disability at a Glance 2012: Strengthening the Evidence Base in Asia and the Pacific. Bangkok. Available from http://www.unescap.org/sdd/publications/DG2012/SDD-Disability-Glance-2012.pdf.

Economic and Social Commission for Western Asia (2010a). Follow-up on priority issues in the field of social development in the ESCWA region: Proposed methods to combat poverty among persons with disabilities. Beirut. Available from http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/6e.pdf.

__________ (2010b). International and Regional Practices Favouring the Inclusion of Persons with Disabilities in the Labour Market. Beirut. Available from http://www.escwa.un.org/divisions/div_editor/Download.asp?table_name=divisions_other&field_name=ID&FileID=1361.

__________ (2013). Managing Change: Mainstreaming Disability into the Development Process. Beirut. Available from http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1256.

Elwan, Ann (1999). Poverty and Disability: A Survey of the Literature. Social Protection Discussion Paper No. 9932. Washington DC: World Bank. Available from http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/IW3P/IB/2000/12/15/000094946_0011210532099/Rendered/PDF/multi_page.pdf.

Groce, Nora, and others (2011). Poverty and Disability: A critical review of the literature in low and middle-income countries. Working Paper Series No. 16. London: University College London and Leonard Cheshire Disability and Inclusive Development Centre. Available from http://www.ucl.ac.uk/lc-ccr/centrepublications/workingpapers/WP16_Poverty_and_Disability_review.pdf.

Mitra, Sophie, and others (2011). Disability and Poverty in Developing Countries: A Snapshot from the World Health Survey. Social Protection Discussion Paper No. 1109. Washington DC: World Bank. Available from http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Disability-DP/1109.pdf.

Mizunoya, Suguru and Sophie Mitra (2013). Is There a Disability Gap in Employment Rates in Developing Countries? World Development, vol. 42, pp. 28-43.

Organization for Economic Co-operation and Development (2010). Sickness, Disability and Work: Breaking the Barriers. Available from http://www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/sickness-disability-and-work-breaking-the-barriers_9789264088856-en.

United Nations (2014). Convention and Optional Protocol Signatures and Ratifications. Available from http://www.un.org/disabilities/countries.asp?navid=12&pid=166 (accessed 5 May 2014).

United Nations Children's Fund (2013). State of the World's Children 2013: Children with Disabilities. New York. Available from http://www.unicef.org/sowc2013/files/SWCR2013_ENG_Lo_res_24_Apr_2013.pdf.

United Nations Development Programme. International Human Development Indicators. Available from http://hdrstats.undp.org/en/tables (accessed 29 November 2013).

World Bank (2005). A Note on Disability Issues in the Middle East and North Africa. Washington DC. Available from http://siteresources.worldbank.org/DISABILITY/Resources/Regions/MENA/MENADisabilities.doc.

World Health Organization (2001). International classification of functioning, disability and health: ICF. Geneva.

World Health Organization and Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (2008). Training Manual on Disability Statistics. Bangkok. Available from http://www.unescap.org/STAT/disability/manual/Training-Manual-Disability-Statistics.pdf.

World Health Organization and World Bank (2011). World report on disability 2011. Geneva. Available from http://whqlibdoc.who.int/publications/2011/9789240685215_eng.pdf.

استقى هذا التقرير البيانات الكميّة من المصادر التالية، وقد تمّ التأكّد من صحّتها—وفي العديد من الحالات إكمالها— عبر التواصل إلكترونيًا مع نقاط الاتّصال في المكاتب الوطنيّة للإحصاء.

الأردن

دائرة الإحصاءات العامّة. واقع الإعاقة في العام 2010. عمّان.

الإمارات العربية المتحدة

المركز الوطنيّ للإحصاء. تعداد العام 2005. أبو ظبي.

البحرين

الجهاز المركزي للمعلومات (2010أ). تعداد العام 2010. مدينة عيسى والمنامة.

الجهاز المركزيّ للمعلومات (2010ب). تعداد العام 2010 – المسح الأسريّ بالعيّنة. مدينة عيسى والمنامة.

تونس

المعهد الوطنيّ للإحصاء. المسح الوطنيّ للسكان والسكن 2009. تونس.

الجزائر

الديوان الوطنيّ للإحصائيّات. المسح الوطنيّ متعدّد المؤشرات للعام 2006. الجزائر.

الجمهورية العربيّة السوريّة

المكتب المركزيّ للإحصاء. المسح المتعدّد الأغراض للعام 2007. دمشق.

المكتب المركزيّ للإحصاء (2011أ). كتاب الإحصاء السنويّ للعام 2011. دمشق.

المكتب المركزيّ للإحصاء (2011ب). الدراسة الاستقصائيّة للقوى العاملة. دمشق.

السودان

الجهاز المركزيّ للإحصاء. التعداد السكانيّ الخامس 2008. الخرطوم.

العراق

الجهاز المركزيّ للإحصاء. المسح الاجتماعيّ والاقتصاديّ للأسرة للعام 2007. بغداد.

عُمان

المركز الوطنيّ للإحصاء والمعلومات. تعداد 2010. مسقط.

فلسطين

الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007. رام الله.

الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ ووزارة الشؤون الاجتماعيّة. الدراسة الاستقصائيّة بشأن الإعاقة 2011. رام الله.

قطر

جهاز الإحصاء القطريّ. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010. الدوحة.

الكويت

الإدارة المركزيّة للإحصاء. التعداد العام للسكّان للعام 2011. مدينة الكويت.

لبنان

إدارة الإحصاء المركزي. الدراسة الوطنيّة للأحوال المعيشيّة للأسر للعام 2004. بيروت.

ليبيا

المشروع العربيّ لصحّة الأسرة والمركز الوطنيّ للوقاية من الأمراض السارية والمتوطنة ومكافحتها. المسح الوطنيّ الليبيّ لصحّة الأسرة للعام 2007. طرابلس.

مصر

الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء. تعداد السكّان والظروف السكنيّة للعام 2006. القاهرة.

المغرب

المندوبيّة الساميّة للتخطيط. التعداد العام للسكان والمساكن للعام 2004. الرباط.

وزارة التضامن، والمرأة، والأسرة والتنميّة الاجتماعيّة. الدراسة الاستقصائيّة الوطنيّة بشأن الإعاقة 2006. الرباط.

المملكة العربية السعودية

مصلحة الإحصاءات العامّة والمعلومات. التعداد العام للسكان والمساكن 2004. الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامّة والمعلومات. الدراسة الاستقصائيّة الديمغرافيّة 2007. الرياض.

اليمن

الجهاز المركزيّ للإحصاء. تعداد السكان والمساكن والمنشآت للعام 2004. صنعاء.



بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان
هاتف: 981301 1 961+، فاكس: 981510 1 961+
www.escwa.un.org

E/ESCWA/SDD/2014/Technical Paper.1
United Nations Publication
14-00125 – April 2014
تصميم الغلاف وإخراج الصفحات الداخلية: نايلا يحيى